

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥/١٢ - كتاب: الزكاة

١/٠٠٠ - باب: [ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة]^(١)

٢٢٦٠ - ١/١ - | وحدثني عمرو بن محمد بن بكير الناقد ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، قَالَ :

٢٢٦٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: ما أدى زكاته فليس بكنز (الحديث ١٤٠٥)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: زكاة الورق (الحديث ١٤٤٧)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: ما تجب فيه الزكاة (الحديث ١٥٥٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في صدقة الزرع والتمر والحبوب (الحديث ٦٢٦) و(الحديث ٦٢٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: زكاة الإبل (الحديث ٢٤٤٥)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: زكاة الورق (الحديث ٢٤٧٢) و(الحديث ٢٤٧٤) و(الحديث ٢٤٧٥)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: زكاة التمر (الحديث ٢٤٨٢)، وفيه أيضاً، باب: زكاة الحنطة (الحديث ٢٤٨٣)، وفيه أيضاً، باب: زكاة الحبوب (الحديث ٢٤٨٤)، وفيه أيضاً، باب: القدر الذي تجب فيه الصدقة (الحديث ٢٤٨٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزكاة، باب: ما تجب فيه الزكاة من الأموال (الحديث ١٧٩٣)، تحفة الأشراف (٤٤٠٢).

كتاب الزكاة

باب: ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة

٢٢٦٠ - ٢٢٧٤ - هي في اللغة النماء والتطهير، فالمال ينمي بها من حيث لا يرى، وهي مطهرة لمؤديها من الذنوب، وقيل ينمي أجراها عند الله تعالى، وسميت في الشرع زكاة لوجود المعنى اللغوي فيها، وقيل لأنها تزكي صاحبها وتشهد بصحة إيمانه، كما سبق في قوله ﷺ: «والصدقة برهان» قالوا وسميت صدقة لأنها دليل لتصديق صاحبها» وصحة إيمانه بظاهره وباطنه، قال القاضي عياض: قال المازري رحمه الله: قد أفهم الشرع أن الزكاة وجبت للمواساة، وأن المواساة لا تكون إلا في مال له بال وهو النصاب، ثم جعلها في الأموال الثابتة، وهي العين والزرع والماشية، وأجمعوا على وجوب الزكاة في هذه الأنواع، وأختلفوا فيما سواها كالعروض، فالجمهور يوجبون زكاة العروض، وداود يمنعها تعلقاً بقوله ﷺ: «ليس على الرجل في عبده ولا فرسه صدقة» وحمله الجمهور على ما كان للقبية، وحدد الشرع نصاب كل جنس بما يحتمل المواساة، فنصاب الفضة خمس أواق. وهي مائتا درهم بنص الحديث والإجماع.

(١) في المخطوطة: باب: ما فيه الزكاة من الأموال والعين والحرث والماشية. وأثبتنا ما في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف

سَأَلْتُ عَمْرَو بْنَ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ، فَأَخْبَرَنِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ /، عَنِ

وأما الذهب: فعشرون مثقالاً والمعول فيه على الإجماع، قال: وقد حكى فيه خلاف شاذ، وورد فيه أيضاً حديث عن النبي ﷺ.

وأما الزروع والثمار والماشية فنصبها معلومة، ورتب الشرع مقدار الواجب بحسب المؤنة والتعب في المال، فأعلاها وأقلها تعباً، الركاز^(١) وفيه الخمس لعدم التعب فيه، ويليه الزرع والتمر فإن سقي بماء السماء ونحوه ففيه العشر وإلا فنصفه، ويليه الذهب والفضة والتجارة وفيها ربع العشر؛ لأنه يحتاج إلى العمل فيه جميع السنة، ويليه الماشية فإنه يدخلها الأوقاص^(٢) بخلاف الأنواع السابقة والله أعلم.

قوله ﷺ: (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) الأوسق جمع وسق، فيه لغتان فتح الواو وهو المشهور وكسرها، وأصله في اللغة الحمل، والمراد بالوسق ستون صاعاً، كل صاع خمسة أرتال وثلاث بالبغدادي، وفي رطل بغداد أقوال: أظهرها أنه مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم، وقيل مائة وثمانية وعشرون بلا أسباع، وقيل مائة وثلاثون، فالأوسق الخمسة ألف وستمائة رطل بالبغدادي، وهل هذا التقدير بالأرتال تقريب أم تحديد؟ فيه وجهان لأصحابنا: أحدهما تقريب فإذا نقص عن ذلك يسيراً وجبت الزكاة، والثاني تحديد فمتى نقص شيئاً وإن قل لم تجب الزكاة، وفي هذا الحديث فائدتان: إحداهما: وجوب الزكاة في هذه المحدودات، الثانية: أنه لا زكاة فيما دون ذلك، ولا خلاف بين المسلمين في هاتين إلا ما قال أبو حنيفة وبعض السلف، أنه تجب الزكاة في قليل الحب وكثيره، وهذا مذهب باطل منابذ لصريح الأحاديث الصحيحة، وكذلك أجمعوا على أن في عشرين مثقالاً من الذهب زكاة، إلا ما روي عن الحسن البصري والزهري أنهما قالا: لا تجب في أقل من أربعين مثقالاً: والأشهر عنهما الوجوب في عشرين كما قاله الجمهور. قال القاضي عياض: وعن بعض السلف وجوب الزكاة في الذهب إذا بلغت قيمته مائتي درهم وإن كان دون عشرين مثقالاً، قال هذا القائل ولا زكاة في العشرين حتى تكون قيمتها مائتي درهم، وكذلك أجمعوا فيما زاد في الحب والتمر، أنه يجب فيما زاد على خمسة أوسق بحسابه، وأنه لا أوقاص فيها.

وآختلفوا، في الذهب والفضة، فقال مالك والليث والثوري والشافعي وابن أبي ليلى وأبي يوسف ومحمد وأكثر أصحاب أبي حنيفة وجماعة أهل الحديث: إن فيما زاد من الذهب والفضة ربع العشر في قليله وكثيره ولا وقص، وروي ذلك عن علي وابن عمر، وقال أبو حنيفة وبعض السلف: لا شيء فيما زاد على مائتي درهم حتى يبلغ أربعين درهماً، ولا فيما زاد على عشرين ديناراً حتى يبلغ أربعة دنانير، فإذا زادت ففي كل أربعين درهماً درهم، وفي كل أربعة دنانير درهم، فجعل لها وقصاً كالماشية، وأحتج ٤٩/٧ الجمهور بقوله ﷺ في صحيح البخاري: «في الرقة ربع العشر» والرقة الفضة، وهذا عام في النصاب وما فوقه بالقياس على الجوب، ولأبي حنيفة في المسألة حديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به، قال القاضي:

(١) الركاز: ما وجد مدفوناً من الأموال في باطن الأرض.

(٢) الأوقاص: الوقص بفتحين: واحد الأوقاص في الصدقة وهو ما بين الفريضتين، وكذا الشق. وبعض العلماء يجعل الوقص في البقر خاصة والشق في الإبل خاصة.

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِيْمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ» .

٢٢٦١ - ٢/٢ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ . ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرُو بْنِ يَحْيَى، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ .

٢٢٦٢ - ٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ عَنْ أَبِيهِ، يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: وَأَشَارَ / النَّبِيُّ ﷺ بِكَفِّهِ بِخَمْسِ أَصَابِعِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

١٠ ج
ب/١٨

٢٢٦٣ - ٤/٣ - وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنِ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي: ابْنَ مُفَضَّلٍ -، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ» .

٢٢٦١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٢٦٠).

٢٢٦٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٢٦٠).

٢٢٦٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٢٦٠).

ثم إن مالكا والجمهور يقولون بضم الذهب والفضة بعضهما إلى بعض في إكمال النصاب، ثم إن مالكا يراعي الوزن ويضم على الأجزاء لا على القيم، ويجعل كل دينار عشرة دراهم على الصرف الأول، وقال الأوزاعي والثوري وأبو حنيفة: يضم على القيم في وقت الزكاة، وقال الشافعي وأحمد وأبو ثور وداود: لا يضم مطلقاً.

قوله ﷺ: (ولا فيما دون خمس ذود صدقة) الرواية المشهورة خمس ذود بإضافة ذود إلى خمس، وروى بتنين خمس، ويكون ذود بدلاً منه، حكاه ابن عبد البر والقاضي وغيرهما والمعروف الأول، ونقله ابن عبد البر والقاضي عن الجمهور، قال أهل اللغة: الذود من الثلاثة إلى العشر لا واحد له من لفظه، إنما يقال في الواحد بعير، وكذلك النفر والرهب والقوم والنساء وأشبه هذه الألفاظ لا واحد لها من لفظها، قالوا: وقوله خمس ذود كقوله خمسة أبعرة، وخمسة جمال، وخمس نوق، وخمس نسوة، قال سيبويه: تقول ثلاث ذود لأن الذود مؤنث وليس بأسم كسر عليه مذكوره، ثم الجمهور على أن الذود من ثلاثة إلى

٢٢٦٤ - ٥/٤ - | و | حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا :
حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِيَّةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى / بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ

ج ١٠
١/١٩

٢٢٦٤ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٢٦٠).

العشرة، وقال أبو عبيد: ما بين ثلاث إلى تسع وهو مختص بالإناث، وقال الحرابي: قال الأصمعي: الذود ما بين الثلاث إلى العشرة، والصبية خمس أوست، والصرمة ما بين العشرة إلى العشرين، والعكرة ما بين العشرين إلى الثلاثين، والهجمة ما بين الستين إلى السبعين، والهنية مائة، والحظر نحو مائتين، والعرج من خمسمائة إلى ألف، وقال أبو عبيدة وغيره: الصرمة ما بين العشر إلى الأربعين، وأنكر ابن قتيبة أن يقال خمس ذود كما لا يقال خمس ثوب وغلطه العلماء، بل هذا اللفظ شائع في الحديث الصحيح، ومسموع من العرب معروف في كتب اللغة، وليس هو جمعاً لمفرد بخلاف الأثواب.

قال أبو حاتم السجستاني: تركوا القياس في الجمع فقالوا: خمس ذود لخمس من الإبل، وثلاث ٥٠/٧ ذود لثلاث من الإبل، وأربع ذود وعشر ذود على غير قياس، كما قالوا: ثلثمائة وأربعمائة، والقياس مئين ومئات ولا يكادون يقولونه، وقد ضبطه الجمهور خمس ذود، ورواه بعضهم خمسة ذود وكلاهما لرواة كتاب مسلم، والأول أشهر وكلاهما صحيح في اللغة، فإثبات الهاء لانطلاقه على المذكر والمؤنث. ومن حذفها، قال الداودي: أراد أن الواحدة منه فريضة.

قوله ﷺ: (وليس فيما دون خمس أواق صدقة) هكذا وقع في الرواية الأولى أواق بالياء، وفي باقي الروايات بعدها أواق بحذف الياء، وكلاهما صحيح، قال أهل اللغة: الأوقية بضم الهمزة وتشديد الياء وجمعها أواق بتشديد الياء وتخفيفها، وأواق بحذفها، قال ابن السكيت في الإصلاح: كل ما كان من هذا النوع، واحده مشدداً جاز في جمعه التشديد والتخفيف، فالأوقية والأواق والسرية والسرايري والختية والعلية والأثنية ونظائرها، وأنكر جمهورهم أن يقال في الواحدة، وقية بحذف الهمزة، وحكى اللحياني جوازها بحذف الواو وتشديد الياء، وجمعها وقايا، وأجمع أهل الحديث والفقهاء وأئمة أهل اللغة على أن ٥١/٧ الأوقية الشرعية أربعون درهماً، وهي أوقية الحجاز.

قال القاضي عياض: ولا يصح أن تكون الأوقية والدراهم مجهولة في زمن النبي ﷺ وهو يوجب الزكاة في أعداد منها، ويقع بها البياعات والأنكحة كما ثبت في الأحاديث الصحيحة، قال: وهذا يبين أن قول من زعم أن الدراهم لم تكن معلومة إلى زمان عبد الملك بن مروان، وأنه جمعها برأي العلماء وجعل كل عشرة وزن سبعة مثاقيل، ووزن الدرهم ستة دوانيق، قول باطل، وإنما معنى ما نقل من ذلك، أنه لم يكن منها شيء من ضرب الإسلام، وعلى صفة لا تختلف، بل كانت مجموعات من ضرب فارس والروم وصغاراً وكباراً، وقطع فضة غير مضروبة ولا منقوشة، ويمنية ومغربية، فأروا صرفها إلى ضرب الإسلام، ونقشه وتصييرها وزناً واحداً لا يختلف، وأعياناً ليستغنى فيها عن الموازين، فجمعوا أكبرها وأصغرها وضربوه على وزنهم، قال القاضي: ولا شك أن الدراهم كانت حينئذ معلومة، وإلا فكيف كانت تعلق بها حقوق الله تعالى في الزكاة وغيرها وحقوق العباد، ولهذا كانت الأوقية معلومة، هذا كلام

يَحْيَى بْنُ عُمَارَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبِّ صَدَقَةٌ » .

٢٢٦٥ - ٦/٥ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي : ابْنَ مَهْدِيٍّ - ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَيْسَ فِي حَبِّ وَلَا تَمْرٍ صَدَقَةٌ ، حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسَاقٍ ، وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ | صَدَقَةٌ | ، وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ » .

٢٢٦٦ - ٧/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ / ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ مَهْدِيٍّ .

ج ١٠
ب/١٩

٢٢٦٧ - ٨/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ ، وَمَعْمَرٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَيَحْيَى بْنِ آدَمَ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : - بَدَلَ التَّمْرِ - تَمْرٍ .

٢٢٦٥ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٢٦٠).

٢٢٦٦ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٢٦٠).

٢٢٦٧ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٢٦٠).

القاضي ، وقال أصحابنا: أجمع أهل العصر الأول على التقدير بهذا الوزن المعروف ، وهو أن الدرهم ستة دوانيق وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، ولم يتغير المثقال في الجاهلية ولا الإسلام .

قوله ﷺ في رواية أبي بكر بن أبي شيبة: (ليس فيما دون خمسة أوساق) هكذا هو في الأصول خمسة أوساق ، وهو صحيح ، جمع وسق بكسر الواو كحمل وأحمال ، وقد سبق أن الوسق بفتح الواو وبكسره .

٥٢/٧

قوله ﷺ: (من تمر أو حب) هو تمر بفتح التاء المثناة وإسكان الميم ، وفي رواية محمد بن رافع عن عبد الرزاق ثمر بفتح المثناة وفتح الميم .

قوله ﷺ: (ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة) قال أهل اللغة: يقال ورق وورق بكسر الراء وإسكانها ، والمراد به هنا الفضة كلها مضروبها وغيره ، وأختلف أهل اللغة في أصله ، فقيل يطلق في الأصل على جميع الفضة ، وقيل هو حقيقة للمضروب دراهم ولا يطلق على غير الدراهم إلا مجازاً ، وهذا قول كثير من أهل اللغة ، وبالأول قال ابن قتيبة وغيره منهم ، وهو مذهب الفقهاء ، ولم يأت في الصحيح بيان نصاب الذهب ، وقد جاءت فيه أحاديث بتحديد نصابه بعشرين مثقالاً ، وهي ضعاف ولكن أجمع من يعتد

٢٢٦٨ - ٩/٦ - حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ مَعْرُوفٍ ، وَهَرُونَ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عِيَاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَنَّهُ قَالَ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ / خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ » .

ج ١٠
١/٢٠

٢/١ - باب : ما فيه العشر أو نصف العشر

٢٢٦٩ - ١/٧ - حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ ، وَهَرُونَ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ ، وَعَمْرٍو بْنُ سَوَادٍ ، وَالْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ ، كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ ، قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ : [أَنَّ أَبَا] (١) الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَذْكُرُ : أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « فِيمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْغَيْمُ الْعَشُورُ ، وَفِيمَا سَقِيَ بِالسَّانِيَةِ نِصْفُ الْعَشْرِ » .

٢٢٦٨ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٢٨٩٩).

٢٢٦٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: صدقة الزرع (الحديث ١٥٩٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر (الحديث ٢٤٨٨)، تحفة الأشراف (٢٨٩٥).

به في الإجماع على ذلك، وكذا اتفقوا على اشتراط الحول في زكاة الماشية والذهب والفضة دون المعشرات وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه في الفضة، إذا كانت دون مائتي درهم راتجة أو نحوها لا زكاة فيها، لقوله ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة» وقد سبق أن الأوقية أربعون درهماً، وهي أوقية الحجاز الشرعية، وقال مالك: إذا نقصت شيئاً يسيراً بحيث تروج رواج الوازنة ٥٣/٧ وجبت الزكاة، ودليلنا أنه يصدق أنها دون خمس أواق، وفيه دليل أيضاً للشافعي وموافقيه في الدراهم المغشوشة، أنه لا زكاة فيها حتى تبلغ الفضة المحضنة منها مائتي درهم.

قوله ﷺ: (فيما سقت الأنهار والغيمة العشور وفيما سقي بالسانية نصف العشر) ضبطناه العشور بضم العين جمع عشر، وقال القاضي عياض: ضبطناه عن عامة شيوخنا بفتح العين جمع عشر، وقال القاضي عياض: ضبطناه عن عامة شيوخنا بفتح العين جمع، وهو اسم للمخرج من ذلك، وقال صاحب مطالع الأنوار: أكثر الشيوخ يقولونه بالضم، وصوابه الفتح، وهذا الذي ادعاه من الصواب ليس بصحيح، وقد اعترف بأن أكثر الرواة رووه بالضم وهو الصواب جمع عشر، وقد اتفقوا على قولهم عشور أهل الذمة بالضم، وهو الصواب جمع عشر، ولا فرق بين اللفظين.

وأما الغيم: هنا بفتح الغين المعجمة، وهو المطر، وجاء في غير مسلم الغيل باللام، قال أبو عبيد:

(١) محو في المخطوطة، والتصويب من المطبوعة.

٣/٢ - باب : لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه

٢٢٧٠ - ١/٨ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ » .

ج ١٠
ب/٢٠

٢٢٧٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: ليس على المسلم في فرسه صدقة (الحديث ١٤٦٣)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ليس على المسلم في عبده صدقة (الحديث ١٤٦٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: صدقة الرقيق (الحديث ١٥٩٤) و(الحديث ١٥٩٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء ليس في الخيل والرقيق صدقة (الحديث ٦٢٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: زكاة الخيل (الحديث ٢٤٦٦) و(الحديث ٢٤٦٧) و(الحديث ٢٤٦٨) و(الحديث ٢٤٦٩)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: زكاة الرقيق (الحديث ٢٤٧٠) و(الحديث ٢٤٧١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزكاة، باب: صدقة الخيل والرقيق (الحديث ١٨١٢)، تحفة الأشراف (١٤١٥٣).

هو ما جرى من المياه في الأنهار، وهو سيل دون السيل الكبير، وقال ابن السكيت: هو الماء الجاري على الأرض.

وأما السانية: فهو البعير الذي يسقى به الماء من البئر، ويقال له الناضح، يقال منه سنا يسنو إذا أسقى به، وفي هذا الحديث وجوب العشر فيما سقى بماء السماء والأنهار ونحوها مما ليس فيه مؤنة كثيرة، ونصف العشر فيما سقى بالنواضح وغيرها مما فيه مؤنة كثيرة، وهذا متفق عليه، ولكن اختلف العلماء في أنه هل تجب الزكاة في كل ما أخرجت الأرض من الثمار، والزروع، والرياحين، وغيرها إلا الحشيش والحطب ونحوهما، أم يختص؟ فعمم أبو حنيفة، وخصص الجمهور على اختلاف لهم فيما يختص به، ٥٤/٧ وهو معروف في كتب الفقه.

قوله ﷺ: (ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة) هذا الحديث أصل في أن أموال القنية لا زكاة فيها، وأنه لا زكاة في الخيل والرقيق إذا لم تكن للتجارة، وبهذا قال العلماء كافة من السلف والخلف، إلا أن أبا حنيفة وشيخه حماد بن أبي سليمان ونفراً أوجبوا في الخيل إذا كانت إناثاً أو ذكوراً، وإناثاً في كل فرس ديناراً، وإن شاء قومها وأخرج عن كل مائتي درهم خمسة دراهم، وليس لهم حجة في ذلك، وهذا الحديث صريح في الرد عليهم.

وقوله: في العبد (إلا صدقة الفطر) صريح في وجوب صدقة الفطر على السيد عن عبده، سواء كان للقنية أم للتجارة، وهو مذهب مالك والشافعي والجمهور، وقال أهل الكوفة: لا يجب في عبيد التجارة، وحكي عن داود أنه قال: لا تجب على السيد بل تجب على العبد، ويلزم السيد تمكينه من الكسب ليؤديها، وحكاها القاضي عن أبي ثور أيضاً، ومذهب الشافعي وجمهور العلماء أن المكاتب لا فطرة عليه ولا على سيده، وعن عطاء ومالك وأبي ثور وجوبها على السيد، وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي؛

٢٢٧١ - ٢/٩ - وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى عَنْ مَكْحُولٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ عَمْرُو - : عَنْ النَّبِيِّ ﷺ - وَقَالَ زُهَيْرٌ : يَبْلُغُ بِهِ - : « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ » .

٢٢٧٢ - ٣/١٠٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ / ، كُلُّهُمُ عَنْ خُثَيْمِ بْنِ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ .

٢٢٧٣ - ٤/١٠ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهْرُونَ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ وَأَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى ، قَالُوا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ » .

٤/٣ - باب : في تقديم الزكاة ومنعها

٢٢٧٤ - ١/١١ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ ، فَقِيلَ : مَنَعَ ابْنُ جَمِيلٍ ، وَخَالِدُ / بْنُ الْوَلِيدِ ، وَالْعَبَّاسُ عَمَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا يَنْقُمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ ، وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا ، قَدِ احْتَبَسَ

٢٢٧١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٢٧٠) .

٢٢٧٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٢٧٠) .

٢٢٧٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: في تعجيل الزكاة (الحديث ١٦٢٣)، تحفة الأشراف (١٣٩٢٢) .

٥٥/٧ لقلوه ﷺ: «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم» وفيه وجه أيضاً لبعض أصحابنا أنها تجب على المكاتب، لأنه كالحرف في كثير من الأحكام .

قوله: (منع ابن جميل) أي منع الزكاة وأمتنع من دفعها .

قوله ﷺ: (ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله) قوله ينقم بكسر القاف وفتحها والكسر أفصح .

قوله ﷺ: (وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً فقد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله) قال أهل اللغة:

أَدْرَاعَهُ ، وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلَيَّ . وَمِثْلُهَا مَعَهَا ، ثُمَّ قَالَ : « يَا عَمْرُ ! أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنُو أَبِيهِ ؟ » .

٥/٤ - باب : زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير

٢٢٧٥ - ١/١٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ ، وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ .

٢٢٧٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين (الحديث ١٥٠٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: كم يؤدي في صدقة الفطر (الحديث ١٦١١)، وأخرجه الترمذي في كتاب الزكاة، باب: ما جاء في صدقة الفطر (الحديث ٦٧٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: فرض زكاة =

الأعتاد آلات الحرب من السلاح والدواب وغيرها، والواحد عتاد بفتح العين، ويجمع أعتاداً وأعتدة، ومعنى الحديث أنهم طلبوا من خالد زكاة أعتاده ظناً منهم أنها للتجارة، وأن الزكاة فيها واجبة، فقال لهم: لا زكاة لكم علي، فقالوا للنبي ﷺ إن خالداً منع الزكاة، فقال لهم: «إنكم تظلمونه لأنه حبسها ووقفها في سبيل الله قبل الحول عليها فلا زكاة فيها» ويحتمل أن يكون المراد لو وجبت عليه زكاة لأعطاها ولم يشح بها، لأنه قد وقف أمواله لله تعالى متبرعاً فكيف يشح بواجب عليه؟ وأستنبط بعضهم من هذا وجوب زكاة التجارة، وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف خلافاً لداود، وفيه دليل على صحة الوقف، وصحة وقف المنقول، وبه قالت الأمة بأسرها إلا أبا حنيفة وبعض الكوفيين.

٥٦/٧ وقال بعضهم: هذه الصدقة التي منعها ابن جميل وخالد والعباس لم تكن زكاة، إنما كانت صدقة تطوع، حكاه القاضي عياض قال: ويؤيده أن عبد الرزاق روى هذا الحديث، وذكر في روايته أن النبي ﷺ نذب الناس إلى الصدقة، وذكر تمام الحديث، قال ابن القصار من المالكية: وهذا التأويل أليق بالقصة فلا يظن بالصحابة منع الواجب، وعلى هذا فعذر خالد واضح، لأنه أخرج ماله في سبيل الله فما بقي له مال يحتمل المواساة بصدقة التطوع، ويكون ابن جميل شح بصدقة التطوع فعتب عليه، وقال في العباس: هي علي ومثلها معها، أي: أنه لا يتمتع إذا طلبت منه، هذا كلام ابن القصار.

وقال القاضي: لكن ظاهر الأحاديث في الصحيحين أنها في الزكاة، لقوله بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة، وإنما كان يبعث في الفريضة، قلت الصحيح المشهور أن هذا كان في الزكاة لا في صدقة التطوع، وعلى هذا قال أصحابنا وغيرهم.

قوله ﷺ: (هي علي ومثلها معها) معناه: أني تسلفت منه زكاة عامين، وقال الذين لا يجوزون تعجيل الزكاة: معناه أنا أؤديها عنه، قال أبو عبيد وغيره: معناه أن النبي ﷺ أخرها عن العباس إلى وقت يساره من أجل حاجته إليها، والصواب أن معناه تعجلتها منه، وقد جاء في حديث آخر في غير مسلم أنا تعجلنا منه صدقة عامين.

قوله ﷺ: (عم الرجل صنو أبيه) أي: مثل أبيه وفيه تعظيم حق العم.

باب: زكاة الفطر

٥٧/٧ ٢٢٧٥ - ٢٢٨٦ - قوله: (إن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر

ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ / عَلَى النَّاسِ ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

ج ١٠
١/٢٢

٢٢٧٦ - ٢/١٣ - حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -

= رمضان على الصغير (الحديث ٢٥٠١)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: فرض زكاة رمضان على المسلمين دون المعاهدين (الحديث ٢٥٠٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزكاة، باب: صدقة الفطر (الحديث ١٨٢٦)، تحفة الأشراف (٨٣٢١).

٢٢٧٦ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٨٥١) و(الحديث ٧٩٦٤).

أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين) اختلف الناس في معنى فرض هنا، فقال جمهورهم من السلف والخلف: معناه ألزم وأوجب، فزكاة الفطر فرض واجب عندهم لدخولها في عموم قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾^(١) ولقوله: فرض وهو غالب في استعمال الشرع بهذا المعنى، وقال إسحق بن راهويه: إيجاب زكاة الفطر كالإجماع، وقال بعض أهل العراق وبعض أصحاب مالك وبعض أصحاب الشافعي وداود في آخر أمره: إنها سنة ليست واجبة، قالوا ومعنى فرض قدر على سبيل النذب، وقال أبو حنيفة: هي واجبة ليست فرضاً بناءً على مذهبه في الفرق بين الواجب والفرض، قال القاضي وقال بعضهم الفطرة منسوخة بالزكاة، قلت هذا غلط صريح والصواب أنها فرض واجب.

قوله: (من رمضان) إشارة إلى وقت وجوبها، وفيه خلاف للعلماء، فالصحيح من قول الشافعي أنها تجب بغروب الشمس ودخول أول جزء من ليلة عيد الفطر، والثاني تجب لطلوع الفجر ليلة العيد، وقال أصحابنا: تجب بالغروب والطلوع معاً، فإن ولد بعد الغروب أو مات قبل الطلوع لم تجب، وعن مالك روايتان كالقولين، وعند أبي حنيفة تجب بطلوع الفجر، قال المازري: قيل إن هذا الخلاف مبني على أن قوله الفطر من رمضان، هل المراد به الفطر المعتاد في سائر الشهر فيكون الوجوب بالغروب، أو الفطر الطارئ بعد ذلك فيكون بطلوع الفجر؟ قال المازري: وفي قوله: الفطر من رمضان دليل لمن يقول لا تجب إلا على من صام من رمضان ولو يوماً واحداً، قال: وكان سبب هذا، أن العبادات التي تطول ويشق التحرز منها من أمور تفوت كمالها، جعل الشرع فيها كفارة مالية بدل النقص، كالهدي في الحج والعمرة، وكذا الفطرة لما يكون في الصوم من لغو وغيره، وقد جاء في حديث آخر أنها طهرة للصائم من اللغو والرفث.

وآختلف العلماء أيضاً في إخراجها عن الصبي، فقال الجمهور يجب إخراجها للحديث المذكور بعد هذا صغير أو كبير، وتعلق من لم يوجبها بأنها تطهير، والصبي ليس محتاجاً إلى التطهير لعدم الإثم،

(١) ورد هذا الأمر في سورة: البقرة، الآية: ٤٣، ٨٣، ١١٠، وفي سورة: النساء، الآية: ٧٧، وفي سورة: الحج، الآية: ٧٨، وفي سورة: النور، الآية: ٥٦، وفي سورة: المجادلة، الآية: ١٣، وفي سورة: المزمل، الآية: ٢٠.

قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفُطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ عَبْدٍ أَوْ حُرٍّ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ.

٥٨/٧ وأجاب الجمهور عن هذا بأن التعليل بالتطهير لغالب الناس، ولا يمتنع أن لا يوجد التطهير من الذنب، كما أنها تجب على من لا ذنب له كصالح محقق الصلاح، وككافر أسلم قبل غروب الشمس بلحظة، فإنها تجب عليه مع عدم الإثم، وكان أن القصر في السفر جوز للمشقة، فلو وجد من لا مشقة عليه فله القصر.

وأما قوله ﷺ: (على كل حر أو عبد) فإن داود أخذ بظاهاه فأوجبها على العبد بنفسه، وأوجب على السيد تمكينه من كسبها، كما يمكنه من صلاة الفرض، ومذهب الجمهور وجوبها على سيده عنه، وعند أصحابنا في تقديرها وجهان أحدهما: أنها تجب على السيد ابتداءً، والثاني تجب على العبد، ثم يحملها عنه سيده، فمن قال بالثاني فلفظة (على) على ظاهاها، ومن قال بالأول قال لفظة (على) بمعنى عن.

وأما قوله: (على الناس على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى) ففيه دليل على أنها تجب على أهل القرى والأمصار والبوادي والشعاب، وكل مسلم حيث كان، وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وجماهير العلماء. وعن عطاء والزهري وربيعه والليث أنها لا تجب إلا على أهل الأمصار والقرى دون البوادي. وفيه دليل للشافعي والجمهور في أنها تجب على من ملك فاضلاً عن قوته، وقوت عياله يوم العيد، وقال أبو حنيفة: لا تجب على من يحل له أخذ الزكاة، وعندنا أنه لو ملك من الفطرة المعجلة فاضلاً عن قوته ليلة العيد ويومه لزمته الفطرة عن نفسه وعياله، وعن مالك وأصحابه في ذلك خلاف، وقوله ذكر أو أنثى حجة للكوفيين في أنها تجب على الزوجة في نفسها، ويلزمها إخراجها من مالها، وعند مالك والشافعي والجمهور يلزم الزوج فطرة زوجته لأنها تابعة للنفقة، وأجابوا عن الحديث بما سبق في الجواب لداود في فطرة العيد.

وأما قوله: (من المسلمين) تصريح في أنها لا تخرج إلا عن مسلم، فلا يلزمه عن عبده وزوجته وولده ووالده الكفار، وإن وجبت عليه نفقتهم، وهذا مذهب مالك والشافعي وجماهير العلماء، وقال الكوفيون وإسحق وبعض السلف: تجب عن العبد الكافر، وتأول الطحاوي قوله من المسلمين، على أن المراد بقوله من المسلمين السادة دون العبيد، وهذا يرده ظاهر الحديث.

٥٩/٧ وأما قوله: (صاعاً من كذا وصاعاً من كذا) ففيه دليل على أن الواجب في الفطرة عن كل نفس صاع، فإن كان في غير حنطة وزبيب وجب صاع بالإجماع، وإن كان حنطة وزبيباً وجب أيضاً صاع عند الشافعي ومالك والجمهور، وقال أبو حنيفة وأحمد: نصف صاع بحديث معاوية المذكور بعد هذا، وحنة الجمهور حديث أبي سعيد بعد هذا في قوله: «صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط^(١) أو صاعاً من زبيب» والدلالة فيه من وجهين: أحدهما: أن الطعام في عرف أهل الحجاز آسم

(١) الأقط: الكشك وهو اللبن المتجمد مثل الجبن.

٢٢٧٧ - ٣/١٤ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ،
عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : فَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقَةَ رَمَضَانَ عَلَى الْحُرِّ وَالْعَبْدِ ، وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى ، / صَاعًا
مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ .

قَالَ : فَعَدَلَ النَّاسُ بِهِ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ .

٢٢٧٨ - ٤/١٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا
اللَيْثُ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ ، صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ أَوْ
صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ .

قَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَجَعَلَ النَّاسُ عَدْلَهُ مُدَّيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ .

٢٢٧٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: صدقة الفطر على الحر والمملوك (الحديث ١٥١١) مطولاً،
وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: كم يؤدي في صدقة الفطر (الحديث ١٦١٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب:
الزكاة، باب: ما جاء في صدقة الفطر (الحديث ٦٧٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: فرض زكاة
رمضان (الحديث ٢٤٩٩)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: فرض زكاة رمضان على المملوك
(الحديث ٢٥٠٠)، تحفة الأشراف (٧٥١٠).

٢٢٧٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: صدقة الفطر صاعاً من تمر (الحديث ١٥٠٧)، وأخرجه ابن
ماجه في كتاب: الزكاة، باب: صدقة الفطر (الحديث ١٨٢٥)، تحفة الأشراف (٨٢٧٠).

للحنطة خاصة، لا سيما وقد قرنه بباقي المذكورات، والثاني: أنه ذكر أشياء قيمها مختلفة وأوجب في كل
نوع منها صاعاً، فدل على أن المعبر صاع ولا نظر إلى قيمته، ووقع في رواية لأبي داود: أو صاعاً من
حنطة، قال: وليس بمحفوظ وليس للقائلين بنصف صاع حجة إلا حديث معاوية، وسنجيب عنه إن
شاء الله تعالى، وأعتمدوا أحاديث ضعيفة وضعفها أهل الحديث وضعفها بين.

قال القاضي: وأختلف في النوع المخرج فأجمعوا أنه يجوز البر والزبيب والتمر والشعير، إلا خلافاً
في البر لمن لا يعتد بخلافه، وخلافاً في الزبيب لبعض المتأخرين، وكلاهما مسبوق بالإجماع مردود به،
وأما الأقط فأجازه مالك والجمهور، ومنعه الحسن، وأختلف فيه قول الشافعي، وقال أشهب: لا نخرج
إلا هذه الخمسة، وقاس مالك على الخمسة كل ما هو عيش أهل كل بلد من القطاني وغيرها، وعن مالك
قول آخر: أنه لا يجزىء غير المنصوص في الحديث، وما في معناه، ولم يجز عامة الفقهاء إخراج القيمة، ٦٠/٧
وأجازه أبو حنيفة، قلت: قال أصحابنا: جنس الفطرة كل حب وجب فيه العشر، ويجزى الأقط على
المذهب، والأصح: أنه يتعين عليه غالب قوت بلده، والثاني: يتعين قوت نفسه، والثالث: يتخير بينهما،
فإن عدل عن الواجب إلى أعلى منه أجزاءه، وإن عدل إلى ما دونه لم يجزه.

٢٢٧٩ - ٥/١٦ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، حُرًّا أَوْ عَبْدًا ، / أَوْ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً ، صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ .

١٠ ج
١/٢٣

(١) ٠٠٠/٠٠٠ - باب: زكاة الفطر من الطعام والأقط والزبيب

٢٢٨٠ - ٦/١٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ : كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ .

٢٢٧٩ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧٧٠٠) .

٢٢٨٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: صدقة الفطر صاعاً من طعام (الحديث ١٥٠٦)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: صاع من زبيب (الحديث ١٥٠٨)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: الصدقة قبل العيد (الحديث ١٥١٠) بنحوه، وفيه أيضاً، باب: صاع من شعير (الحديث ١٥٠٥)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: كم يؤدي في صدقة الفطر (الحديث ١٦١٦)، و(الحديث ١٦١٧) و(الحديث ١٦١٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في صدقة الفطر (الحديث ٦٧٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: التمر في زكاة الفطر (الحديث ٢٥١٠)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الزبيب (الحديث ٢٥١١) و(الحديث ٢٥١٢)، وأيضاً فيه، باب: والدقيق (الحديث ٢٥١٣)، وفيه أيضاً، باب: والشعير (الحديث ٢٥١٦) وفيه أيضاً، باب: والأقط (الحديث ٢٥١٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزكاة، باب: صدقة الفطر (الحديث ١٨٢٩)، تحفة الأشراف (٤٢٦٩) .

قوله: (من المسلمین) قال أبو عيسى الترمذي وغيره: هذه اللفظة انفرد بها مالك دون سائر أصحاب نافع، وليس كما قالوا، ولم ينفرد بها مالك بل وافقه فيها ثقتان، وهما الضحاك بن عثمان وعمر بن نافع، فالضحاك ذكره مسلم في الرواية التي بعد هذه، وأما عمر ففي البخاري. قوله عن معاوية: أنه كلم الناس على المنبر فقال: إني أرى أن مدين من سمراء^(١) الشام يعدل صاعاً من تمر، فأخذ الناس بذلك»، قال أبو سعيد: فأما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه أبداً ما عشت، فقوله سمراء الشام هي الحنطة، وهذا الحديث هو الذي يعتمده أبو حنيفة وموافقوه في جواز نصف صاع حنطة، والجمهور يجيبون عنه بأنه قول صحابي، وقد خالفه أبو سعيد وغيره ممن هو أطول صحة، وأعلم بأحوال النبي ﷺ، وإذا اختلفت الصحابة لم يكن قول بعضهم بأولى من بعض فترجع إلى دليل آخر، وجدنا ظاهر الأحاديث والقياس متفقاً على اشتراط الصاع من الحنطة كغيرها فوجب اعتمادها، وقد صرح معاوية بأنه رأي رآه لا أنه سمعه من

(1-1) زيادة في المخطوطة.

(١) المراد: (سمراء الشام) القمح.

٢٢٨١ - ٧/١٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعَبٍ ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ - يَعْنِي : ابْنَ قَيْسٍ - ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : كُنَّا نُخْرِجُ ، إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ / صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ ، حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ ، صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ ، فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجْهُ حَتَّى قَدِمَ عَلَيْنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ حَاجًّا ، أَوْ مُعْتَمِرًا ، فَكَلَّمَ النَّاسَ عَلَى الْمِنْبَرِ ، فَكَانَ فِيمَا كَلَّمَ بِهِ النَّاسَ أَنْ قَالَ : إِنِّي أَرَى أَنَّ مُدَيْنٍ مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ .

ج ١٠
ب ٢٣

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَرَأَى أَنْ أُخْرِجَهُ ، كَمَا كُنْتُ أَخْرِجُهُ أَبَدًا ، مَا عِشْتُ .

٢٢٨٢ - ٨/١٩ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِيَّةَ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي / سَرْحٍ : أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدِ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ : كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِينَا ، عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ ، حُرٍّ وَمَمْلُوكٍ ، مِنْ ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ : صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، صَاعًا مِنْ أَقِطٍ ، صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجْهُ كَذَلِكَ حَتَّى كَانَ مُعَاوِيَةُ ، فَرَأَى أَنَّ مُدَيْنٍ مِنْ بُرِّ تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ .

ج ١٠
ب ٢٤

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَرَأَى أَنْ أُخْرِجْهُ كَذَلِكَ .

٢٢٨١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٢٨٠) .

٢٢٨٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٢٨٠) .

النبي ﷺ ، ولو كان عند أحد من حاضري مجلسه مع كثرتهم في تلك اللحظة ، علم في موافقة معاوية عن النبي ﷺ لذكره كما جرى لهم في غير هذه القصة .

٦١/٧

قوله في حديث أبي سعيد : (أو صاعاً من أقط) صريح في إجزائه وإبطاله لقول من منعه .

قوله : (حدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل بن أمية قال أخبرني عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري) هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم فقال : خالف سعيد بن مسلمة معمرأ فيه ، فرواه عن إسماعيل بن أمية عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن عياض قال الدارقطني : والحديث محفوظ عن الحارث ، قلت وهذا الاستدراك ليس بلازم ، فإن إسماعيل بن أمية صحيح السماع عن عياض والله أعلم .

وقوله (ابن أبي ذباب) هو بضم الذال المعجمة وبالباء الموحدة .

قوله : (عن كل صغير وكبير حر ومملوك) فيه دليل على وجوبها على السيد عن عبده لا على العبد ٦٢/٧

٢٢٨٣ - ٩/٢٠ - وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ
الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ ، عَنْ عِيَّاصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ / بْنِ أَبِي سَرْحٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ
الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : كُنَّا نَخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ : الْأَقِطِ ، وَالتَّمْرِ ، وَالشَّعِيرِ .

ج ١٠
ب ٢٤

٢٢٨٤ - ١٠/٢١ - وحدثني عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ ، عَنْ
عِيَّاصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ | ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ ، لَمَّا جَعَلَ يَنْصِفُ
الصَّاعِ مِنَ الْحِنْطَةِ عَدَلَ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ ، أَنْكَرَ ذَلِكَ أَبُو سَعِيدٍ ، وَقَالَ : لَا أَخْرِجُ فِيهَا إِلَّا الَّذِي كُنْتُ
أُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ
أَقِطٍ .

٦/٥ - باب : الأمر بإخراج زكاة الفطر قبل الصلاة

٢٢٨٥ - ١/٢٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا^(١) أَبُو خَيْثَمَةَ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ / ، عَنْ
نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ ، أَنْ تُؤَدَّى ، قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى
الصَّلَاةِ .

ج ١٠
ب ٢٥

٢٢٨٦ - ٢/٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ ، عَنْ
نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِإِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُؤَدَّى ، قَبْلَ خُرُوجِ
النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ .

٢٢٨٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٢٨٠) .

٢٢٨٤ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٢٨٠) .

٢٢٨٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة قبل العيد (الحديث ١٥٠٩)، وأخرجه أبو داود في
كتاب: الزكاة، باب: متى تؤدى (الحديث ١٦١٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في تقديمها
قبل الصلاة (الحديث ٦٧٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: الوقت الذي يستحب أن تؤدى صدقة الفطر
فيه (الحديث ٢٥٢٠)، تحفة الأشراف (٨٤٥٢) .

٢٢٨٦ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٦٩٩) .

نفسه، وقد سبق الكلام فيه ومذاهبهم بدلائلها .

قوله: (أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة) فيه دليل للشافعي والجمهور في أنه
لا يجوز تأخير الفطرة عن يوم العيد، وأن الأفضل إخراجها قبل الخروج إلى المصلى والله أعلم .

٦٣/٧

(١) في المطبوعة: أخبرنا .

٧/٦ - باب : إثم مانع الزكاة

٢٢٨٧ - ١/٢٤ - وحدثني سُويُدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ ^(١) بْنِ مَيْسَرَةَ الصَّنَعَانِيُّ ^(١) ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، أَنَّ أَبَا صَالِحٍ ذَكَرَ أَنَّ أَخْبَرَهُ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ ، لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا ، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ ، فَأُحْمِي عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ ، فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ ، فَيُرَى سَبِيلُهُ ، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ » ، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَلَا إِبْلُ؟ قَالَ : « وَلَا صَاحِبُ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا ، وَمَنْ حَقَّهَا حَلَبَهَا يَوْمَ وَرَدَهَا ، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، بَطَّحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ ، أَوْ فَرَّ مَا كَانَتْ ، لَا يَقْفُدُ مِنْهَا

٢٢٨٧ - أخرجه البخاري في كتاب: المساقاة، باب: شرب الناس وسقي الدواب من الأنهار (الحديث ٢٣٧١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الجهاد، باب: الخيل لثلاثة (الحديث ٢٨٦٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المناقب، باب: ٢٨ (الحديث ٣٦٤٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: التفسير، باب: قوله ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (الحديث ٤٩٦٢)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (الحديث ٤٩٦٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الأحكام التي تعرف بالدلائل (الحديث ٧٣٥٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: الخيل، باب: ١ - (الحديث ٣٥٦٥)، تحفة الأشراف (١٢٣١٦).

باب : إثم مانع الزكاة

٢٢٨٧ - ٢٢٩٤ - قوله ﷺ : (ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها) إلى آخر الحديث، هذا الحديث صريح في وجوب الزكاة في الذهب والفضة ولا خلاف فيه، وكذا باقي المذكورات من الإبل والبقر والغنم.

قوله ﷺ : (كلما بردت أعيدت له) هكذا هو في بعض النسخ بردت بالباء، وفي بعضها ردت بحذف الباء ويضم الراء، وذكر القاضي الروائين، وقال الأولى هي الصواب، قال والثانية رواية الجمهور.

قوله ﷺ : (حلبها يوم وردها) هو بفتح اللام على اللغة المشهورة، وحكي إسكانها وهو غريب ضعيف وإن كان هو القياس.

قوله ﷺ : (بطح لها بقاع قرقر) القاع: المستوى الواسع من الأرض يعلوه ماء السماء فيمسكه، قال الهروي: وجمعه قيعة وقيعان، مثل جار وجيرة وجيران، والقرقر المستوى أيضاً من الأرض الواسع، وهو بفتح القافين.

قوله: (بطح) قال جماعة: معناه ألقى على وجهه، قال القاضي: قد جاء في رواية للبخاري يخبط

(1-1) في المطبوعة: يعني ابن ميسرة الصنعاني.

فَصِيلاً وَاحِداً ، تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا وَتَعَضُّهُ / بِأَفْوَاهِهَا ، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا ، فِي يَوْمٍ
 كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ ، فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى
 النَّارِ ، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَالْبَقْرُ وَالْغَنَمُ ؟ قَالَ : « وَلَا صَاحِبُ بَقْرٍ وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا
 حَقَّهَا ، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ يُطْحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقِرَ ، لَا يَفْقَدُ مِنْهَا شَيْئاً ، لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ وَلَا
 جَلْحَاءٌ وَلَا عَضْبَاءٌ تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطَوُّهُ بِأُظْلَافِهَا ، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا ، فِي يَوْمٍ
 كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ ، فَيَرَى / سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى
 النَّارِ ، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَالْخَيْلُ ؟ قَالَ : « الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ : هِيَ لِرَجُلٍ وَزُرٌّ ، وَهِيَ لِرَجُلٍ

ج ١٠
ب/٢٦ج ١٠
ب/٢٦

وجهه بأخفافها، قال: وهذا يقتضي أنه ليس من شرط البطح كونه على الوجه، وإنما هو في اللغة بمعنى
 البسط والمد، فقد يكون على وجهه وقد يكون على ظهره، ومنه سميت بطحاء مكة لانسائها. ٦٤/٧

قوله ﷺ: (كلما مر عليه أولاها رد عليه أخراها) هكذا هو في جميع الأصول في هذا الموضع، قال
 القاضي عياض: قالوا: هو تغيير وتصحيف، وصوابه ما جاء بعده في الحديث الآخر من رواية سهيل عن
 أبيه، وما جاء في حديث المعروب بن سويد عن أبي ذر كلما مر عليه أخراها رد عليه أولاها، وبهذا يتنظم
 الكلام.

قوله ﷺ: (فيري سبيله) ضبطناه بضم الياء وفتحها، ويرفع لام سبيله ونصبها.

قوله ﷺ: (ليس فيها عقصاء ولا جلحاء ولا عضباء) قال أهل اللغة: العقصاء ملتوية القرنين،
 والجلحاء التي لا قرن لها، والعضباء التي أنكسر قرننها الداخل.

قوله ﷺ: (تنطحه) بكسر الطاء وفتحها لغتان، حكاهما الجوهري وغيره، الكسر أفصح، وهو
 المعروف في الرواية.

قوله ﷺ: (ولا صاحب بقر) إلى آخره، فيه دليل على وجوب الزكاة في البقر، وهذا أصح الأحاديث
 الواردة في زكاة البقر.

قوله ﷺ: (أوفر ما كانت لا يفقد منها فصيلاً واحداً) في الرواية الأخرى: (أعظم ما كانت) هذا
 للزيادة في عقوبته بكثرتها وقوتها وكمال خلقها، فتكون أثقل في وطئها، كما أن ذوات القرون تكون بقرونها
 ليكون أنكى وأصوب لطعننها ونطحها.

قوله ﷺ: (وتطوؤه بأظلافها) الظلف للبقر والغنم والظباء، وهو المنشق من القوائم، والخف للبعير،
 والقدم للآدمي والحافر للفرس والبغل والحمار. ٦٥/٧

قوله ﷺ: (فأما التي هي له وزر) هكذا هو في أكثر النسخ: التي، ووقع في بعضها: الذي،
 وهو أوضح وأظهر.

سِتْرٌ ، وَهِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ ، فَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ وَزُرٌّ ، فَرَجُلٌ رَبَطَهَا رِيَاءً وَفَخْرًا وَنَوَاءً عَلَى أَهْلِ
 الْإِسْلَامِ ، فَهِيَ لَهُ وَزُرٌّ ، وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ سِتْرٌ ، فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ
 فِي ظَهْوَرِهَا وَلَا رِقَابِهَا ، فَهِيَ لَهُ سِتْرٌ ، وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ ، فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِأَهْلِ
 الْإِسْلَامِ ، فِي مَرْجٍ وَرَوْضَةٍ ، فَمَا أَكَلَتْ مِنْ ذَلِكَ الْمَرْجِ أَوْ الرُّوضَةِ مِنْ شَيْءٍ ، إِلَّا كُتِبَ لَهُ ،
 عَدَدَ مَا أَكَلَتْ ، حَسَنَاتٌ ، وَكُتِبَ لَهُ / ، عَدَدَ أَرْوَائِهَا وَأَبْوَالِهَا ، حَسَنَاتٌ ، وَلَا تَقْطَعُ طَوْلَهَا
 فَاسْتَنْتَ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ ، عَدَدَ آثَارِهَا وَأَرْوَائِهَا ، حَسَنَاتٍ ، وَلَا مَرٍّ بِهَا صَاحِبُهَا عَلَى
 نَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَا يُرِيدُ أَنْ يَسْقِيَهَا ، إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ ، عَدَدَ مَا شَرِبَتْ ، حَسَنَاتٍ « ، قِيلَ : يَا
 رَسُولَ اللَّهِ ! فَالْحُمْرُ؟ قَالَ : « مَا أَنْزَلَ عَلَيَّ فِي الْحُمْرِ شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْفَاذَةُ الْجَامِعَةُ :

قوله ﷺ : (ونواء لأهل الإسلام) هو بكسر النون وبالمد أي مناوأة ومعاودة.

قوله ﷺ : (ربطها في سبيل الله) أي أعدها للجهاد، وأصله من الربط، ومنه الرباط وهو حبس الرجل
 نفسه في الشجر وإعداده الأهبة لذلك.

قوله ﷺ (ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولأرقابها) إستدل به أبو حنيفة على وجوب الزكاة في
 الخيل، ومذهبه أنه إن كانت الخيل كلها ذكوراً فلا زكاة فيها، وإن كانت إناثاً أو ذكوراً وإناثاً وجبت الزكاة،
 وهو بالخيار إن شاء أخرج عن كل فرس ديناراً، وإن شاء قومها وأخرج ربع عشر القيمة، وقال مالك
 والشافعي وجماهير العلماء: لا زكاة في الخيل بحال للحديث السابق ليس على المسلم في فرسه صدقة،
 وتأولوا هذا الحديث على أن المراد أنه يجاهد بها، وقد يجب الجهاد بها إذا تعين، وقيل يحتمل أن المراد
 بالحق في رقابها: الإحسان إليها، والقيام بعلفها، وسائر مؤننها، والمراد بظهورها إطراق فحلها إذا طلبت
 عاريته، وهذا على الندب، وقيل: المراد حق الله مما يكسب من مال العدو على ظهورها، وهو خمس
 الغنيمة.

قوله ﷺ : (ولا تقطع طولها) هو بكسر الطاء وفتح الواو، يقال طيلها بالياء كذا جاء في الموطأ،
 والطول والطيل الحبل الذي تربط فيه.

قوله ﷺ : (ولا يقطع طولها فاستنتت شرفاً أو شرفين) معنى آستنتت أي جرت، والشرف بفتح الشين ٦٦/٧
 المعجمة والراء، وهو العالي من الأرض، وقيل المراد هنا طلقاً أو طلقين.

قوله ﷺ : (فشربت ولا يريد أن يسقيها إلا كتب الله له عدد ما شربت حسنات) هذا من باب التنيه،
 لأنه إذا كان تحصل له هذه الحسنات من غير أن يقصد سقيها، فإذا قصده فأولى بإضعاف الحسنات.

﴿ [فَمَنْ] ^(١) يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ ^(٢).

٢٢٨٨ - ٢/٢٥ - وحدثني يونس بن عبد الأعلى الصدفي، أخبرنا عبد الله بن وهب، حدثني هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، في هذا الإسناد /، بمعنى حديث حفص بن ميسرة، إلى آخره، غير أنه قال: « ما من صاحب إبل لا يؤدي حقها » ولم يقل: « منها حقها » وذكر فيه: « لا يفقد منها فصيلاً واحداً ». وقال: « يكوى بها جنباه وجهته وظهره ».

١٠ ج
ب/٢٧

٢٢٨٩ - ٣/٢٦ - وحدثني محمد بن عبد الملك الأموي، حدثنا عبد العزيز بن المختار، حدثنا سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: « ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته إلا أحمي عليه في نار جهنم، فيجعل صفائح، فيكوى بها جنباه ».

٢٢٨٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٢٨٧).

٢٢٨٩ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الجهاد، باب: ارتباط الخيل في سبيل الله (الحديث ٢٧٨٨)، تحفة الأشراف (١٢٧٢٥).

قوله ﷺ: (ما أنزل الله علي في الحمر شيء إلا هذه الآية الفاذة الجامعة) معنى الفاذة القليلة النظر، والجامعة أي العامة المتناولة لكل خير ومعروف، وفيه إشارة إلى التمسك بالعموم، ومعنى الحديث لم ينزل علي فيها نص بعينها لكن نزلت هذه الآية العامة، وقد يحتج به من قال لا يجوز الاجتهاد للنبي ﷺ، وإنما كان يحكم بالوحي، ويجب للجمهور القائلين بجواز الاجتهاد، بأنه لم يظهر له فيها شيء.

قوله ﷺ: (ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته) قال الإمام أبو جعفر الطبري: الكنز كل شيء مجموع بعضه على بعض، سواء كان في بطن الأرض أم على ظهرها، زاد صاحب العين وغيره: وكان مخزوناً، قال القاضي: وأختلف السلف في المراد بالكنز المذكور في القرآن والحديث، فقال أكثرهم: هو كل مال وجبت فيه الزكاة فلم تؤد، فأما مال أخرجت زكاته فليس بكنز، وقيل: الكنز هو المذكور عن أهل اللغة، ولكن الآية منسوخة بوجوب الزكاة، وقيل: المراد بالآية أهل الكتاب المذكورون قبل ذلك، وقيل: كل ما زاد على أربعة آلاف فهو كنز وإن أدت زكاته، وقيل: هو ما فضل عن الحاجة، ولعل هذا كان في أول الإسلام وضيق الحال، واتفق أئمة الفتوى على القول الأول وهو الصحيح، لقوله ﷺ: (ما من صاحب كنز

(١) في المخطوطة: من، والتصويب من القرآن الكريم. ووجد على هامش المخطوطة: التلاوة بالفاء والرواية بلا فاء.

(٢) سورة: الزلزلة، الآية: ٧ - ٨.

وَجَبِينَهُ ، حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَيْنَ عِبَادِهِ ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ / سَنَةٍ ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ ، وَمَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا إِلَّا بُطِحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ ، كَأَوْفَرٍ مَا كَانَتْ ، تَسْتَنُّ عَلَيْهِ ، كُلَّمَا مَضَى عَلَيْهِ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا ، حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ ، وَمَا مِنْ صَاحِبٍ غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا ، إِلَّا بُطِحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ ، كَأَوْفَرٍ مَا كَانَتْ ، فَتَنْطَوُّهُ بِأَظْلَافِهَا وَتَنْطِطِحُهُ بِقُرُونِهَا ، لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ وَلَا جَلْحَاءٌ ، كُلَّمَا مَضَتْ (١) عَلَيْهِ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا ، حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ / ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ .

ج ١٠
ب/٢٨

قَالَ سُهَيْلٌ : فَلَا أَدْرِي أَذَكَرَ الْبَقْرَ أَمْ لَا ، قَالُوا : فَالْخَيْلُ ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا - أَوْ قَالَ - الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا - قَالَ سُهَيْلٌ : أَنَا أَشْكُ - الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ : فِيهِ لِرَجُلٍ أَجْرٌ ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ ، وَلِرَجُلٍ وَزْرٌ ، فَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ ، فَالرَّجُلُ يَتَّخِذُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيُعِدُّهَا لَهُ ، فَلَا تُغَيَّبُ شَيْئاً فِي بَطُونِهَا إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرًا ، وَلَوْ رَعَاها فِي مَرَجٍ ، مَا أَكَلَتْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَا / أَجْرًا ، وَلَوْ سَقَاهَا مِنْ نَهْرٍ ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ قَطْرَةٍ تُغَيَّبُهَا فِي بَطُونِهَا أَجْرٌ ، - حَتَّى ذَكَرَ الْأَجْرَ فِي أَبْوَالِهَا وَأَرْوَائِهَا - وَلَوْ اسْتَنْتَ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ تَخْطُوهَا أَجْرٌ ، وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ سِتْرٌ فَالرَّجُلُ يَتَّخِذُهَا تَكْرُمًا وَتَجْمُلًا ، وَلَا يَنْسَى حَقَّ ظُهُورِهَا وَبَطُونِهَا ، فِي عُسْرِهَا وَيُسْرِهَا ، وَأَمَّا الَّتِي عَلَيْهِ وَزْرٌ فَالَّذِي يَتَّخِذُهَا أَشْرًا وَبَطْرًا وَبَذَخًا

ج ١٠
ب/٢٩

لا يؤدي زكاته) وذكر عقابه، وفي الحديث الآخر: (من كان عنده مال فلم يؤدي زكاته مثل له شجاعاً أقرع) وفي آخره فيقول: (أنا كنزك).

قوله ﷺ: (الخيال في نواصيها الخير إلى يوم القيامة) جاء تفسيره في الحديث الآخر في الصحيح ٦٨/٧ الأجر والمغنم، وفيه دليل على بقاء الإسلام والجهاد إلى يوم القيامة، والمراد قبيل القيامة ييسر أي حتى تأتي الرياح الطيبة من قبل اليمن تقبض روح كل مؤمن ومؤمنة كما ثبت في الصحيح.

قوله ﷺ: (وأما التي هي عليه وزر فالذي يتخذها أشراً وبطراً وبذخاً ورياء الناس) قال أهل اللغة: الأشر بفتح الهمزة والشين وهو المرح واللجاج، وأما البطر فالطغيان عند الحق، وأما البذخ بفتح الباء ٦٩/٧ والذال المعجمة، وهو بمعنى الأشر والبطر.

وَرِيَاءَ النَّاسِ . فَذَلِكَ الَّذِي هِيَ عَلَيْهِ وَزُرَّ ، قَالُوا : فَالْحُمْرُ ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَائِدَةُ : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ (١) » .

ج ١٠
ب/٢٩

٢٢٩٠ - ٤/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا | ه | قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي : الدَّرَاوَرْدِيُّ - ، عَنْ سُهَيْلٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ .

٢٢٩١ - ٥/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزِيعٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ ، حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ - بَدَلُ عَقْصَاءَ - : « عَضْبَاءُ » وَقَالَ : « فَيَكُونُ بِهَا جَنْبُهُ وَظَهْرُهُ » وَلَمْ يَذْكُرْ : جَيْبُهُ .

٢٢٩٢ - ٦/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ : أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ عَنْ ذُكْوَانَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا لَمْ يُؤَدَّ الْمَرْءُ / حَقَّ اللَّهِ أَوْ الصَّدَقَةَ فِي إِبْلِهِ » وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ .

ج ١٠
ب/٣٠

٢٢٩٣ - ٧/٢٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا ، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ قَطُ ، وَقَعَدَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ . تَسْتَنُّ عَلَيْهِ بِقِوَامِهَا وَأَخْفَافِهَا ، وَلَا صَاحِبِ بَقَرٍ لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا ، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ ، وَقَعَدَ لَهَا

٢٢٩٠ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٢٧١٢) .

٢٢٩١ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٢٦٤٢) .

٢٢٩٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: زكاة البقر (الحديث ١٤٦٠)، تحفة الأشراف (١٢٣١٠) .

٢٢٩٣ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٨٤٧) .

قوله ﷺ : (إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت قط وقعد لها) وكذلك في البقر والغنم، هكذا هو في الأصول بالناء المثلثة، وقعد بفتح القاف والعين، وفي قط لغات حكاهن الجوهري، والفصيحة المشهورة قط مفتوحة القاف مشددة الطاء، قال الكسائي: كانت ققط بضم الحروف الثلاثة، فأسكن الثاني، ثم

ج ١٠
ب/٣٠

بِقَاعٍ فَرَقَرٍ ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطْوُهُ بِقَوَائِمِهَا ، وَلَا صَاحِبٍ غَنَمٍ لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا ، إِلَّا جَاءَتْ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ ، وَقَعَدَ لَهَا/ بِقَاعٍ فَرَقَرٍ ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطْوُهُ بِأُظْلَانِهَا ، لَيْسَ فِيهَا
جَمَاءٌ وَلَا مُنْكَسِرٌ قَرْنُهَا ، وَلَا صَاحِبٍ كَنْزٍ لَا يَفْعَلُ فِيهِ حَقَّهُ ، إِلَّا جَاءَ كَنْزُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعاً
أَقْرَعٌ ، يَتَّبِعُهُ فَاتِحاً فَاهُ ، فَإِذَا أَتَاهُ فَرَّ مِنْهُ ، فَيُنَادِيهِ : خُذْ كَنْزَكَ الَّذِي خَبَأْتَهُ ، فَأَنَا عَنْهُ غَنِيٌّ ، فَإِذَا
رَأَى أَنْ لَا/بُدَّ مِنْهُ ، سَلَكَ يَدَهُ فِي فِيهِ ، فَيَقْضُمُهَا قَضَمَ الْفَحْلِ . »

ج ١٠
ب/٣١

قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ : سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ هَذَا الْقَوْلَ ، ثُمَّ سَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ذَلِكَ
فَقَالَ مِثْلَ قَوْلِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ .

وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ : سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ : قَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا حَقُّ الْإِبِلِ ؟
قَالَ : « حَلْبُهَا عَلَى الْمَاءِ ، وَإِعَارَةٌ دَلْوِهَا ، وَإِعَارَةٌ فَحْلِهَا ، وَمَنِيحَتُهَا ، وَحَمْلٌ عَلَيْهَا فِي
سَبِيلِ اللَّهِ . »

أدغم، والثانية: قط بضم القاف تتبع الضمة كقولك: مد يا هذا، والثالثة: قط بفتح القاف وتخفيف الطاء،
والرابعة: قط بضم القاف والطاء المخففة، وهي قليلة هذا إذا كانت بمعنى الدهر، فأما التي بمعنى حسب
وهو الاكتفاء فمفتوحة ساكنة الطاء، تقول رأيت مرة فقط، فإن أضفت قلت قطك هذا الشيء أي حسبك،
وقطني وقطي وقطه وقطاه.

قوله ﷺ: (شجاعاً أقرع) الشجاع الحية الذكر، والأقرع الذي تمعط شعره لكثرة سمه، وقيل الشجاع ٧٠/٧
الذي يواثب الراجل والفارس ويقوم على ذنبه، وربما بلغ رأس الفارس، ويكون في الصحاري.

قوله ﷺ: (مثل له شجاعاً أقرع) قال القاضي: ظاهره أن الله تعالى خلق هذا الشجاع لعذابه،
ومعنى مثل أي نصب، وصير بمعنى أن ما له يصير على سورة الشجاع.

قوله ﷺ: (سلك بيده في فيه فيقضمها قضم الفحل) معنى سلك أدخل، ويقضمها بفتح الضاد،
يقال قضمت الدابة شعرها بكسر الضاد تقضمه بفتحها إذا أكلته.

قوله ﷺ: (ليس فيها جماء) هي التي لا قرن لها.

قوله: (قلنا يا رسول الله وما حقها، قال: طراق فحلها وإعارة دلوها ومنيحتها وحلبها على الماء
وحمل عليها في سبيل الله) قال القاضي: قال المازري: يحتمل أن يكون هذا الحق في موضع تتعين فيه
المواساة، قال القاضي: هذه الألفاظ صريحة في أن هذا الحق غير الزكاة، قال: ولعل هذا كان قبل وجوب
الزكاة، وقد اختلف السلف في معنى قول الله تعالى: ﴿ في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ﴾ (١)

٢٢٩٤ - ٨/٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ وَلَا بَقَرٍ / وَلَا غَنَمٍ ، لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا ، إِلَّا أُعِيدَ لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَاعٍ قَرَقِرٍ ، تَطَوُّهُ ذَاتُ الظِّلْفِ بِظِلْفِهَا ، وَتَنْطَحُهُ ذَاتُ الْقَرْنِ بِقَرْنِهَا ، لَيْسَ فِيهَا يَوْمٌ يُؤْمَدُ جَمَاءٌ وَلَا مَكْسُورَةٌ الْقَرْنِ » ، قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَمَا حَقُّهَا ؟ قَالَ : « إِطْرَاقُ فَحْلِهَا ، وَإِعَارَةٌ دَلْوِهَا ، وَمَنِيحَتُهَا ، وَحَلْبُهَا عَلَى الْمَاءِ ، وَحَمْلُ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلَا مِنْ صَاحِبِ مَالٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ إِلَّا تَحَوَّلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ ، يَتَّبِعُ صَاحِبَهُ حَيْثُمَا ذَهَبَ ، وَهُوَ يَفِرُّ مِنْهُ ، وَيُقَالُ : هَذَا مَالِكٌ الَّذِي كُنْتَ تَبْخُلُ بِهِ ، فَإِذَا رَأَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ ، أَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ ، فَجَعَلَ يَقْضِمُهَا كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ » / .

١٠ ج
ب/٣١١٠ ج
ب/٣٢٨/٧ - باب: [إرضاء السعاة]^(١)

٢٢٩٤ - أخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: مانع زكاة البقر (الحديث ٢٤٥٣)، تحفة الأشراف (٢٧٨٨).

فقال الجمهور: والمراد به الزكاة، وأنه ليس في المال حق سوى الزكاة، وأما ما جاء غير ذلك فعلى وجه النذب ومكارم الأخلاق، ولأن الآية إخبار عن وصف قوم أثني عليهم بخصال كريمة فلا يقتضي الوجوب، كمالا يقتضيه قوله تعالى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾^(١) وقال بعضهم: هي منسوخة بالزكاة وإن كان لفظه لفظ خبر فمعناه أمر، قال: وذهب جماعة منهم الشعبي والحسن وطاوس وعطاء ومسروق وغيرهم إلى أنها محكمة، وأن في المال حقاً سوى الزكاة، من فك الأسير وإطعام المضطر، والمواساة في العسرة وصلة القرابة.

٧١/٧ قوله ﷺ: (ومنيحتها) قال أهل اللغة: المنيحة ضربان: أحدهما: أن يعطي الإنسان آخر شيئاً هبة، وهذا النوع يكون في الحيوان والأرض والأثاث وغير ذلك.

الثاني: أن المنيحة ناقة أو بقرة أو شاة، ينتفع بلبنها ووبرها وصوفها وشعرها زماناً ثم يردّها، ويقال: منحه يمنحه بفتح النون في المضارع وكسرها، فأما حلبها يوم وردّها ففيه رفق بالماشية وبالمساكين، لأنه أهون على الماشية، وأرفق بها، وأوسع عليها من حلبها في المنازل، وهو أسهل على المساكين وأمكن في وصولهم إلى موضع الحلب ليواسوا والله أعلم.

باب: إرضاء السعاة

(١) في المخطوطة: باب: الأمر بإرضاء المتصدقين. (١) سورة: الذاريات، الآية: ١٧.

٢٢٩٥ - ١/٢٩ - حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنِ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هِلَالٍ الْعَبْسِيُّ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ جَاءَ نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالُوا : إِنَّ نَاسًا مِنَ الْمُصَدِّقِينَ يَأْتُونَنَا فَيُظْلِمُونَنَا ، قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرْضُوا مُصَدِّقِكُمْ » .

قَالَ جَرِيرٌ : مَا صَدَرَ عَنِّي مُصَدَّقٌ ، مُنْذُ سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، إِلَّا وَهُوَ عَنِّي رَاضٍ .

١٠ ج
ب/٣٢

٢٢٩٦ - ٢/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ / ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ، أَخْبَرَنَا أَبُو أَسَامَةَ ، كُلُّهُمُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

٩/٨ - باب : [تغليظ عقوبة من^(١) لا يؤدي الزكاة

٢٢٩٧ - ١/٣٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، قَالَ : أَنْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ . فَلَمَّا رَأَيْتُ قَالَ : « هُمُ الْأَخْسَرُونَ ، وَرَبُّ الْكَعْبَةِ ! » قَالَ : فَجِئْتُ حَتَّى جَلَسْتُ ، فَلَمْ أَتَقَارَّ أَنْ قُمْتُ ،

٢٢٩٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: رضا المصدق (الحديث ١٥٨٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة. باب: إذا جاوز في الصدقة (الحديث ٢٤٥٩)، تحفة الأشراف (٣٢١٨).

٢٢٩٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٢٩٥).

٢٢٩٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: زكاة البقر (الحديث ١٤٦٠) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأيمان والنذور، باب: كيف كانت يمين النبي ﷺ (الحديث ٦٦٣٨) مختصراً، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة،

٢٢٩٥ - ٢٢٩٦ - وهم العاملون على الصدقات. قوله: (إن ناساً من المتصدقين يأتوننا فيظلموننا فقال رسول الله ﷺ): (أرضوا مصدقكم) المصدقون بتخفيف الصاد، وهم السعاة العاملون على الصدقات. ٧٢/٧

وقوله ﷺ: (أرضوا مصدقكم) معناه ببذل الواجب وملاطفتهم وترك مشاقهم، وهذا محمول على ظلم لا يفسق به الساعي، إذ لو فسق لانعزل ولم يجب الدفع إليه، بل لا يجزي، والظلم قد يكون بغير معصية، فإنه مجاوزة الحد، ويدخل في ذلك المكروهات.

باب: تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة

٢٢٩٧ - ٢٣٠٤ - قوله: (لم أتقار) أي لم يمكني القرار والثبات.

(1) في المخطوطة: فيمن.

فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فِذَاكَ أَبِي وَأُمِّي ! مَنْ هُم ؟ قَالَ : « هُمُ الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا ، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا - مِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ / وَمَنْ خَلْفَهُ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ - وَقَلِيلٌ مَا هُمْ ، مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ وَلَا بَقْرٍ وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا كَانَتْ وَأَسْمَنَهُ ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطْوُهُ بِأَطْلَافِهَا ، كُلَّمَا نَفَذَتْ أُخْرَاهَا عَادَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ » .

١٠٣
١/٣٣

٢٢٩٨ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنِ الْمَعْرُورِ ، عَنِ أَبِي ذَرٍّ ، قَالَ : انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ وَكَيْعٍ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ! مَا عَلَى الْأَرْضِ رَجُلٌ يَمُوتُ / ، فَيَدْعُ إِبِلًا أَوْ بَقْرًا أَوْ غَنَمًا ، لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا » .

١٠٣
١/٣٣

٢٢٩٩ - ٣/٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجَمْعِيُّ ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ - يَعْنِي : ابْنَ مُسْلِمٍ - ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَا يَسُرُّنِي أَنْ لِي أُحَدِّثَ دَهَبًا ، تَأْتِي عَلَيَّ ثَالِثَةً وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ ، إِلَّا دِينَارٌ أُرْصِدُهُ لِدَيْنِ عَلِيٍّ » .

٢٣٠٠ - ٤/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ

= باب: ما جاء عن رسول الله ﷺ في منع الزكاة من التشديد (الحديث ٦١٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: التغليظ في حبس الزكاة (الحديث ٢٤٣٩)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: مانع زكاة الغنم (الحديث ٢٤٥٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في منع الزكاة (الحديث ١٧٨٥)، تحفة الأشراف (١١٩٨١).

٢٢٩٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٢٩٧).

٢٢٩٩ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٤٣٧٣).

٢٣٠٠ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٤٣٩٩).

قوله ﷺ: (هم الأخرسون ورب الكعبة) ثم فسره فقال: (هم الأكثرون أموالاً إلا من قال هكذا وهكذا وهكذا من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله وقليل ما هم) فيه الحث على الصدقة في وجوه الخير، وأنه لا يقتصر على نوع من وجوه البر، بل ينفق في كل وجه من وجوه الخير يحضر، وفيه جواز الحلف بغير تحليف، بل هو مستحب إذا كان فيه مصلحة، كتوكيد أمر وتحقيقه ونفي المجاز عنه، وقد كثرت الأحاديث الصحيحة في حلف رسول الله ﷺ في هذا النوع لهذا المعنى، وأما إشارته ﷺ إلى قدام ووراء والجانبين، فمعناها ما ذكرنا أنه ينبغي أن ينفق متى حضر أمر مهم.

٧٣/٧

قوله ﷺ: (كلما نفدت أخراها عادت عليه أولها) هكذا ضبطناه نفدت بالبدال المهملة، ونفدت بالذال المعجمة وفتح الفاء، وكلاهما صحيح.

٧٤/٧

مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

١٠/٩ - باب: الترغيب في الصدقة^(١) وإخراج المال^(١)

٢٣٠١ - ١/٣٢ - وَحَدَّثَنَا^(٢) أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى^(٢) وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ أَبِي دَرٍّ، قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرَّةِ الْمَدِينَةِ، عِشَاءً، وَنَحْنُ نَنْظُرُ إِلَى أَحَدٍ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا دَرٍّ!» قَالَ: قُلْتُ: لَبَّيْكَ! يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «مَا أَحَبُّ أَنْ أُحَدِّثَ ذَلِكَ عِنْدِي ذَهَبٌ، أَمْسَى ثَلَاثَةٌ عِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ، إِلَّا دِينَارًا أُرْصِدُهُ لِذَيْنِ، إِلَّا أَنْ أَقُولَ بِهِ فِي عِبَادِ اللَّهِ، هَكَذَا - حَتَّى يَبْنَ يَدَيْهِ - وَهَكَذَا عَنْ يَمِينِهِ - وَهَكَذَا - عَنْ شِمَالِهِ -». قَالَ: ثُمَّ مَشِينَا فَقَالَ: «يَا أَبَا دَرٍّ!» قَالَ: قُلْتُ لَبَّيْكَ! يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «إِنَّ الْأَكْثَرِينَ / هُمْ الْأَقْلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا». مِثْلَ مَا صَنَعَ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى، قَالَ: ثُمَّ مَشِينَا، قَالَ: «يَا أَبَا دَرٍّ! كَمَا أَنْتَ حَتَّى آتَيْكَ». قَالَ: فَانْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي، قَالَ: سَمِعْتُ لَغَطًا وَسَمِعْتُ صَوْتًا، قَالَ: فَقُلْتُ: لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرِضَ لَهُ، قَالَ فَهَمَمْتُ أَنْ أَتَّبِعَهُ، قَالَ: ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَهُ: «لَا تَبْرَحْ حَتَّى آتَيْكَ» قَالَ: فَانْتَظَرْتُهُ، فَلَمَّا جَاءَ ذَكَرْتُ لَهُ الَّذِي سَمِعْتُ، قَالَ: فَقَالَ: «ذَلِكَ جَبْرِيلُ، أَتَانِي فَقَالَ: مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قَالَ: قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: / وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ».

٢٣٠١ - أخرجه البخاري في كتاب: الاستقراض، باب: أداء الديوان (الحديث ٢٣٨٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة (الحديث ٣٢٢٢) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الاستئذان، باب: من أجاب: بليك وسعديك (الحديث ٦٢٦٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الرقاق، باب: المكشرون هم المقفلون (الحديث ٦٤٤٣)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: قول النبي ﷺ «ما يسرنى أن عندي مثل أحد هذا ذهباً» (الحديث ٦٤٤٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب الإيمان، باب: ما جاء في افتراق هذه الأمة (الحديث ٢٦٤٤) مختصراً، تحفة الأشراف (١١٩١٥).

قوله: (سمعت لغطاً) هو بفتح الغين وإسكانها لغتان أي جلبه وصوتاً غير مفهوم.

قوله ﷺ: (يا أبا ذر) فيه مناداة العالم والكبير صاحبه بكنيته إذا كان جليلاً.

قوله: (من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة قلت وإن زنى وإن سرق قال: وإن زنى وإن

(1-1) زيادة في المخطوطة.

(2-2) في المطبوعة: يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة، بتقديم وتأخير.

٢٣٠٢ - ٢/٣٣ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ - وَهُوَ: ابْنُ رُفَيْعٍ - ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: خَرَجْتُ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي وَحْدَهُ، لَيْسَ مَعَهُ إِنْسَانٌ، قَالَ: فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَمْشِيَ مَعَهُ أَحَدٌ، قَالَ: فَجَعَلْتُ أَمْشِي فِي ظِلِّ الْقَمَرِ، فَالْتَمَتُ فِرَآئِي، فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟» فَقُلْتُ: أَبُو ذَرٍّ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ، قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ! تَعَالَهُ» قَالَ: فَمَشَيْتُ مَعَهُ سَاعَةً، فَقَالَ: «إِنَّ الْمُكْثِرِينَ هُمُ الْمُقْلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ خَيْرًا، فَفَنَحَ فِيهِ يَمِينَهُ وَشِمَالَهُ / وَبَيْنَ يَدَيْهِ وَوَرَاءَهُ، وَعَمِلَ فِيهِ خَيْرًا». قَالَ: فَمَشَيْتُ مَعَهُ سَاعَةً، فَقَالَ: «اجْلِسْ هَهُنَا» قَالَ: فَأَجْلَسَنِي فِي قَاعٍ حَوْلَهُ حِجَارَةً، فَقَالَ لِي: «اجْلِسْ هَهُنَا حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكَ». قَالَ: فَانْطَلَقَ فِي الْحَرَّةِ حَتَّى لَا أَرَاهُ، فَلَبِثَ عَنِّي، فَأَطَالَ اللَّبْثَ، ثُمَّ إِنِّي سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُقْبِلٌ وَهُوَ يَقُولُ: «وَأِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى». قَالَ: فَلَمَّا جَاءَ لَمْ أَصْبِرُ فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، مَنْ تَكَلَّمَ فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ؟ مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَرْجِعُ إِلَيْكَ شَيْئًا، قَالَ: «ذَلِكَ جَبْرِيلُ، عَرَضَ لِي فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ، فَقَالَ: بَشِّرْ أُمَّتَكَ أَنَّهُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ / الْجَنَّةَ، فَقُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ! وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ قُلْتُ: وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: نَعَمْ، وَإِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ».

١٠ ج
ب/٣٥١٠ ج
ب/٣٦

٢٣٠٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٣٠١).

سرق) فيه دلالة لمذهب أهل الحق أنه لا يخلد أصحاب الكبائر في النار، خلافاً للخوارج والمعتزلة، وخص الزنى والسرقه بالذكر لكونهما من أفحش الكبائر، وهو داخل في أحاديث الرجاء.

قوله: (فالتفت فرآني فقال: من هذا فقلت أبوذر) فيه جواز تسمية الإنسان نفسه بكنيته إذا كان مشهوراً بها دون اسمه، وقد كثر مثله في الحديث.

قوله ﷺ: (إلا من أعطاه الله خيراً ففصح فيه يمينه وشماله وبين يديه ووراءه وعمل فيه خيراً) المراد بالخير الأول المال، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ﴾^(١) أي: المال، والمراد بالخير الثاني: طاعة الله تعالى، والمراد بيمينه وشماله ما سبق أنه جميع وجوه المكارم والخير، ونفح بالحاء المهملة أي: ضرب يديه فيه بالعطاء والنفح الرمي والضرب.

قوله: (فانطلق في الحرّة) هي الأرض الملبسة حجارة سوداء.

قوله ﷺ: (قلت وإن سرق وإن زنى قال: نعم وإن شرب الخمر) فيه تغليظ تحريم الخمر.

٧٦/٧

١١/١٠ - باب: في الكنازين للأموال والتغليظ عليهم

٢٣٠٣ - ١/٣٤ - | و | حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ عَنِ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ ، قَالَ : قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ، فَبَيْنَا أَنَا فِي حَلَقَةٍ فِيهَا مَلَأٌ مِنْ قُرَيْشٍ ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ أَحْسَنُ الثِّيَابِ ، أَحْسَنُ الْجَسَدِ ، أَحْسَنُ الْوَجْهِ ، فَقَامَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ : بَشِّرْ

٢٣٠٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: ما أدي زكاته فليس بكنز (الحديث ١٤٠٧)، تحفة الأشراف (١١٩٠٠).

قوله: (بيننا أنا في حلقة فيها ملأ من قريش) الملأ الأشراف، ويقال أيضاً للجماعة، والحلقة بإسكان اللام، وحكى الجوهرى لغة رديئة في فتحها.
وقوله: (بيننا أنا في حلقة) أي بين أوقات قعودي في الحلقة.

قوله: (إذ جاء رجل أحسن الثياب أحسن الجسد أحسن الوجه) هو بالخاء والشين المعجمتين في الألفاظ الثلاثة، ونقله القاضي هكذا عن الجمهور. وهو من الخشونة، قال: وعند ابن الحذاء في الأخير خاصة حسن الوجه من الحسن، ورواه القاسبي في البخاري حسن الشعر والثياب والهيئة من الحسن، ولغيره، حسن من الخشونة وهو أصوب.
قوله: (فقام عليهم) أي وقف.

قوله: (عن أبي ذر قال بشر الكنازين برضف يحمى عليه في نار جهنم فيوضع على حلمة ثدي أحدهم حتى يخرج من نغض كتفيه ويوضع على نغض كتفيه حتى يخرج من حلمة ثديه يتزلزل) أما قوله بشر الكنازين، فظاهاه أنه أراد الاحتجاج لمذهبه في أن الكنز كل ما فضل عن حاجة الإنسان، هذا هو المعروف من مذهب أبي ذر، وروي عنه غيره، والصحيح الذي عليه الجمهور أن الكنز هو المال الذي لم تؤد زكاته، فأما إذا أدت زكاته فليس بكنز، سواء كثر أم قل، وقال القاضي: الصحيح أن إنكاره إنما هو على السلاطين الذين يأخذون لأنفسهم من بيت المال ولا ينفقونه في وجوهه، وهذا الذي قاله القاضي باطل، لأن السلاطين في زمنه لم تكن هذه صفتهم ولم يخونوا في بيت المال، إنما كان في زمنه أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وتوفي في زمن عثمان سنة ثنتين وثلاثين.
قوله: (برضف) هي الحجارة المحمأة.

قوله: (يحمى عليه) أي: يوقد عليه، وفي جهنم مذهبان لأهل العربية أحدهما أنه أسم عجمي فلا ينصرف للعجمة والعلمية، قال الواحدي قال يونس وأكثر النحويين: هي أعجمية لا تنصرف للتعريف ٧٧/٧ والعجمة، وقال آخرون: هو أسم عربي سميت به لبعدهم قعرها، ولم ينصرف للعلمية والتأنيث، قال قطرب عن رؤبة يقال: بثر جهنم أي بعيدة القعر، وقال الواحدي في موضع آخر: قال بعض أهل اللغة: هي مشتقة من الجهومة وهي الغلظ، يقال جهم الوجه أي غلظته، وسميت جهنم لغلظ أمرها في العذاب.

الْكَاذِبِينَ بِرُضْفٍ يُحْمَى عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ، فَيُوضَعُ عَلَى حَلْمَةِ ثَدْيِ أَحَدِهِمْ ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نَغْضِ كَتِفَيْهِ ، وَيُوضَعُ / عَلَى نَغْضِ كَتِفَيْهِ ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلْمَةِ ثَدْيَيْهِ يَتَزَلُّزَلُ ، قَالَ : فَوَضَعَ الْقَوْمُ رُؤُسَهُمْ ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ رَجَعَ إِلَيْهِ شَيْئًا ، قَالَ : فَأَدْبَرَ . وَاتَّبَعْتُهُ حَتَّى جَلَسَ إِلَى سَارِيَةِ ، فَقُلْتُ : مَا رَأَيْتُ هُنُوْلَاءَ إِلَّا كَرَهُوا مَا قُلْتُ لَهُمْ ، قَالَ : إِنَّ هُنُوْلَاءَ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا ، إِنَّ خَلِيلِي أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ دَعَانِي فَأَجَبْتُهُ ، فَقَالَ : « أَرَأَيْتَ أَحَدًا ؟ » . فَظَنَرْتُ مَا عَلَيَّ مِنَ الشَّمْسِ وَأَنَا أَظُنُّ أَنَّهُ يَبْعَثُنِي فِي حَاجَةٍ لَهُ ، فَقُلْتُ : أَرَاهُ ، فَقَالَ : « مَا يَسْرُنِي أَنَّ لِي مِثْلَهُ ذَهَبًا أَنْفِقُهُ كُلَّهُ ، إِلَّا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرٍ » ثُمَّ هُنُوْلَاءَ يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا ، لَا يَعْقِلُونَ / شَيْئًا ، قَالَ قُلْتُ : مَا لَكَ وَالْإِخْوَتِكَ | مِنْ | قُرَيْشٍ ، لَا تَعْتَرِيهِمْ وَتُصِيبُ مِنْهُمْ ، قَالَ : لَا . وَرَبِّكَ ! لَا أَسْأَلُهُمْ عَنْ دُنْيَا ، وَلَا أَسْتَفْتِيهِمْ عَنْ دِينٍ ، حَتَّى أَلْحَقَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ .

ج ١٠
ب ٣٦ج ١٠
ب ٣٧

٢٣٠٤ - ٢/٣٥ - وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ ، حَدَّثَنَا خُلَيْدُ الْعَصْرِيُّ ، عَنْ

٢٣٠٤ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٣٠٣).

وقوله: (ثدي أحدهم) فيه جواز استعمال الثدي في الرجل وهو الصحيح، ومن أهل اللغة من أنكروه وقال: لا يقال ثدي إلا للمرأة ويقال في الرجل ثندوة، وقد سبق بيان هذا مسوطاً في كتاب الإيمان في حديث الرجل الذي قتل نفسه بسيفه فجعل ذبابه بين ثدييه، وسبق أن الثدي يذكر ويؤنث.

قوله: (نغض كتفيه) هو بضم النون وإسكان الغين المعجمة وبعدها ضاد معجمة، وهو العظم الرقيق الذي على طرف الكتف، وقيل هو أعلى الكتف، ويقال له أيضاً الناغض.

وقوله: (يتزلزل) أي: يتحرك، قال القاضي: قيل معناه أنه بسبب نضجه يتحرك لكونه بهتري، قال: والصواب أن الحركة والتزلزل إنما هو للرضف أي يتحرك من نغض كتفه حتى يخرج من حلمة ثديه، ووقع في النسخ على حلمة ثدي أحدهم إلى قوله حتى يخرج من حلمة ثدييه، بإفراد الثدي في الأول وتثنيته في الثاني، وكلاهما صحيح.

قوله: (لا تعتريه) أي تأتيهم وتطلب منهم، يقال عروته وأعتريته وأعتررته إذا أتيته تطلب منه حاجة.

قوله: (لا أسألهم عن دنيا ولا أستفتيهم عن دين) هكذا هو في الأصول عن دنيا، وفي رواية البخاري: «لا أسألهم دنيا» بحذف (عن) وهو الأجود، أي لا أسألهم شيئاً من متاعها.

٧٨/٧

قوله: (حدثنا خليلد العصري) هو بضم الخاء المعجمة وفتح اللام وإسكان الباء، والعصري بفتح العين والصاد المهملتين منسوب إلى بني عصر.

الأخنف بن قيس ، قَالَ : كُنْتُ فِي نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ ، فَمَرَّ أَبُو ذَرٍّ وَهُوَ يَقُولُ : بَشِّرِ الْكَانِزِينَ بِكَيِّْ فِي ظُهُورِهِمْ ، يَخْرُجُ مِنْ جُنُوبِهِمْ ، وَبِكَيِّْ مِنْ قِبَلِ أَقْفَائِهِمْ يَخْرُجُ مِنْ جِبَاهِهِمْ ، قَالَ : ثُمَّ تَنَحَّى فَقَعَدَ ، قَالَ قُلْتُ : مِنْ هَذَا ؟ قَالُوا : هَذَا أَبُو ذَرٍّ ، قَالَ : فَقُمْتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ : مَا شَيْءٌ سَمِعْتُكَ تَقُولُ قُبَيْلُ ؟ قَالَ : مَا قُلْتُ / إِلَّا شَيْئًا قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّهِمْ ﷺ ، قَالَ : قُلْتُ : مَا تَقُولُ فِي هَذَا الْعَطَاءِ ؟ قَالَ : خُذْهُ فَإِنَّ فِيهِ الْيَوْمَ مَعُونَةً ، فَإِذَا كَانَ ثَمَنًا لِدِينِكَ فَدَعُهُ .

ج ١٠
ب ٣٧

١٢/١١ - باب : الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف

٢٣٠٥ - ١/٣٦ - حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ : « قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : يَا ابْنَ آدَمَ ! أَنْفِقْ أَنْفِقْ عَلَيْكَ » ، وَقَالَ : « يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى - وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ مَلَأَن - سَحَاءً ، لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » .

٢٣٠٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٣٦٩٩) .

باب : الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف

٢٣٠٥ - ٢٣٠٦ - قوله عز وجل : (أنفق أنفق عليك) هو معنى قوله عز وجل ﴿وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه﴾^(١) فيتضمن الحث على الإنفاق معنى في وجوه الخير والتبشير بالخلف من فضل الله تعالى .
قوله ﷺ : (يمين الله ملأى وقال ابن نمير ملآن) هكذا وقعت رواية ابن نمير بالنون ، قالوا وهو غلط منه ، وصوابه ملأى كما في سائر الروايات ، ثم ضبطوا رواية ابن نمير من وجهين : أحدهما : إسكان اللام وبعدها همزة ، والثاني : ملآن بفتح اللام بلا همز .

قوله ﷺ : (يمين الله ملأى سحاء لا يغيضها شيء الليل والنهار) ضبطوا سحاء بوجهين أحدهما ٧٩/٧ سحاء بالتنوين على المصدر ، وهذا هو الأصح الأشهر ، والثاني حكاة القاضي سحاء بالمد على الوصف ، ووزنه فعلاء صفة لليد ، والسح الصب الدائم ، والليل والنهار في هذه الرواية منصوبان على الظرف ، ومعنى لا يغيضها شيء أي لا ينقصها ، يقال : غاض الماء وغاضه الله لازم ومتعد ، قال القاضي : قال الإمام المازري : هذا مما يتأول ، لأن اليمين إذا كانت بمعنى المناسبة للشمال لا يوصف بها الباربي سبحانه وتعالى ، لأنها تتضمن إثبات الشمال وهذا يتضمن التحديد ، ويتقدس الله سبحانه عن التجسيم والحد ، وإنما خاطبهم رسول الله ﷺ بما يفهمونه ، وأراد الإخبار بأن الله تعالى لا ينقصه الإنفاق ، ولا يمسك خشية

(١) سورة: سبأ، الآية: ٣٩ .

٢٣٠٦ - ٢/٣٧ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ؛ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ / ، حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، أَخِي وَهَبِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا ، وَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ اللَّهُ قَالَ لِي : أَنْفِقْ عَلَيْكَ » ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى ، لَا يَغِيضُهَا سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُذْ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِيضْ مَا فِي يَمِينِهِ » ، قَالَ : « وَعَرَشُهُ عَلَى الْمَاءِ وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْقَبْضُ ، يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ » .

٢٣٠٦ - أخرجه البخاري في كتاب: التوحيد، باب: ﴿وكان عرشه على الماء﴾ ﴿وهو رب العرش العظيم﴾ (الحديث ٧٤١٩)، تحفة الأشراف (١٤٧١).

الإملاق^(١) جل الله عن ذلك، وعبر ﷺ عن توالي النعم بسح اليمين، لأن البازل منا يفعل ذلك بيمينه، قال: ويحتمل أن يريد بذلك أن قدرة الله سبحانه وتعالى على الأشياء على وجه واحد لا يختلف ضعفاً وقوة، وأن المقدورات تقع بها على جهة واحدة، ولا تختلف قوة وضعفاً كما يختلف فعلنا باليمين والشمال، تعالى الله عن صفات المخلوقين ومثابهة المحدثين.

وأما قوله ﷺ في الرواية الثانية: (وبيده الأخرى القبض) فمعناه أنه وإن كانت قدرته سبحانه وتعالى واحدة، فإنه يفعل بها المختلفات، ولما كان ذلك فينا لا يمكن إلا بيدين، عبر عن قدرته على التصرف في ذلك باليدين، ليفهمهم المعنى المراد بما آتاه من الخطاب على سبيل المجاز، هذا آخر كلام المازري.

٨٠/٧ قوله في رواية محمد بن رافع: (لا يغيضها سحاء الليل والنهار) ضبطناه بوجهين نصب الليل والنهار ورفعهما، النصب على الظرف والرفع على أنه فاعل.

قوله ﷺ: (وبيده الأخرى القبض يخفض ويرفع) ضبطوه بوجهين أحدهما الفيض بالفاء والياء المثناة تحت، والثاني القبض بالقاف والباء الموحدة، وذكر القاضي أنه بالقاف وهو الموجود لأكثر الروايات، قال: وهو الأشهر والمعروف، قال: ومعنى القبض الموت، وأما الفيض بالفاء فالإحسان والعطاء والرزق الواسع، قال: وقد يكون بمعنى القبض بالقاف أي: الموت، قال البكرائي: والفيض الموت، قال القاضي: قيس يقولون فاضت نفسه بالضاد إذا مات، وطى يقولون فاضت نفسه بالطاء، وقيل: إذا ذكرت النفس بالضاد، وإذا قيل: فاضت من غير ذكر النفس بالطاء، وجاء في رواية أخرى: (وبيده الميزان يخفض ويرفع) فقد يكون عبارة عن الرزق ومقاديره، وقد يكون عبارة عن جملة المقادير، ومعنى يخفض ويرفع قيل هو عبارة عن تقدير الرزق، يقتره على من يشاء ويوسع على من يشاء، وقد يكونان عبارة عن تصرف المقادير بالخلق بالعز والذل والله أعلم.

(١) الإملاق: الفقر.

١٣/١٢ - باب: فضل النفقة على العيال والمملوك ،

وإثم من ضيعهم أو حبس نفقتهم عنهم

٢٣٠٧ - ١/٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَائِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، كِلَاهُمَا / عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ ، قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ : حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ ، عَنْ ثَوْبَانَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَفْضَلُ دِينَارٍ يُنْفَقَهُ الرَّجُلُ ، دِينَارٌ يُنْفَقُهُ عَلَى عِيَالِهِ ، وَدِينَارٌ يُنْفَقُهُ الرَّجُلُ عَلَى دَابَّتِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَدِينَارٌ يُنْفَقُهُ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » .

قَالَ أَبُو قِلَابَةَ : وَبَدَأَ بِالْعِيَالِ ، ثُمَّ قَالَ أَبُو قِلَابَةَ : وَأَيُّ رَجُلٍ أَعْظَمَ أَجْرًا مِنْ رَجُلٍ يُنْفِقُ عَلَى عِيَالٍ صِغَارٍ ، يُعْفُهُمْ ، أَوْ يُنْفَعُهُمُ اللَّهُ بِهِ ، وَيُعْنِيهِمْ .

٢٣٠٨ - ٢/٣٩ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي / كُرَيْبٍ - قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مَزَاحِمِ بْنِ زُرَّارٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « دِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَدِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ فِي رَقَبَةٍ ، وَدِينَارٌ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَى مَسْكِينٍ ، وَدِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ ، أَعْظَمَهَا أَجْرًا الَّذِي أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ » .

٢٣٠٩ - ٣/٤٠ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرْمِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبَجَرَ

٢٣٠٧ - أخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلوة، باب: ما جاء في النفقة في الأهل (الحديث ١٩٦٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الجهاد، باب: فضل النفقة في سبيل الله تعالى (الحديث ٢٧٦٠)، تحفة الأشراف (٢١٠١).

٢٣٠٨ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٤٣٤٧).

٢٣٠٩ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٨٦٢٢).

باب: فضل النفقة على العيال والمملوك

وإثم من ضيعهم أو حبس نفقتهم عنهم

٢٣٠٧ - ٢٣٠٩ - مقصود الباب الحث على النفقة على العيال، وبيان عظم الثواب فيه، لأن منهم من تجب نفقته بالقرابة، ومنهم من تكون مندوبة وتكون صدقة وصله، ومنهم من تكون واجبة بملك النكاح ٨١/٧ أو ملك اليمين، وهذا كله فاضل محثوث عليه وهو أفضل من صدقة التطوع؛ ولهذا قال ﷺ في رواية ابن أبي شيبَةَ: (أعظمها أجرًا الذي أنفقته على أهلك) مع أنه ذكر قبله النفقة في سبيل الله، وفي العتق والصدقة، ورجح النفقة على العيال على هذا كله لما ذكرناه، وزاده تأكيداً بقوله ﷺ في الحديث الآخر:

الْكِنَانِيُّ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ ، عَنْ خَيْثَمَةَ ، قَالَ : كُنَّا جُلُوسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، إِذْ جَاءَهُ قَهْرَمَانٌ لَهُ فَدَخَلَ ، فَقَالَ : أَعْطَيْتَ الرَّقِيقَ قُوتَهُمْ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : / فَأَنْطَلِقُ فَأَعْطِيهِمْ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَحْبِسَ ، عَمَّنْ يَمْلِكُ ، قُوتَهُ » .

ج ١٠
ب/٣٩

١٣/١٤- باب : الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة

٢٣١٠ - ١/٤١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّهُ قَالَ : أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عُذْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ ذُبْرِ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « أَلَيْكَ مَالٌ غَيْرُهُ ؟ » . فَقَالَ : لَا ، فَقَالَ : « مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي ؟ » فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيُّ بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ ، فَجَاءَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَفَعَهَا إِلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : « اِبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ ، فَإِنْ / فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا » يَقُولُ : فَبَيْنَ يَدَيْكَ ، وَعَنْ يَمِينِكَ ، وَعَنْ شِمَالِكَ .

ج ١٠
١/٤٠

٢٣١١ - ٢/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي : ابْنَ

٢٣١٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الأيمان، باب: جواز بيع المدبر (الحديث ٤٣١٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: أي الصدقة أفضل (الحديث ٢٥٤٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: البيوع، باب: بيع المدبر (الحديث ٤٦٦٦)، تحفة الأشراف (٢٩٢٢).

٢٣١١ - أخرجه أبو داود في كتاب: العتق، باب: بيع المدبر (الحديث ٣٩٥٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع المدبر (الحديث ٤٦٦٧)، تحفة الأشراف (٢٦٦٧).

(كفى بالمرء إثماً أن يحبس عمن يملك قوته) فقوته مفعول يحبس.

قوله: (حدثنا سعيد بن محمد الجرهمي) هو بالجميم.

قوله: (قهرمان) بفتح القاف وإسكان الهاء وفتح الراء، وهو الخازن القائم بحوائج الإنسان، وهو بمعنى الوكيل وهو بلسان الفرس.

باب: الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة

٢٣١٠ - ٢٣١١ - فيه حديث جابر: (أن رجلاً أعتق عبداً له عن دبر فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال ألك مال غيره فقال لا فقال من يشتريه مني فأشتره نعيم بن عبد الله العدوي بثمانمائة درهم فجاء بها رسول الله ﷺ فذفعها إليه ثم قال: إبدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء فلاهلك فإن فضل عن أهلك شيء فلذبي قرابتك فإن فضل عن قرابتك شيء فهكذا وهكذا يقول فبين يديك وعن يمينك وعن شمالك) في هذا

عَلِيَّةَ - ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ - يُقَالُ لَهُ أَبُو مَذْكَورٍ - أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبْرٍ ، يُقَالُ لَهُ يَعْقُوبُ ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ .

١٥/١٤ - باب: فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج

والأولاد والوالدين ، ولو كانوا مشركين

٢٣١٢ - ١/٤٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ : أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ / يَقُولُ : كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِيٍّ بِالْمَدِينَةِ مَالًا ، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرْحَى ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ .

٢٣١٢ - أخرج البخاري في كتاب: الزكاة، باب: الزكاة على الأقارب (الحديث ١٤٦١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الوكالة، باب: إذا قال الرجل لوكيله: ضعه حيث أراك الله (الحديث ٢٣١٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الوصايا، باب: إذا وقف أو وصى لأقاربه ومن الأقارب (الحديث ٢٧٥٢)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز، وكذلك الصدقة (الحديث ٢٧٦٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: التفسير، باب: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾ - إلى قوله - به عليم ﴿ (الحديث ٤٥٥٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأشربة، باب: استعذاب الماء (الحديث ٥٦١١)، تحفة الأشراف (٢٠٤).

الحديث فوائد منها: الابتداء في النفقة بالمذكور على هذا الترتيب، ومنها أن الحقوق والفضائل إذا تراحمت قدم الأوكد فالأوكد، ومنها أن الأفضل في صدقة التطوع أن ينوعها في جهات الخير ووجوه البر بحسب المصلحة، ولا ينحصر في جهة بعينها، ومنها دلالة ظاهرة للشافعي وموافقيه في جواز بيع المدير، وقال مالك وأصحابه: لا يجوز بيعه إلا إذا كان على السيد دين فيباع فيه، وهذا الحديث صريح أو ظاهر في الرد عليهم، لأن النبي ﷺ إنما باعه لينفقه سيده على نفسه، والحديث صريح أو ظاهر في هذا، ولهذا ٨٣/٧ قال ﷺ: (ابدأ بنفسك فتصدق عليها) إلى آخره والله أعلم.

باب: فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد

والوالدين ولو كانوا مشركين

٢٣١٢ - ٢٣٢٢ - قوله: (وكان أحب أمواله إليه بيرحاء) اختلفوا في ضبط هذه اللفظة على أوجه، قال القاضي رحمه الله: رويها هذه اللفظة عن شيوخنا بفتح الراء وضمها مع كسر الباء وفتح الراء، قال الباجي: قرأت هذه اللفظة على أبي ذر البروي بفتح الراء على كل حال، قال: وعليه أدركت أهل العلم والحفظ بالمشرق، وقال لي السوري: هي بالفتح، وأتفقا على أن من رفع الراء وألزمها حكم الإعراب فقد أخطأ، قال: وبالرفع قرأناه على شيوخنا بالأندلس، وهذا الموضع يعرف بقصر بني جديلة قبلي المسجد، وذكر مسلم رواية حماد بن سلمة هذا الحرف بيرحاء بفتح الباء وكسر الراء، وكذا سمعناه من أبي بحر عن

قَالَ أَنَسٌ : فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ (١) قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ، وَإِنْ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرَحِي ، وَإِنهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ ، أَرْجُو بِرَهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ ، فَضَعُهَا ! يَا رَسُولَ اللَّهِ ، حَيْثُ شِئْتَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « بَخ . ! ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ ، قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ فِيهَا ، وَإِنِّي / أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ » . فَكَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقْرَبِيهِ وَبَنِي عَمِّهِ .

ج ١٠
١/٤١

٢٣١٣ - ٢/٤٣ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا بَهْزٌ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ، قَالَ أَبُو طَلْحَةَ : أَرَى رَبَّنَا يَسْأَلُنَا مِنْ أَمْوَالِنَا ، فَأَشْهَدُكَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَنِّي قَدْ جَعَلْتُ أَرْضِي ،

٢٣١٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: في صلة الرحم (الحديث ١٦٨٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الإحساس، باب: الإحساس كيف يكتب الحبس وذكر الاختلاف على ابن عون في خبر ابن عمر فيه (الحديث ٣٦٠٤)، تحفة الأشراف (٣١٥).

العذري والسمرقندي، وكان عند ابن سعيد عن البحري من رواية حماد: «بیرحاء» بكسر الباء وفتح الراء، وضبطه الحميدي من رواية حماد: «بیرحاء» بفتح الباء والراء، ووقع في كتاب أبي داود: «جعلت أرضي باريحاً لله»، وأكثر رواياتهم في هذا الحرف بالقصر، ورويناه عن بعض شيوخنا بالوجهين وبالمد وجدته بخط الأصيلي، وهو حائط يسمى بهذا الاسم وليس اسم بئر، والحديث يدل عليه والله أعلم هذا آخر كلام القاضي.

قوله: (قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال، إن الله تعالى يقول في كتابه) إلى آخره، فيه دلالة للمذهب الصحيح وقول الجمهور: إنه يجوز أن يقال: إن الله يقول، كما يقال: إن الله قال، وقال مطرف بن عبد الله بن سخير التابعي: لا يقال الله يقول وإنما يقال قال الله أو الله قال ولا يستعمل مضارعاً، وهذا غلط والصواب جوازه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ (١) وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة باستعمال ذلك، وقد أشرت إلى طرف منها في كتاب: «الاذكار»، وكان من كرهه ظن أنه يقتضي استئناف القول، وقول الله تعالى قديم، وهذا ظن عجيب فإن المعنى مفهوم ولا لبس فيه، وفي هذا الحديث استحباب الإنفاق مما يحب، ومشاورة أهل العلم والفضل في كيفية الصدقات ووجوه الطاعات وغيرها.

قوله ﷺ: (بخ ذلك مال رابح ذلك مال رابح) قال أهل اللغة: يقال بخ بإسكان الخاء وتوניהا

(١) سورة: الأحزاب، الآية: ٤.

(١) سورة: آل عمران، الآية: ٩٢.

بَرِيحًا، لِلَّهِ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلْهَا فِي قَرَابَتِكَ». قَالَ: فَجَعَلَهَا فِي حَسَانِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ.

ج ١٠
ب ٤١

٢٣١٤ - ٣/٤٤ - وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ بُكَيْرٍ /، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، أَنَّهَا أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَوْ أُعْطِيَتْهَا أَخْوَالِكَ، كَانَ أَعْظَمَ لِأَجْرِكَ».

٢٣١٥ - ٤/٤٥ - حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

٢٣١٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الهبة، باب: هبة المرأة لغير زوجها، وعتقها إذا كان لها زوج، فهو جائز إذا لم تكن سفية، فإذا كان سفية لم يجز (الحديث ٢٥٩٢)، تحفة الأشراف (١٨٠٧٨).

٢٣١٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر (الحديث ١٤٦٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب الزكاة، باب: ما جاء في زكاة الحلبي (الحديث ٦٣٥) و(الحديث ٦٣٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة على ذي قرابة (الحديث ١٨٣٤) و(الحديث ١٨٣٤) تعليقا، تحفة الأشراف (١٥٨٨٧).

مكسورة، وحكى القاضي الكسري بلا تنوين، وحكى الأحمر الشديد فيه، قال القاضي: وروي بالرفع فإذا كررت فالاختيار تحريك الأول منوناً وإسكان الثاني، قال ابن دريد: معناه تعظيم الأمر وتفخيمه، وسكنت الخاء فيه كسكون اللام في هل وبل، ومن قال يخ بكسره منوناً شبهه بالأصوات كصه ومه، قال ابن السكيت: يخ وبه بمعنى واحد، وقال الداودي يخ كلمة تقال إذا حمد الفعل، وقال غيره: تقال ٨٥/٧ عند الإعجاب.

وأما قوله ﷺ: (مال رايح) فضبطناه هنا بوجهين بالياء المشناة وبالموحدة، وقال القاضي: روايتنا فيه في كتاب مسلم بالموحدة، وأختلفت الرواة فيه عن مالك في البخاري والموطأ وغيرهما، فمن رواه بالموحدة فمعناه ظاهر، ومن رواه رايح بالمشناة فمعناه رايح عليك أجره ونفعه في الآخرة، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما سبق من أن الصدقة على الأقارب أفضل من الأجانب إذا كانوا محتاجين، وفيه أن القرابة يرعى حقها في صلة الأرحام، وإن لم يجتمعوا إلا في أب بعيد، لأن النبي ﷺ أمر أبا طلحة أن يجعل صدقته في الأقربين، فجعلها في أبي بن كعب وحسان بن ثابت، وإنما يجتمعان معه في الجد السابع.

قوله ﷺ في قصة ميمونة حين أعتقت الجارية: (لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك) فيه فضيلة صلة الأرحام والإحسان إلى الأقارب، وأنه أفضل من العتق، وهكذا وقعت هذه اللفظة في صحيح مسلم: «أخوالك» باللام، ووقعت في رواية غير الأصيلي في البخاري، وفي رواية الأصيلي: «أخواتك» بالتاء قال

« تَصَدَّقْنَ ، يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ ! وَلَوْ مِنْ حَلِيْكُنَّ » . قَالَتْ : فَرَجَعْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقُلْتُ : إِنَّكَ رَجُلٌ خَفِيفُ ذَاتِ الْيَدِ ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / قَدْ أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ ، فَأَتَيْهِ فَاسْأَلْهُ . فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَجْزِي عَنِّي وَإِلَّا صَرَفْتُهَا إِلَى غَيْرِكُمْ ، قَالَتْ : فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ : بَلِ اثْبِتِي أَنْتِ ، قَالَتْ : فَأَنْطَلَقْتُ ، فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِبَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . حَاجَتِي حَاجَتُهَا ، قَالَتْ : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُلْقِيَتْ عَلَيْهِ الْمَهَابَةُ ، قَالَتْ : فَخَرَجَ عَلَيْنَا بِلَالٌ فَقُلْنَا لَهُ : أَنْتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخْبِرْهُ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ بِالْبَابِ تَسْأَلَانِيكَ : أَنْ جَزِي الصَّدَقَةُ عَنْهُمَا ، عَلَى أَزْوَاجِهِمَا ، وَعَلَى أَيْتَامٍ فِي حُجُورِهِمَا ؟ وَلَا تُخْبِرُهُ / مَنْ نَحْنُ ، قَالَتْ : فَدَخَلَ بِلَالٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَسَأَلَهُ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ هُمَا ؟ » فَقَالَ : امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَزَيْنَبُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيُّ الزَّيَانِبِ ؟ » قَالَ : امْرَأَةٌ عَبْدِ اللَّهِ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَهُمَا أَجْرَانِ : أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ » .

ج ١٠
١/٤٢ج ١٠
ب/٤٢

القاضي : ولعله أصح بدليل رواية مالك في الموطأ: «أعطيتها أختك»، قلت الجميع صحيح ولا تعارض وقد قال ﷺ ذلك كله، وفيه الاعتناء بأقارب الأم إكراماً بحقها وهو زيادة في برها، وفيه جواز تبرع المرأة بما لها بغير إذن زوجها.

قوله ﷺ : (يا معشر النساء تصدقن) فيه أمر ولي الأمر رعيته بالصدقة وفعال الخير، ووعظه النساء إذا لم يترتب عليه فتنه، والمعشر الجماعة الذين صفتهم واحدة.

قوله ﷺ : (ولو من حليكن) هو بفتح الحاء وإسكان اللام مفرد، وأما الجمع فيقال بضم الحاء وكسرهما واللام مكسورة فيهما والياء مشددة.

٨٦/٧

قولها: (فإن كان ذلك يجزي عني) هو بفتح الياء أي يكفي، وكذا قولها بعد أتجزئ الصدقة عنهما بفتح التاء.

وقولها: (أتجزئ الصدقة عنهما على زوجيهما) هذه أفصح اللغات، فيقال: على زوجيهما وعلى زوجهما وعلى أزواجهما، وهي أفصحهن وبها جاء القرآن العزيز في قوله تعالى: ﴿فقد صغت قلوبكما﴾^(١) وكذا.

قولها: (وعلى أيتام في حجورهما) وشبه ذلك مما يكون لكل واحد من الاثنين منه واحد.

قولها: (ولا تخبر من نحن ثم أخبر بهما) قد يقال: إنه إخلاف للوعد وإفشاء للسر، وجوابه أنه عارض ذلك جواب رسول الله ﷺ، وجوابه ﷺ واجب محتم لا يجوز تأخيره ولا يقدم عليه غيره، وقد تقرر أنه إذا تعارض المصالح بدىء بأهمها.

قوله ﷺ : (لهما أجران أجر القرابة وأجر الصدقة) فيه الحث على الصدقة على الأقارب، وصلة الأرحام، وأن فيها أجرين.

٨٧/٧

(١) سورة: التحريم، الآية: ٤.

٢٣١٦ - ٥/٤٦ - وحدثني أحمد بن يوسف الأزدي، حدثنا عمر بن حفص بن غياث، حدثنا أبي، حدثنا الأعمش، حدثنا^(١) شقيق، عن عمرو بن الحارث، عن زينب امرأة عبد الله، قال: فذكرت لإبراهيم، فحدثني عن أبي عبيدة /، عن عمرو بن الحارث، عن زينب امرأة عبد الله، بمثله، سواء، قال: قالت: كنت في المسجد، فرآني النبي ﷺ فقال: «تصدقن، ولو من حليكن»، وساق الحديث بنحو حديث أبي الأخص.

١٠ ج
١/٤٣

٢٣١٧ - ٦/٤٧ - حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء، حدثنا أبو أسامة، حدثنا هشام، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة، قالت: قلت: يا رسول الله! هل لي أجر في بني أبي سلمة؟ أنفق عليهم، ولست بتاركهم هكذا وهكذا، إنما هم بني، فقال: «نعم، لك فيهم أجر ما أنفقت عليهم».

١٠ ج
١/٤٣

٢٣١٨ - ٧/٠٠٠ - وحدثني سويد بن سعيد، حدثنا علي بن مسهر. ح وحدثناه إسحاق بن إبراهيم، وعبد بن حميد، قالاً: أخبرنا عبد الرزاق. أخبرنا معمر، جميعاً عن هشام بن عروة، في هذا الإسناد، بمثله.

٢٣١٩ - ٨/٤٨ - حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن عدي وهارث: ابن ثابت - عن عبد الله بن يزيد، عن أبي مسعود البدري، عن النبي ﷺ، قال: «إن

٢٣١٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٣١٥).

٢٣١٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر (الحديث ١٤٦٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: النفقات، باب: «وعلى الوارث مثل ذلك» وهل على المرأة منه شيء (الحديث ٥٣٦٩)، تحفة الأشراف (١٨٢٦٥).

٢٣١٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٣١٧).

٢٣١٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الإيمان، باب: ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة ولكل امرئ ما نوى (الحديث ٥٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: ١٢ - (الحديث ٤٠٠٦) بنحوه، وأخرجه أيضاً في

قوله: (فذكرت لإبراهيم فحدثني عن أبي عبيدة) القائل فذكرت لإبراهيم هو الأعمش، ومقصوده أنه رواه عن شيخين شقيق وأبي عبيدة، وهذا المذكور في حديث امرأة ابن مسعود، والمرأة الأنصارية من النفقة على أزواجهما، وأيتام في حجورهما، ونفقة أم سلمة على بنيتها، المراد به كله صدقة تطوع وسياق الأحاديث يدل عليه.

(١) في المطبوعة: حدثني.

المُسْلِمَ إِذَا أَنْفَقَ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً ، وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا ، كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً .

٢٣٢٠ - ٩/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا | ٥ | مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ .

٢٣٢١ - ١٠/٤٩ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ / ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَسْمَاءَ ، قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ أُمَّي قَدِمَتْ عَلَيَّ ، وَهِيَ رَاغِبَةٌ - أَوْ رَاهِبَةٌ - أَفَأَصِلُهَا ؟ قَالَ : « نَعَمْ » .

ج ١٠
١/٤٤

كتاب: النفقات، باب: فضل النفقة على الأهل (الحديث ٥٣٥١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في النفقة في الأهل (الحديث ١٩٦٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: أي الصدقة أفضل (الحديث ٢٥٤٤)، تحفة الأشراف (٩٩٩٦).

٢٣٢٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٣١٩).

٢٣٢١ - أخرجه البخاري في كتاب: الهبة، باب: الهدية للمشركين (الحديث ٢٦٢٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الجزية والموادعة، باب: ١٨ - (الحديث ٣١٨٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأدب، باب: صلة الولد المشرك (الحديث ٥٩٧٨)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: صلة المرأة أمها ولها زوج (الحديث ٥٩٧٩)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة على أهل الذمة (الحديث ١٦٦٨)، تحفة الأشراف (١٥٧٢٤).

قوله ﷺ: (إن المسلم إذا أنفق على أهله نفقة يحتسبها كانت له صدقة) فيه بيان أن المراد بالصدقة

والنفقة المطلقة في باقي الأحاديث إذا احتسبها، ومعناه: أراد بها وجه الله تعالى، فلا يدخل فيه من أنفقها ذاهلاً، ولكن يدخل المحتسب، وطريقه في الاحتساب أن يتذكر أنه يجب عليه الإنفاق على الزوجة، وأطفال أولاده، والمملوك، وغيرهم ممن تجب نفقته على حسب أحوالهم وأختلاف العلماء فيهم، وأن غيرهم ممن ينفق عليه مندوب إلى الإنفاق عليهم، فينفق بنية أداء ما أمر به، وقد أمر بالإحسان إليهم والله أعلم.

قوله: (عن أسماء بنت أبي بكر قالت: قدمت على أمي وهي راغبة أوراغبة) وفي الرواية الثانية: (راغبة بلا شك) وفيها: (وهي مشركة فقلت للنبي ﷺ أفأصل أمي، قال: نعم صلي أمك) قال القاضي الصحيح راغبة بلا شك، قال: قيل: معناه راغبة عن الإسلام وكارهة له، وقيل: معناه طامعة فيما أعطيتها حريصة عليه، وفي رواية أبي داود: «قدمت علي أمي راغبة في عهد قريش وهي راغمة مشركة» فالأول راغبة بالباء أي: طامعة طالبة صلتني، والثانية بالميم معناه كارهة للإسلام ساخطته، وفيه: جواز صلة القريب المشرك، وأم أسماء اسمها قيلة، وقيل: قتيلة باللقاف وتاء مثناة من فوق، وهي قيلة بنت عبد العزى القرشية العامرية، وأختلف العلماء في أنها أسلمت أم ماتت على كفرها، والأكثر على موتها مشركة.

٢٣٢٢ - ١١/٥٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: قَدِمْتُ عَلَيَّ أُمِّي، وَهِيَ مُشْرِكَةٌ، فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ إِذْ عَاهَدَهُمْ، فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدِمْتُ عَلَيَّ أُمِّي وَهِيَ رَاغِبَةٌ. أَفَأَصِلُ أُمِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ، صِلِي أُمَّكِ».

| ١٦/١٥ - باب: وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه |

٢٣٢٣ - ١/٥١ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ / فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أُمَّي أَفْتَلَنْتُ نَفْسَهَا وَلَمْ تُوصِرْ، وَأَظْنُهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، أَفَلَهَا أَجْرٌ، إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ».

ج ١٠
ب/٤٤

٢٣٢٤ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ،

٢٣٢٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٣٢١).

٢٣٢٣ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٧١٩٠).

٢٣٢٤ - حديث زهير بن حرب، أخرجه مسلم في كتاب: الوصية، باب: وصول ثواب الصدقات إلى الميت (الحديث ٤١٩٦)، تحفة الأشراف (١٧٣٢٩)، وحديث أبي كريب، أخرجه مسلم في كتاب: الوصية، باب: وصول =

باب: وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه

٢٣٢٣ - ٢٣٢٤ - قوله: (يا رسول الله إن أمي أفتلنت نفسها) ضبطناه نفسها، ونفسها بنصب السين ورفعها، فالرفع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، والنصب على أنه مفعول ثان، قال القاضي: أكثر روايتنا ٨٩/٧ فيه بالنصب، وقوله أفتلنت بالفاء هذا هو صواب الذي رواه أهل الحديث وغيرهم، ورواه ابن قتيبة أفتلنت نفسها بالقاف، قال: وهي كلمة يقال لمن مات فجأة، ويقال أيضاً لمن قتلته الجن والعشق والصواب الفاء، قالوا: ومعناه مات فجأة وكل شيء فعل بلا تمكث فقد أفتلنت، ويقال: أفتلنت الكلام وأقترحه وأقتضبه إذا ارتجله.

وقولها: (أفلها أجر إن تصدقت عنها قال نعم) فقله إن تصدقت هو بكسر الهمزة من إن، وهذا لا خلاف فيه، قال القاضي: هكذا الرواية فيه قال ولا يصح غيره لأنه إنما سأل عما لم يفعله بعد، وفي هذا الحديث أن الصدقة عن الميت تنفع الميت ويصله ثوابها، وهو كذلك بإجماع العلماء، وكذا أجمعوا على وصول الدعاء، وقضاء الدين بالنصوص الواردة في الجميع، ويصح الحجج عن الميت إذا كان حج الإسلام، وكذا إذا وصى بحج التطوع على الأصح عندنا، وأختلف العلماء في الصوم إذا مات وعليه صوم، فالراجح جوازه عنه للأحاديث الصحيحة فيه، والمشهور في مذهبنا أن قراءة القرآن لا يصله ثوابها، وقال جماعة من أصحابنا: يصله ثوابها، وبه قال أحمد بن حنبل، وأما الصلاة وسائر الطاعات فلا تصله عندنا ولا عند الجمهور، وقال أحمد: يصله ثواب الجميع كالحج.

حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ . ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسَهِّرٍ . ح حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ ، كُلُّهُمُ عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ : وَلَمْ تُوصِ ، كَمَا قَالَ ابْنُ بَشِيرٍ ، وَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ الْبَاقُونَ .

١٦/١٧ - باب : [بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف]^(١)

٢٣٢٥ - ١/٥٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ الْعَوَامِ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جِرَاشٍ ، عَنْ حُدَيْفَةَ ، - فِي / حَدِيثِ قُتَيْبَةَ ، قَالَ : قَالَ نَبِيُّكُمْ ﷺ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ : « كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ » .

ج ١٠
١/٤٥

٢٣٢٦ - ٢/٥٣ - وَحَدَّثَنَا^(٢) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ الضُّبَيْعِيُّ ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا وَاصِلُ مَوْلَى أَبِي عُيَيْنَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَقِيلٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّيْلِيِّ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ : أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأَجُورِ ، يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي ، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ ، وَيَتَصَدَّقُونَ بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ ،

ثَوَابِ الصَّدَقَاتِ إِلَى الْمَيِّتِ (الحدِيث ٤١٩٨) ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ فِي كِتَابِ: الوصايا، باب: من مات ولم يوص هل يتصدق عنه (الحدِيث ٢٧١٧) ، تحفة الأشراف (١٦٨١٩) ، وحديث علي بن حجر، انفراد به مسلم، تحفة الأشراف (١٧١١٩) ، وحديث الحكم بن موسى، انفراد به مسلم، تحفة الأشراف (١٦٩٥٨) .

٢٣٢٥ - أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ: الأدب، باب: في المعونة للمسلم (الحدِيث ٤٩٤٧) ، تحفة الأشراف (٣٣١٣) .

٢٣٢٦ - انفراد به مسلم، تحفة الأشراف (١١٩٣٢) .

باب : بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف

٢٣٢٥ - ٢٣٤٣ - قَوْلُهُ ﷺ : (كل معروف صدقة) أي له حكمها في الثواب، وفيه بيان ما ذكرناه في الترجمة، وفيه أنه لا يحتقر شيئاً من المعروف، وأنه ينبغي أن لا يبخل به، بل ينبغي أن يحضره .
قوله : (ذهب أهل الدثور بالأجور) الدثور بضم الدال جمع دثر بفتحها، وهو المال الكثير .

(١) في المخطوطة: باب: كل معروف صدقة .

(٢) وقع في المخطوط قبل هذا الحديث: باب: التسيح والتهليل وأعمال البر صدقة .

ج ١٠
ب ٤٥

قَالَ: «أَوْلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ / إِنَّ بِكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ. وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَفِي بُضْعٍ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ». يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيَّتِي أَحَدُنَا شَهَوْتَهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرًا».

قوله ﷺ: (أوليس قد جعل الله لكم ما تصدقون إن بكل تسبيحة صدقة وكل تكبيرة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليل صدقة وأمر بالمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة) أما قوله ﷺ ما تصدقون، فالرواية فيه بتشديد الصاد والذال جميعاً، ويجوز في اللغة تخفيف الصاد.

وأما قوله ﷺ: (وكل تكبيرة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليل صدقة) فرويانه بوجهين رفع صدقة ونصبه، فالرفع على الاستئناف. والنصب عطف على أن بكل تسبيحة صدقة، قال القاضي: يحتمل تسميتها صدقة أن لها أجراً كما للصدقة أجر، وأن هذه الطاعات تماثل الصدقات في الأجور، وسماها صدقة على طريق المقابلة وتجنيس الكلام، وقيل معناها أنها صدقة على نفسه.

٩١/٧

قوله ﷺ: (وأمر بالمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة) فيه إشارة إلى ثبوت حكم الصدقة في كل فرد من أفراد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولهذا نكره، والثواب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أكثر منه في التسبيح والتحميد والتهليل، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية، وقد يتعين ولا يتصور وقوعه نفلاً، والتسبيح والتحميد والتهليل نوافل، ومعلوم أن أجر الفرض أكثر من أجر النفل، لقوله عز وجل: «وما تقرب إلى عبدي بشيء أحب إلي من أداء ما أفترضت عليه» رواه البخاري من رواية أبي هريرة، وقد قال إمام الحرمين من أصحابنا عن بعض العلماء: أن ثواب الفرض يزيد على ثواب النافلة بسبعين درجة، وأستأنسوا فيه بحديث.

قوله ﷺ: (وفي بضع أحدكم صدقة) هو بضم الباء ويطلق على الجماع، ويطلق على الفرج نفسه وكلاهما تصح إرادته هنا، وفي هذا دليل على أن المباحات تصير طاعات بالنيات الصادقات، فالجماع يكون عبادة إذا نوى به قضاء حق الزوجة ومعاشرتها بالمعروف الذي أمر الله تعالى به، أو طلب ولد صالح، أو إعفاف نفسه، أو إعفاف الزوجة ومنعهما جميعاً من النظر إلى حرام، أو الفكر فيه، أو الهم به، أو غير ذلك من المقاصد الصالحة.

قوله: (قالوا يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر قال: أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها وزر فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر) فيه جواز القياس، وهو مذهب العلماء كافة ولم يخالف فيه إلا أهل الظاهر ولا يعتد بهم، وأما المنقول عن التابعين ونحوهم من ذم القياس، فليس المراد به القياس الذي يعتمد عليه الفقهاء المجتهدون، وهذا القياس المذكور في الحديث هو من قياس العكس، وأختلف الأصوليون في العمل به، وهذا الحديث دليل لمن عمل به وهو الأصح والله أعلم، وفي هذا ٩٢/٧

٢٣٢٧ - ٣/٥٤ - وَحَدَّثَنَا^(١) حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - يَعْنِي: ابْنَ سَلَامٍ - عَنْ زَيْدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَرُّوخَ: أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / قَالَ: «إِنَّهُ خُلِقَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْ بَنِي آدَمَ عَلَى سِتِّينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ مَفْصَلٍ، فَمَنْ كَبَّرَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَحَمِدَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَهَلَّلَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَسَبَّحَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَعَزَلَ حَجْرًا عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ شَوْكَةً أَوْ عَظْمًا عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ، وَأَمَرَ بِمَعْرُوفٍ، أَوْ نَهَى عَنْ مُنْكَرٍ، عَدَدَ تِلْكَ السِّتِّينَ وَالثَّلَاثِمِائَةِ السَّلَامِيِّ، فَإِنَّهُ يَمْشِي يَوْمَئِذٍ وَقَدْ زَحَرَ نَفْسَهُ عَنِ النَّارِ» .

ج ١٠
١/٤٦

قَالَ أَبُو تَوْبَةَ: وَرُبَّمَا قُلْتُ^(٢): «يُمْسِي» .

٢٣٢٧ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٦٢٧٦).

الحديث فضيلة التسبيح وسائر الأذكار، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإحضار النية في المباحات، وذكر العالم دليلاً لبعض المسائل التي تحقّق، وتنبه المفتي على مختصر الأدلة، وجواز سؤال المستفتي عن بعض ما يخفي من الدليل إذا علم من حال المسؤول أنه لا يكره ذلك، ولم يكن فيه سوء أدب والله أعلم.

قوله ﷺ: (فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر) ضبطنا أجراً بالنصب والرفع وهما ظاهران.

قوله ﷺ: (خلق كل إنسان من بني آدم على ستين وثلثمائة مفصل) هو بفتح الميم وكسر الصاد.

قوله ﷺ: (عدد تلك الستين والثلثمائة السلامي) قد يقال وقع هنا إضافة ثلاث إلى مائة مع تعريف الأول وتنكير الثاني، والمعروف لأهل العربية عكسه وهو تنكير الأول وتعريف الثاني، وقد سبق بيان هذا، والجواب عنه، وكيفية قراءته في كتاب الإيمان في حديث حذيفة في حديث: «أحصوا لي كم يلفظ بالإسلام، قلنا: أتخاف علينا ونحن بين الستمائة» .

وأما (السلامي): فبضم السين المهملة وتخفيف اللام وهو المفصل، وجمعه سلاميات بفتح الميم وتخفيف الياء.

قوله ﷺ: (زحرح نفسه عن النار) أي: باعدها.

قوله: (فإنه يمشي يومئذٍ وقد زحرح نفسه عن النار) قال أبو توبة: وربما قال يمسي، ووقع لأكثر رواة ٩٣/٧ كتاب مسلم الأول يمشي بفتح الياء وبالشين المعجمة، والثاني بضمها وبالسين المهملة، ولبعضهم عكسه وكلاهما صحيح.

(١) وقع في المخطوطة قبل هذا الحديث: باب: الصدقة وجوبها عن السلامي .

(٢) في المطبوعة: قال .

٢٣٢٨ - ٤/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ، أَخْبَرَنِي أَحْيَى، زَيْدٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «أَوْ أَمْرًا بِمَعْرُوفٍ». وَقَالَ: «فَإِنَّهُ يُمْسِي يَوْمِيذٍ».

١٠ ج
ب/٤٦

٢٣٢٩ - ٥/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ (١) عَلِيُّ بْنُ يَعْنَى: ابْنُ الْمُبَارَكِ - حَدَّثَنَا عَنْ (٢) يَحْيَى (٣) بْنِ أَبِي كَثِيرٍ (٣)، عَنْ [زَيْدِ بْنِ] (٤) سَلَامٍ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي سَلَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَرُوحٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُلِقَ كُلُّ إِنْسَانٍ بِنَحْوِ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ عَنْ زَيْدٍ، وَقَالَ: «فَإِنَّهُ يُمْسِي يَوْمِيذٍ»».

٢٣٣٠ - ٦/٥٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ» قِيلَ: / أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: «يَعْتَمِلُ بِيَدَيْهِ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ» قَالَ: | قِيلَ | أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؟ قَالَ: «يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ» قَالَ: قِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؟ قَالَ: «يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ أَوْ

١٠ ج
ب/٤٧

٢٣٢٨ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٦٢٧٦).

٢٣٢٩ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٦٢٧٦).

٢٣٣٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: صدقة العيد (الحديث ١٤٤٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأدب. باب: كل معروف صدقة (الحديث ٦٠٢٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: صدقة العيد (الحديث ٢٥٣٧)، تحفة الأشراف (٩٠٨٧).

وأما قوله: بعده في رواية الدارمي وقال إنه يمسي فبالهملة لا غير.

وأما قوله بعده في حديث أبي بكر بن نافع: (وقال: فإنه يمسي يومئذ) فبالمعجمة بأنفاقهم.

قوله ﷺ: (تعين ذا الحاجة الملهور) عند أهل اللغة يطلق على المتحسر، وعلى

(١) في المطبوعة: حدثنا.

(٢) زيادة في المخطوطة.

(٣-٣) زيادة في المخطوطة.

(٤) ساقطة من المخطوطة، والتصويب من المطبوعة وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٤٦٧/١١). وزيد بن سلام هو: أبو معاوية، زيد بن سلام بن أبي سلام، الأسود، الدمشقي، روى عن: جده أبي سلام مططور في الوضوء، والزكاة، والجهاد وغيرها وروى عنه: يحيى بن أبي كثير، وأخوه معاوية بن سلام. قال العجلي: شامي لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، قال ابن حجر في التقريب: ثقة انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام: ٧٤/٥، والكاشف: ١٧٥٧/١، والمعرفة ليعقوب: ٣٤٠/٢، وتاريخ ابن زرعة: ٣٧٤، وتهذيب الكمال: ٧٧/١٠.

الْخَيْرِ». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ؟ قَالَ: «يُمْسِكُ عَنِ الشَّرِّ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ».

٢٣٣١ - ٧/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا | ٥ | مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٢٣٣٢ - ٨/٥٦ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْبِهِ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ / مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلُّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ»، قَالَ: «تَعْدُلُ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَائِبِهِ فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ، صَدَقَةٌ»، قَالَ: «وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ خُطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَتَمِيطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ».

ج ١٠
ب ٤٧

١٨/١٧ - باب: في المنفق والممسك

٢٣٣٣ - ١/٥٧ - وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ - وَهُوَ ابْنُ

٢٣٣١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٣٣٠).

٢٣٣٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلح، باب: فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم (الحديث ٢٧٠٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الجهاد والسير، باب: فضل من حمل متاع صاحبه في السفر (الحديث ٢٨٩١)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: من أخذ بالركاب ونحوه (الحديث ٢٩٨٩)، تحفة الأشراف (١٤٧٠٠).

٢٣٣٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحَسَنَى فسنيسره لليسرى * وأما من بخل واستغنى * وكذب بالحسنى * فسنيسره للعسرى﴾ (الحديث ١٤٤٢)، تحفة الأشراف (١٣٣٨١).

المضطر، وعلى المظلوم، وقولهم يا لهف نفسي على كذا كلمة يتحسر بها على ما فات، ويقال لهف بكسر الهاء يلهف بفتحها لهفاً بإسكانها أي حزن وتحسر وكذلك التلهف.

قوله ﷺ: (تمسك عن الشر فإنها صدقة) معناه صدقة على نفسه كما في غير هذه الرواية، والمراد أنه إذا أمسك عن الشر لله تعالى كان له أجر على ذلك، كما أن للمتصدق بالمال أجراً.

قوله ﷺ: (كل سلامي من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس) قال العلماء: المراد صدقة نذب وترغيب لا إيجاب وإلزام.

٩٤/٧

قوله ﷺ: (يعدل بين الاثنتين صدقة) أي يصلح بينهما بالعدل.

قوله: (عن معاوية بن أبي مزرد) هو بضم الميم وفتح الزاي وكسر الراء المشددة، وأسم أبي مزرد عبد الرحمن بن يسار.

ج ١٠
ب/٤٨

بِلَالٍ - ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ - ^(١) وَهُوَ: ابْنُ [أَبِي] ^(٢) مُزْرَدٍ ^(١) - عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / : « مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ ، إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا : اللَّهُمَّ ! أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا ، وَيَقُولُ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ ! أَعْطِ مُمْسِكًا تَلْفًا . »

١٩/١٨ - باب : الترغيب في الصدقة قبل أن لا يوجد من يقبلها |

٢٣٣٤ - ١/٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَعْبُدِ بْنِ خَالِدٍ . قَالَ : سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهَبٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « تَصَدَّقُوا ، فَيُوشِكُ الرَّجُلُ يَمْشِي بِصَدَقَتِهِ ، فَيَقُولُ الَّذِي أُعْطِيهَا : لَوْ جِئْتَنَا بِهَا بِالْأَمْسِ قَبْلَتْهَا ، فَأَمَّا الْآنَ ، فَلَا حَاجَةَ لِي فِيهَا ^(٣) ، فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا . »

ج ١٠
ب/٤٨

٢٣٣٤ - أخرج البخاري في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة قبل الرد (الحديث ١٤١١)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الصدقة باليمين (الحديث ١٤٢٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الفتن، باب: ٢٥ - (الحديث ٧١٢٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: التحريض على الصدقة (الحديث ٢٥٥٤)، تحفة الأشراف (٣٢٨٦).

فوله ﷺ: (ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما اللهم أعط منفقاً خلفاً ويقول الآخر اللهم أعط ممسكاً تلفاً) قال العلماء: هذا في الإنفاق في الطاعات ومكارم الأخلاق وعلى العيال والضيغان والصدقات ونحو ذلك، بحيث لا يذم ولا يسمى سرفاً، والإمسك المذموم هو الإمساك عن هذا.

فوله ﷺ: (تصدقوا فيوشك الرجل يمشي بصدقته فيقول الذي أعطيها لو جئتنا بها بالأمس قبلتها فأما الآن فلا حاجة لي بها فلا يجد من يقبلها) معنى أعطيها أي عرضت عليه، وفي هذا الحديث والأحاديث بعده مما ورد في كثرة المال في آخر الزمان، وأن الإنسان لا يجد من يقبل صدقته، الحث على المبادرة

(1-1) في المطبوعة: بن أبي مزرد، بدلاً من: وهو بن أبي مزرد.

(2) ساقطة من المخطوطة، والتصويب من المطبوعة، ومعاوية بن أبي مزرد هو: معاوية بن أبي مزرد، واسمه عبد الرحمن بن يسار، المدني، مولى بني هاشم، وهو ابن أخي أبي الجباب، سعيد بن يسار، روى عن: زياد بن أبي زياد، عمه أبي الجباب وعبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة، وأبيه. وروى عنه: جعفر بن عون وحاتم بن إسماعيل وسليمان بن بلال وغيرهم.

قال يحيى بن معين: صالح، وقال أبو زرعة: لا بأس به وقال أبو حاتم: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر ترجمته في: الثقات لابن حبان: ٤٦٨/٧، وتهذيب التهذيب: ٢١٧/١٠، وتقريب التهذيب ٢/٢٦١، ورجال البخاري: ٧١٥/٢، ورجال صحيح مسلم: ٢٣١/٢، وتهذيب الكمال: ٢٨/٢١٧.

(3) في المطبوعة: بها.

٢٣٣٥ - ٢/٥٩ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « لِيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الذَّهَبِ ، ثُمَّ لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ ، وَيَرَى الرَّجُلَ الْوَاحِدَ يَتَّبِعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً ، يَلْذَنُّ بِهِ ، مِنْ قَلَّةِ الرِّجَالِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ » .
وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ بَرَادٍ : « وَتَرَى الرَّجُلَ » .

٢٣٣٦ - ٣/٦٠ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ : ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ الْمَالُ » .

٢٣٣٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة قبل الرد (الحديث ١٤١٤)، تحفة الأشراف (٩٠٦٧).
٢٣٣٦ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٢٧٧٨).

بالصدقة، وأغتنم إمكانها قبل تعذرها، وقد صرح بهذا المعنى بقوله ﷺ في أول الحديث: (تصدقوا فيوشك الرجل) إلى آخره، وسبب عدم قبولهم الصدقة في آخر الزمان لكثرة الأموال، وظهور كنوز الأرض، ووضع البركات فيها كما ثبت في الصحيح بعد هلاك يأجوج ومأجوج، وقلة آمالهم، وقرب الساعة وعدم أدخارهم المال، وكثرة الصدقات والله أعلم.

قوله ﷺ: (يطوف الرجل بصدقته من الذهب) إنما هذا يتضمن التنبيه على ما سواه، لأنه إذا كان الذهب لا يقبله أحد فكيف الظن بغيره؟.

وقوله ﷺ: (يطوف) إشارة إلى أنه يتردد بها بين الناس فلا يجد من يقبلها، فتحصل المبالغة والتنبيه على عدم قبول الصدقة بثلاثة أشياء: كونه يعرضها ويطوف بها، وهي ذهب، قوله ويرى الرجل الواحد ثم قال، وفي رواية ابن بَرَادٍ وترى هكذا هو في جميع النسخ الأول يرى بضم الباء المثناة تحت والثاني بفتح المثناة فوق.

قوله ﷺ: (ويرى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة يلذن به من قلة الرجال وكثرة النساء) معنى يلذن به أي يتمين إليه ليقوم بحوائجهن، ويذب عنهن، كقبيلة بقي من رجالها واحد فقط وبقيت نساؤها، فيلذن بذلك الرجل ليذب عنهن ويقوم بحوائجهن، ولا يظمع فيهن أحد بسببه، وأما سبب قلة الرجال وكثرة النساء فهو الحروب والقتال الذي يقع في آخر الزمان، وتراكم الملاحم كما قال ﷺ: (ويكثر الهرج) أي: القتل. ٩٦/٧
قوله: (حدثنا يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري) هو بتشديد الياء، منسوب إلى القارة القبيلة المعروفة. وسبق بيانه مرات.

وَيَفِيضَ ، حَتَّى يَخْرُجَ الرَّجُلُ بِزَكَاةِ مَالِهِ فَلَا يَجِدُ أَحَدًا يَقْبَلُهَا مِنْهُ ، وَحَتَّى تَعُودَ أَرْضُ الْعَرَبِ مُرُوجًا وَأَنْهَارًا .

٢٣٣٧ - ٤/٦١ - وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي يُونُسَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ، فَيَفِيضَ حَتَّى يَهُمَّ رَبُّ الْمَالِ مَنْ يَقْبَلُهُ مِنْهُ صَدَقَةً، وَيَدْعَى إِلَيْهِ فَيَقُولُ: لَا أَرَبَ لِي فِيهِ».

٢٣٣٨ - ٥/٦٢ - وَحَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، وَأَبُو كُرَيْبٍ / ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الرَّفَاعِيُّ - وَاللَّفْظُ لِيَوَاصِلٍ - قَالُوا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « تَقِيءُ الْأَرْضُ أَفْلاذَ كِبِدِهَا ، أَمْثَالَ الْأَسْطُوانِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، فَيَجِيءُ الْقَاتِلُ فَيَقُولُ : فِي هَذَا قَتَلْتُ ، وَيَجِيءُ الْقَاطِعُ فَيَقُولُ : فِي هَذَا قَطَعْتُ رَجِيمِي ، وَيَجِيءُ السَّارِقُ فَيَقُولُ : فِي هَذَا قَطَعْتُ يَدِي ، ثُمَّ يَدْعُونَ فَلَا يَأْخُذُونَ مِنْهُ شَيْئًا » .

٢٣٣٧ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٥٤٧٨).

٢٣٣٨ - أخرجه الترمذي في كتاب: الفتن، باب: منه (الحديث ٢٢٠٨)، تحفة الأشراف (١٣٤٢٢).

قوله ﷺ: (حتى تعود أرض العرب مروجاً وأنهاراً) معناه والله أعلم أنهم يتركونها ويعرضون عنها، فتبقى مهملة لا تزرع ولا تسقى من مياهها، وذلك لقلّة الرجال، وكثرة الحروب، وتراكم الفتن، وقرب الساعة، وقلّة الآمال وعدم الفراغ لذلك والاهتمام به.

قوله ﷺ: (حتى يهجم رب المال من يقبل صدقته) ضبطوه بوجهين أجودهما وأشهرهما: يهجم بضم الباء وكسر الهاء، ويكون رب المال منصوباً مفعولاً، والفاعل من وتقديره يحزنه ويهتم له، والثاني: يهجم بفتح الباء وضم الهاء، ويكون رب المال مرفوعاً فاعلاً وتقديره يهجم رب المال من يقبل صدقته أي يقصده، قال أهل اللغة: يقال: أهمه إذا أحزنه، وهمه إذا أذابه، ومنه قولهم همك ما أهمك أي أذابك الشيء الذي أحزنك فأذهب شحملك، وعلى الوجه الثاني هو من هم به إذا قصده.

قوله ﷺ: (لا أرب لي فيه) بفتح الهمزة والراء أي: لا حاجة.

قوله: (محمد بن يزيد الرفاعي) منسوب إلى جد له وهو محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن ٩٧/٧ رفاعة بن سماعة أبو هشام الرفاعي قاضي بغداد.

قوله ﷺ: (تقيء الأرض أفلاذ كبدها أمثال الأسطوان من الذهب والفضة) قال ابن السكيت: الفلذ القطعة من كبد البعير، وقال غيره: هي القطعة من اللحم، ومعنى الحديث التشبيه أي تخرج ما في جوفها من القطع المدفونة فيها، والأسطوان بضم الهمزة والطاء وهو جمع أسطوانة، وهي السارية والعمود وشبهه بالأسطوان لعظمه وكثرته.

٢٠/١٩ - باب : قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها

٢٣٣٩ - ١/٦٣ - | وَاِحْدَثْنَا قُتَيْبَةَ بْنَ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ : أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ / رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ ، إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ تَمْرَةً ، فَتَرَبُّو فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ حَتَّى تَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ ، كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمْ فَلَوْهُ أَوْ فَصِيلَةٌ » .

ج ١٠
١/٥٠

٢٣٣٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة من كسب طيب (الحديث ١٤١٠) تعليقاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ وقوله جل ذكره ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ (الحديث ٧٤٣٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في فضل الصدقة (الحديث ٦٦١)، أخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة من غلول (الحديث ٢٥٢٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزكاة، باب: فضل الصدقة (الحديث ١٨٤٢)، تحفة الأشراف (١٣٣٧٩).

قوله ﷺ: (ولا يقبل الله إلا الطيب) المراد بالطيب هنا الحلال.

قوله ﷺ: (إلا أخذها الرحمن بيمينه وإن كانت تمرة فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل) قال المازري: قد ذكرنا استحالة الجارحة على الله سبحانه وتعالى، وأن هذا الحديث وشبهه إنما عبر به على ما اعتادوا في خطابهم ليفهموا، فكفى هنا عن قبول الصدقة بأخذها في الكف، وعن تضعيف أجرها بالتربية، قال القاضي عياض: لما كان الشيء الذي يرتضى ويعز يتلقى باليمين ويؤخذ بها، أستعمل في مثل هذا وأستعير للقبول والرضا كما قال الشاعر:

إذا ما راية رفعت لمجد تلقاها عرابة باليمين

قال: وقيل: عبر باليمين هنا عن جهة القبول والرضا، إذ الشمال بضده في هذا، قال: وقيل المراد بكف الرحمن هنا ويمينه كف الذي تدفع إليه الصدقة وإضافتها إلى الله تعالى إضافة ملك وأختصاص ٩٨/٧ لوضع هذه الصدقة فيها لله عز وجل، قال: وقد قيل في تربيتها وتعظيمها حتى تكون أعظم من الجبل، أن المراد بذلك تعظيم أجرها وتضعيف ثوابها، قال: ويصح أن يكون على ظاهره، وأن تعظم ذاتها، وبارك الله تعالى فيها، ويزيدها من فضله حتى تثقل في الميزان، وهذا الحديث نحو قول الله تعالى: ﴿يُمَحِّقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾^(١).

قوله ﷺ: (كما يربي أحدكم فلوه أو فصيله) قال أهل اللغة: الفلو المهر سمي بذلك لأنه فلى عن أمه أي فصل وعزل، والفصيل ولد الناقة إذا فصل من إرضاع أمه، فعيل بمعنى مفعول كجريح وقتيل بمعنى مجروح ومقتول، وفي الفلو لغتان فصيحتان أفصحهما وأشهرهما: فتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو، والثانية: كسر الفاء وإسكان اللام وتخفيف الواو.

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٧٦.

٢٣٤٠ - ٢/٦٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ | بِنُ سَعِيدٍ | ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي : ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَتَصَدَّقُ أَحَدٌ بِتَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ ، إِلَّا أَخَذَهَا اللَّهُ بِيَمِينِهِ ، فَيُرَبِّبُهَا كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلَوْهُ أَوْ قَلْوَصُهُ / ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ ، أَوْ أَعْظَمَ » .

ج ١٠
ب ٥٠

٢٣٤١ - ٣/١٠٠ - وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بِنُ بَسْطَامَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي : ابْنَ زُرَيْعٍ - حَدَّثَنَا رَوْحُ بِنُ الْقَاسِمِ . ح وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بِنُ عُمَانَ الْأَوْدِيِّ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بِنُ مَخْلَدٍ ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ - يَعْنِي : ابْنَ بَلَالٍ - ، كِلَاهُمَا عَنْ سُهَيْلٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

فِي حَدِيثِ رَوْحٍ : « مِنْ الْكَسْبِ الطَّيِّبِ فَيَضَعُهَا فِي حَقِّهَا » وَفِي حَدِيثِ سُلَيْمَانَ : « فَيَضَعُهَا فِي مَوْضِعِهَا » .

٢٣٤٢ - ٤/١٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بِنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنِي هِشَامُ بِنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بِنِ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، نَحْوَ حَدِيثِ يَعْقُوبَ / عَنْ سُهَيْلٍ .

ج ١٠
ب ٥١

٢٣٤٣ - ٤/٦٥ - وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بِنُ الْعَلَاءِ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، حَدَّثَنَا فَضَيْلُ بِنُ مَرْزُوقٍ ، حَدَّثَنِي عَدِيُّ بِنُ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيُّهَا النَّاسُ ! إِنْ اللَّهُ طَيَّبَ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا ، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ ، فَقَالَ عَزَّ

٢٣٤٠ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٢٧٧٩).

٢٣٤١ - حديث أمية أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة من كسب طيب (الحديث ١٤١٠) تعليقاً، تحفة الأشراف (١٢٦٤١)، وحديث أحمد بن عثمان أخرجه البخاري في كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾، وقوله جل ذكره: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ (الحديث ٧٤٣٠) تعليقاً، تحفة الأشراف (١٢٨١٩). وحديث سليمان عن سهيل، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٢٦٧٥).

٢٣٤٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة من كسب طيب (الحديث ١٤١١)، تحفة الأشراف (١٢٣١٨).

٢٣٤٣ - أخرجه الترمذي في كتاب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة البقرة (الحديث ٢٩٨٩)، تحفة الأشراف (١٣٤١٣).

قوله ﷺ: (فلوه أو قلووصه) هي بفتح القاف وضم اللام، وهي الناقة الفتية ولا يطلق على الذكر. ٩٩/٧

قوله ﷺ: (إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً) قال القاضي: الطيب في صفة الله تعالى بمعنى المنزه عن

وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوَا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾^(١). وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُّوَا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾^(٢). «ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ، أَشْعَثَ أُغْبِرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ / يَا رَبِّ يَا رَبِّ وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى. يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟».

ج ١٠
ب/٥١

٢٠/٢١ - باب : [الحث على الصدقة ولو بشق ثمرة أو كلمة طيبة، وأنها حجاب من النار]^(٣)

٢٣٤٤ - ١/٦٦ - حَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ سَلَامٍ | الْكُوفِيُّ | ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُعْفِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَتِرَ مِنَ النَّارِ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ ، فَلْيَفْعَلْ » .

٢٣٤٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: إتقوا النار ولو بشق ثمرة والقليل من الصدقة- (الحديث ١٤١٧)، تحفة الأشراف (٩٨٧٢).

النقاظ وهو بمعنى القدوس، وأصل الطيب الزكاة، والطهارة، والسلامة من الخبث، وهذا الحديث أحد الأحاديث التي هي قواعد الإسلام ومباني الأحكام، وقد جمعت منها أربعين حديثاً في جزء، وفيه الحث على الإنفاق من الحلال والنهي عن الإنفاق من غيره، وفيه أن المشروب والمأكول والملبوس ونحو ذلك ينبغي أن يكون حلالاً خالصاً لا شبهة فيه، وأن من أراد الدعاء كان أولى بالاعتناء بذلك من غيره.

قوله: (ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء يا رب يا رب) إلى آخره، معناه والله أعلم أنه يطيل السفر في وجوه الطاعات كحج، وزيارة مستحبة، وصلة رحم وغير ذلك.

قوله ﷺ: (وغذي بالحرام) هو بضم الغين وتخفيف الذال المكسورة.

قوله ﷺ: (فأنى يستجاب لذلك) أي: من أين يستجاب لمن هذه صفته وكيف يستجاب له.

باب: الحث على الصدقة ولو بشق ثمرة

أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار

١٠٠/٧ - ٢٣٤٤ - ٢٣٥١ - قوله ﷺ: (من أستطاع منكم أن يستتر من النار ولو بشق ثمرة فليفعل) شق الثمرة بكسر

(1) سورة: المؤمنون، الآية: ٥١.

(2) سورة: البقرة، الآية: ١٧٢.

(3) في المخطوطة: باب: إتقوا النار ولو بشق ثمرة.

٢٣٤٥ - ٢/٦٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السُّعَدِيُّ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ - قَالَ ابْنُ حُجْرٍ : حَدَّثَنَا ، وَقَالَ الْأَخْرَانِ : أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ - حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ خَيْثَمَةَ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ / ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجَمَانٌ ، فَيَنْظُرُ أَيَمَنَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ ، وَيَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ ، وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ ، فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ » .

زَادَ ابْنُ حُجْرٍ : قَالَ الْأَعْمَشُ : وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ عَنْ خَيْثَمَةَ ، مِثْلَهُ وَزَادَ فِيهِ : « وَلَوْ بِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ » .

| وَأَقَالَ إِسْحَاقُ : قَالَ الْأَعْمَشُ : عَنْ عَمْرُو بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ خَيْثَمَةَ .

٢٣٤٦ - ٣/٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ / عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عَمْرُو بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ خَيْثَمَةَ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ، قَالَ : ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّارَ فَأَعْرَضَ

٢٣٤٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الرقاق، باب: من نوقش الحساب عذب (الحديث ٦٥٣٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿وَجْوه يَوْمئذٍ نَاصِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ (الحديث ٧٤٤٣) مختصراً، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم (الحديث ٧٥١٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ، باب: في القيامة (الحديث ٢٤١٥)، وأخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب: فيما أنكرت الجهمية (الحديث ١٨٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الزكاة، باب: فضل الصدقة (الحديث ١٨٤٣)، تحفة الأشراف (٩٨٥٢).

٢٣٤٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: طيب الكلام (الحديث ٦٠٢٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الرقاق، باب: من نوقش الحساب عذب (الحديث ٦٥٤٠)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: صفة الجنة والنار (الحديث ٦٥٦٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: القليل في الصدقة (الحديث ٢٥٥٢)، تحفة الأشراف (٩٨٥٣).

الذين نصفها وجانبها، وفيه الحث على الصدقة، وأنه لا يمتنع منها لقلتها، وأن قليلها سبب للنجاة من النار.

قوله: (ليس بينه وبينه ترجمان) هو بفتح التاء وضمها، وهو المعبر عن لسان بلسان.

قوله: (ولو بكلمة طيبة) فيه أن الكلمة الطيبة سبب للنجاة من النار، وهي الكلمة التي فيها تطيب قلب إنسان إذا كانت مباحة أو طاعة.

قوله: (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالا حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة

وَأَشَاحَ ، ثُمَّ قَالَ : « اتَّقُوا النَّارَ » ، ثُمَّ أَعْرَضَ وَأَشَاحَ حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهُ كَأَنَّمَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا ، ثُمَّ قَالَ : « اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ ، فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ » .

وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو كُرَيْبٍ : كَأَنَّمَا ، وَقَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ .

٢٣٤٧ - ٤/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا

شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْة ، عَنْ خَيْثَمَةَ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَنَّهُ ذَكَرَ النَّارَ

فَتَمَوَّدَ مِنْهَا ، وَأَشَاحَ / بِوَجْهِهِ ، ثَلَاثَ مَرَارٍ ، ثُمَّ قَالَ : « اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ ، فَإِنْ لَمْ

تَجِدُوا ، فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ » .

ج ١٠
١/٥٣

٢٣٤٨ - ٥/٦٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ

عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ ، عَنِ الْمُؤَدِّبِ بْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَدْرِ

النَّهَارِ ، قَالَ : فَجَاءَهُ قَوْمٌ حُفَاءَ عُرَاةٍ مُجْتَابِي النَّمَارِ أَوْ الْعَبَاءِ . مُتَقَلِّدِي السُّيُوفِ ، عَامَّتُهُمْ مِنْ

مُضَرٍّ ، بَلَّ كُلُّهُمْ مِنْ مُضَرٍّ ، فَتَمَعَّرَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَا رَأَى بِهِمْ مِنَ الْفَاقَةِ ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ ،

فَأَمَرَ بِإِلَاقَةٍ فَأَذَّنَ وَأَقَامَ ، فَصَلَّى / ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ

ج ١٠
٥/٥٣

٢٣٤٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٣٤٦) .

٢٣٤٨ - أخرجه مسلم في كتاب: العلم، باب: من سن سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة

(الحديث ٦٧٤٤) مختصراً، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: التحريض على الصدقة (الحديث ٢٥٥٣)،

وأخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب: من سن سنة حسنة أو سيئة (الحديث ٢٠٣)، تحفة الأشراف (٣٢٣٢) .

عن خيشمة عن عدي بن حاتم) هذا الإسناد كله كوفيون، وفيه ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض، الأعمش وعمر بن وحيشمة .

قوله: (فأعرض وأشاح) هو بالشين المعجمة والحاء المهملة، ومعناه قال الخليل وغيره: ومعناه نحاه

١٠١/٧ وعدل به، وقال الأكثرون: المشيح الحذر والجداد في الأمر، وقيل المقبل، وقيل الهارب، وقيل المقبل

إليك المانع لما وراء ظهره، فأشاح هنا يحتمل هذه المعاني أي حذر النار كأنه ينظر إليها، أو جد في

الإيضاح بيقانها، أو أقبل إليك خطاباً، أو أعرض كالهارب .

قوله: (مجتابي النمار أو العباء) النمار بكسر النون جمع نمرة بفتحها، وهي ثياب صوف فيها تنمير،

والعباء بالمد ويفتح العين، جمع عباءة وعباية لغتان .

وقوله: (مجتابي النمار) أي خرقتها وقوروا وسطها .

قوله: (فتمعر وجه رسول الله ﷺ) هو بالعين المهملة أي تغير .

قوله: (فصلى ثم خطب) فيه استحباب جمع الناس للأمور المهمة، ووعظهم، وحثهم على

نَفْسٍ وَاحِدَةً إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ، وَالْآيَةُ الَّتِي فِي الْحَشْرِ : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْتَظِرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ (٢) تَصَدَّقْ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ ، مِنْ دِرْهَمِهِ ، مِنْ نَوْبِهِ ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ - حَتَّى قَالَ - وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ . قَالَ : فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِصُرَّةٍ كَادَتْ كَفَّهُ تَعْجِزُ عَنْهَا ، بَلْ قَدْ عَجَزَتْ . قَالَ : ثُمَّ تَتَابَعَ النَّاسُ ، حَتَّى رَأَيْتُ كَوْمَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وَثِيَابٍ ، حَتَّى رَأَيْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَهَلَّلُ ، كَأَنَّهُ مُذْهَبَةٌ ، / فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً ، فَلَهُ أَجْرُهَا ، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْقِصَ مِنْ أَجْوَرِهِمْ

ج ١٠
١/٥٤

مصالحهم، وتحذيرهم من القبائح.

قوله: (فقال يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة) سبب قراءة هذه الآية، أنها أبلغ ١٠٢/٧ في الحث على الصدقة عليهم، ولما فيها من تأكيد الحق لكونهم اخوة.

قوله: (رأيت كومين من طعام وثياب) هو بفتح الكاف وضمها، قال القاضي: ضبطه بعضهم بالفتح وبعضهم بالضم، قال ابن سراج: هو بالضم أسم لما كومه، وبالفتح المرة الواحدة، قال: والكومة بالضم الصبرة، والكوم العظيم من كل شيء، والكوم المكان المرتفع كالراية، قال القاضي: فالفتح هنا أولى لأن مقصوده الكثرة والتشبيه بالراية.

قوله: (حتى رأيت وجه رسول الله ﷺ يتهلل كأنه مذهبة) فقوله يتهلل أي يستنير فرحاً وسروراً.

وقوله: (مذهبة) ضبطوه بوجهين أحدهما وهو المشهور، وبه جزم القاضي، والجمهور مذهبة بذيال معجمة وفتح الهاء وبعدها باء موحدة، والثاني ولم يذكر الحميدي في الجمع بين الصحيحين غيره مذهنة، بذيال مهملة وضم الهاء وبعدها نون، وشرحه الحميدي في كتابه: «غريب الجمع بين الصحيحين» فقال: هو وغيره ممن فسر هذه الرواية إن صحت، المدهن الإناء الذي يدهن فيه، وهو أيضاً أسم للثقرة في الجبل التي يستجمع فيها ماء المطر، فشبه صفاء وجهه الكريم بصفاء هذا الماء، وبصفاء الدهن والمدهن.

وقال القاضي عياض في: «المشارك» وغيره من الأئمة: هذا تصحيف، وهو بالذال المعجمة والباء الموحدة، وهو المعروف في الروايات، وعلى هذا ذكر القاضي وجهين في تفسيره: أحدهما: معناه فضة مذهبة، فهو أبلغ في حسن الوجه وإشراقه. والثاني: شبهه في حسنه ونوره بالمذهبة من الجلود، وجمعها مذاهب، وهي شيء كانت العرب تصنعه من جلود، وتجعل فيها خطوطاً مذهبة يرى بعضها إثر بعض، وأما سبب سروره ﷺ، ففرحاً بمبادرة المسلمين إلى طاعة الله تعالى، وبذل أموالهم لله، وأمثال أمر رسول الله ﷺ، ولدفع حاجة هؤلاء المحتاجين، وشفقة المسلمين بعضهم على بعض، وتعاونهم على البر والتقوى، وينبغي للإنسان إذا رأى شيئاً من هذا القبيل أن يفرح ويظهر سروره، ويكون فرحه لما ذكرناه.

قوله ﷺ: (من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها) إلى آخره، فيه الحث على الابتداء ١٠٣/٧

(2) سورة: الحشر الآية: ١٨.

(1) سورة: النساء، الآية: ١.

شَيْءٍ ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً ، كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ .

٢٣٤٩ - ٦/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ . ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ | الْعَنْبَرِيُّ | ، حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَ جَمِيعاً : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، حَدَّثَنِي عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْمُنْذِرَ بْنَ جَرِيرٍ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَدَرَ / النَّهَارِ . بِمَثَلِ حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ ، وَفِي حَدِيثِ | ابْنِ | مُعَاذٍ مِنَ الزِّيَادَةِ قَالَ : ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ خَطَبَ .

ج ١٠
ب ٥٤

٢٣٥٠ - ٧/٧٠ - حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأُمَوِيُّ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنِ الْمُنْذِرِ بْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كُنْتُ جَالِساً عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ . فَاتَانَا قَوْمٌ مُجْتَابِي النَّمَارِ ، وَسَاقُوا الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ ، وَفِيهِ : فَصَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ صَعِدَ مِنْبَراً صَغِيراً ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : «أَمَا بَعُدُ : فَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ فِي كِتَابِهِ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ» الْآيَةَ .

٢٣٥١ - ٨/٧١ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ / ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ وَأَبِي الضُّحَى ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هِلَالِ الْعَبْسِيِّ ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : جَاءَ نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، عَلَيْهِمُ الصُّوفُ ، فَرَأَى سُوءَ حَالِهِمْ قَدْ أَصَابَتْهُمْ حَاجَةٌ ، فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ .

ج ١٠
ب ٥٥

٢٣٤٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٣٤٨).

٢٣٥٠ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٣٤٨).

٢٣٥١ - أخرجه مسلم في كتاب: العلم، باب: من سن سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة (الحديث ٦٧٤١) و (الحديث ٦٧٤٢) و (الحديث ٦٧٤٣)، تحفة الأشراف (٣٢٢٠).

بالخيرات، وسن السنن الحسنة، والتحذير من اختراع الأباطيل، والمستقبحات، وسبب هذا الكلام في هذا الحديث، أنه قال في أوله: فجاء رجل بصرة كادت كفه تعجز عنها، فتتابع الناس، وكان الفضل العظيم للبادي بهذا الخير، والفتاح لباب هذا الإحسان، وفي هذا الحديث تخصيص قوله ﷺ: (كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة) وأن المراد به المحدثات الباطلة والبدع المذمومة، وقد سبق بيان هذا في كتاب صلاة الجمعة، وذكرنا هناك أن البدع خمسة أقسام: واجبة، ومندوبة، ومحرومة، ومكروهة، ومباحة.

١٠٤/٧

قوله: (عن عبد الرحمن بن هلال العبسي) هو بالباء الموحدة.

٢٢/٢١ - باب : الحمل أجرة يتصدق بها، والنهي الشديد عن تنقيص المتصدق بقليل |

٢٣٥٢ - ١/٧٢ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ، حَدَّثَنَا عُذْرٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . [ح] (١) وَحَدَّثَنِيهِ بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي : ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ، قَالَ : أَمَرْنَا بِالصَّدَقَةِ . قَالَ : كُنَّا نَحَامِلُ ، قَالَ : فَتَصَدَّقَ أَبُو عَقِيلٍ بِنِصْفِ صَاعٍ ، قَالَ : وَجَاءَ / إِنْسَانٌ بِشَيْءٍ أَكْثَرَ مِنْهُ ، فَقَالَ الْمُنَافِقُونَ : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَغَنِيٌّ عَنْ صَدَقَةِ هَذَا ، وَمَا فَعَلَ هَذَا الْآخِرُ إِلَّا رِيَاءً ، فَزَلَّتْ : ﴿ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ ﴾ (٢) .

ج ١٠
ب ٥٥

وَلَمْ يَلْفِظْ بِشْرٌ : بِالْمُطَّوِّعِينَ .

٣٢٥٣ - ٢/١٠٠٠ - حَدَّثَنَا^(٣) مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ . ح وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَفِي حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ : كُنَّا نَحَامِلُ عَلَى ظُهُورِنَا .

٢٣٥٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: اتقوا النار ولو بشق تمره والقليل من الصدقة (الحديث ١٤١٥)، (والحديث ١٤١٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الإجارة، باب: من أجر نفسه ليحمل على ظهره ثم تصدق به وأجر الحمال (الحديث ٢٢٧٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: التفسير، باب: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ (الحديث ٤٦٦٨) و(الحديث ٤٦٦٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: جهد المقل (الحديث ٢٥٢٨) بنحوه، و(الحديث ٢٥٢٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزهد، باب: معيشة أصحاب النبي ﷺ (الحديث ٤١٥٥)، تحفة الأشراف (٩٩٩١) .

٢٣٥٣ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٣٥٢) .

باب : الحمل بأجرة يتصدق بها والنهي الشديد

عن تنقيص المتصدق بقليل

٢٣٥٢ - ٢٣٥٣ - قوله : (كنا نحامل) وفي الرواية الثانية : (كنا نحامل على ظهورنا) معناه نحمل على ظهورنا بالأجرة ونتصدق من تلك الأجرة، أو نتصدق بها كلها، فيه التحريض على الاعتناء بالصدقة، وأنه إذا لم يكن له مال يتوصل إلى تحصيل ما يتصدق به، من حمل بالأجرة أو غيره من الأسباب المباحة . ١٠٥/٧

(١) نقص في المخطوطة، والتصويب من المطبوعة.

(٢) سورة: التوبة، الآية: ٧٩.

(٣) في المطبوعة: وحدثنا.

باب: ٢٣/٢٢ - فضل المنيحة

٢٣٥٤ - ١/٧٣ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ / ، يَبْلُغُ بِهِ : «أَلَا رَجُلٌ يَمْنَحُ أَهْلَ بَيْتِ نَاقَةَ تَغْدُو بِعَسٍّ ، وَتَرُوحُ بِعَسٍّ ، إِنَّ أَجْرَهَا لَعَظِيمٌ » .

ج ١٠
١/٥٦

٢٣٥٥ - ٢/٧٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ زَيْدٍ ، عَنْ عَدِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : «أَنَّ نَهْيَ فَذَكَرَ خِصَالًا وَقَالَ: « مَنْ مَنَحَ مَنِحَةً ، غَدَتُ بِصَدَقَةٍ ، وَرَاحَتْ بِصَدَقَةٍ ، صَبُوحَهَا وَغُبُوقَهَا » .

٢٣٥٤ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٣٧٠٨) .

٢٣٥٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٣٤١٦) .

باب: فضل المنيحة

٢٣٥٤ - ٢٣٥٥ - قوله ﷺ : (ألا رجل يمنح أهل بيت ناقة تغدو بعس وتروح بعس) العس بضم العين وتشديد السين المهملة ، وهو القدح الكبير ، هكذا ضبطناه ، وروي بعشاء بشين معجمة ممدودة ، قال القاضي : وهذه رواية أكثر رواة مسلم ، قال : والذي سمعناه من متقني شيوخنا بعس وهو القدح الضخم ، قال : وهذا هو الصواب المعروف ، قال : وروي من رواية الحميدي في غير مسلم بعساء بالسين المهملة ، وفسره الحميدي بالعس الكبير ، وهو من أهل اللسان قال : وضبطنا عن أبي مروان بن سراج بكسر العين وفتحها معاً ، ولم يقيد الجياني وأبو الحسن ابن أبي مروان عنه إلا بالكسر وحده ، هذا كلام القاضي ، ووقع في كثير من نسخ بلادنا أو أكثرها من صحيح مسلم بعساء بسين مهملة ممدودة والعين مفتوحة ، وقوله يمنح بفتح النون أي يعطيهم ناقة يأكلون لبنها مدة ثم يردونها إليه ، وقد تكون المنيحة عطية للرقبة بمنافعها مؤبدة مثل الهبة .

قوله ﷺ : (من منح منيحة غدت بصدقة وراحت بصدقة صبوحتها وغبوقها) وقع في بعض النسخ منيحة وبعضها منحة بحذف الياء ، قال أهل اللغة : المنحة بكسر الميم ، والمنيحة بفتحها مع زيادة الياء ، هي العطية . وتكون في الحيوان ، وفي الثمار وغيرها ، وفي الصحيح : (أن النبي ﷺ منح أم أيمن عداقا) أي : نخيلاً ، ثم قد تكون المنيحة عطية للرقبة بمنافعها وهي الهبة ، وقد تكون عطية اللبن أو الثمرة مدة ، وتكون الرقبة باقية على ملك صاحبها ، ويردها إليه إذا أنقضى اللبن أو الثمر المأذون فيه . ١٠٦/٧

وقوله : (صبوحتها) وغبوقها الصبوح بفتح الصاد ، الشرب أول النهار ، والغبوق بفتح الغين أول الليل ، والصبوح والغبوق منصوبان على الظرف ، وقال القاضي عياض : هما مجروران على البدل من قوله صدقة ، قال : ويصح نصبهما على الظرف .

٢٣/٢٤ - باب : مثل المنفق والبخيل

٢٣٥٦ - ١/٧٥ - وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ عَمْرُو : وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، قَالَ : | وَإِقَالَ / ابْنُ جُرَيْجٍ : عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَثَلُ الْمُنفِقِ وَالْمُتَّصِدِّقِ ، كَمَثَلِ رَجُلٍ عَلَيْهِ جُبَّتَانِ أَوْ جُبَّتَانِ ، مِنْ لَدُنْ تُدِيهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا ، فَإِذَا أَرَادَ الْمُنفِقُ - وَقَالَ الْآخَرُ : فَإِذَا أَرَادَ الْمُتَّصِدِّقُ - أَنْ يَتَّصِدَّقَ سَبَّغَتْ عَلَيْهِ أَوْ مَرَّتْ ، وَإِذَا أَرَادَ الْبَخِيلُ أَنْ

٢٣٥٦ - أخرجه البخاري في كتاب: اللباس، باب: جيب القميص من عند الصدر وغيره (الحديث ٥٧٩٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: صدقة البخيل (الحديث ٢٥٤٦) تحفة الأشراف (١٣٥١٧) و(١٣٦٨٤).

وقوله: (عن أبي هريرة يبلغ به إلا رجل يمنح) معناه، يبلغ به النبي ﷺ فكانه قال عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الإلا رجل يمنح» ولا فرق بين هاتين الصيغتين باتفاق العلماء والله أعلم.
باب: مثل المنفق والبخيل

٢٣٥٦ - ٢٣٥٨ - قوله: (قال عمر وحدثنا سفیان بن عيينة قال وقال ابن جريج) هكذا هو في النسخ، وقال ابن جريج بالواو، وهي صحيحة مليحة، وإنما أتى بالواو لأن ابن عيينة قال لعمر: قال ابن جريج كذا، فإذا روى عمرو الثاني من تلك الأحاديث أتى بالواو، لأن ابن عيينة قال في الثاني، وقال ابن جريج كذا، وقد سبق التنبيه على مثل هذا مرات في أول الكتاب.

قوله ﷺ في حديث عمرو الناقد: (مثل المنفق والمتصدق كمثل رجل عليه جبتان أو جبتان من لدن تديهما إلى تراقيهما)، ثم قال: (فإذا أراد المنفق أن يتصدق سبغت وإذا أراد البخيل أن ينفق قلصت) هكذا وقع هذا الحديث في جميع النسخ من رواية عمرو مثل المنفق والمتصدق، قال القاضي وغيره: هذا وهم، وصوابه مثل ما وقع في باقي الروايات مثل البخيل والمتصدق، وتفسيرهما آخر الحديث يبين هذا، وقد يحتمل أن صحة رواية عمرو هكذا أن تكون على وجهها، وفيها محذوف تقديره مثل المنفق والمتصدق وقسمهما وهو البخيل، وحذف البخيل لدلالة المنفق والمتصدق عليه كقول الله تعالى: ﴿سرابيل تقيكم الحر﴾^(١) أي والبرد، وحذف ذكر البرد لدلالة الكلام عليه، وأما قوله: (والمتصدق) فوقع في بعض الأصول المتصدق بالياء، وفي بعضها المصدق بحذفها وتشديد الصاد، وهما صحيحان.

وأما قوله: (كمثل رجل) فهكذا وقع في الأصول كلها كمثل رجل بالإنفراد، والظاهر أنه تغيير من بعض الرواة، وصوابه كمثل رجلين.

(١) سورة: النحل، الآية: ٨١.

يُنْفَقَ ، فَلَصَّتْ عَلَيْهِ وَأَخَذَتْ كُلُّ حَلْقَةٍ مَوْضِعَهَا ، حَتَّى تُجَنَّ بِنَانَهُ وَتَعْفُوَ أَثْرَهُ » قَالَ : فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَقَالَ : « يُوسِعُهَا فَلَا تَتَّسَعُ » .

٢٣٥٧ - ٢/١٠٠٠ - حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ - يَعْنِي : الْعَقْدِيُّ - ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ / بْنُ نَافِعٍ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ ، كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُنَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ ، قَدْ اضْطُرَّتْ أَيْدِيهِمَا إِلَى تَدْبِيهِمَا وَتَرَاقِيهِمَا ، فَجَعَلَ الْمُتَصَدِّقُ كُلَّمَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ انْبَسَطَتْ عَنْهُ ، حَتَّى تُغَشِّيَ أَنَامِلَهُ وَتَعْفُوَ أَثْرَهُ ، وَجَعَلَ الْبَخِيلُ كُلَّمَا هَمَّ بِصَدَقَةٍ قَلَصَتْ ، وَأَخَذَتْ كُلُّ حَلْقَةٍ مَكَانَهَا » ، قَالَ : فَأَنَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِإِصْبَعِهِ فِي جَيْبِهِ ، فَلَوْ رَأَيْتَهُ يُوسِعُهَا وَلَا تَوَسَّعُ .

ج ١٠
١/٥٧

٢٣٥٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٣٥٦).

وأما قوله: (جبتان أو جنتان) فالأول بالباء والثاني بالنون ووقع في بعض الأصول عكسه.

وأما قوله: (من لدن ثديهما) فكذا هو في كثير من النسخ المعتمدة، أو أكثرها ثديهما بضم الثاء وبياء واحدة مشددة على الجمع، وفي بعضهما ثديهما بالثنية، قال القاضي عياض: وقع في هذا الحديث أوهام كثيرة من الرواة، وتصحيف، وتحريف، وتقديم، وتأخير، ويعرف صوابه من الأحاديث التي بعده، فمنه مثل المنفق والمتصدق، وصوابه المتصدق والبخيل، ومنه كمثل رجل وصوابه رجلين عليهما جنتان، ومنه قوله جنتان أو جبتان بالمشك، وصوابه جنتان بالنون بلا شك كما في الحديث الآخر بالنون بلا شك، والجنة الدرع، ويدل عليه في الحديث نفسه.

قوله: (فأخذت كل حلقة موضعها) وفي الحديث الآخر جنتان من حديد ومنه قوله: (سبغت عليه) أو مرت كذا هو في النسخ مرت بالراء قيل: إن صوابه مدت بالدال بمعنى سبغت، وكما قال في الحديث الآخر أنبسطت، لكنه قد يصح مرت على نحو هذا المعنى، والسابع الكامل، وقد رواه البخاري مادته بدل مخففة من ماد إذا مال، ورواه بعضهم مارت، ومعناه سألت عليه وأمتدت، وقال الأزهري: معناه ترددت وذهبت وجاءت، يعني لكمالها، ومنه قوله: (وإذا أراد البخيل أن ينفق قلصت عليه وأخذت كل حلقة موضعها حتى تجن بنانه ويعفو أثره) قال فقال أبو هريرة: يوسعها فلا تتسع، وفي هذا الكلام اختلال كثير، لأن قوله تجن بنانه ويعفو أثره إنما جاء في المتصدق، لا في البخيل، وهو على ضد ما هو وصف البخيل من قوله قلصت كل حلقة موضعها.

وقوله: (يوسعها فلا تتسع) وهذا من وصف البخيل، فأدخله في وصف المتصدق فأختل الكلام وتناقض، وقد ذكر في الأحاديث على الصواب، ومنه رواية بعضهم تحز ثيابه بالحاء والزاي، وهو وهم، والصواب رواية الجمهور تجن بالجيم والنون أي تستتر، ومنه رواية بعضهم ثيابه بالثاء المثناة، وهو وهم، والصواب بنانه بالنون، وهو رواية الجمهور كما قال في الحديث الآخر أنامله، ومعنى تقلصت أنقبضت،

٢٣٥٨ - ٣/٧٧ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ / بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ ، عَنْ
وَهَيْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَثَلُ
الْبَخِيلِ وَالْمُتَّصِدِّقِ مَثَلُ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُتَّانٌ مِنْ حَدِيدٍ ، إِذَا هَمَّ الْمُتَّصِدُّ بِصَدَقَةٍ اتَّسَعَتْ عَلَيْهِ ،
حَتَّى تُعْفَى آثَرُهُ ، وَإِذَا هَمَّ الْبَخِيلُ بِصَدَقَةٍ تَقَلَّصَتْ عَلَيْهِ ، وَأَنْضَمَّتْ يَدَاهُ إِلَى تَرَاقِيهِ ، وَأَنْقَبَضَتْ كُلُّ
حَلْقَةٍ إِلَى صَاحِبَتِهَا » قَالَ : فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « فَيَجْهَدُ أَنْ يُوسِعَهَا فَلَا يَسْتَطِيعُ » .

٢٥/٢٤ - باب : ثبوت أجر المتصدق ، وإن وقعت الصدقة في يد غير أهلها

٢٣٥٩ - ١/٧٨ - وَحَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ ، عَنْ / مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ،

٢٣٥٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: مثل المتصدق والبخيل (الحديث ١٤٤٣)، وأخرجه أيضاً في
كتاب: الجهاد، باب: ما قيل في درع النبي ﷺ والقميص في الحرب (الحديث ٢٩١٧)، وأخرجه النسائي في
كتاب: الزكاة، باب: صدقة البخيل (الحديث ٢٥٤٧)، تحفة الأشراف (١٣٥٢٠).
٢٣٥٩ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٣٩١١).

ومعنى يعفو أثره أي يمحو أثر مشيه بسبوغها وكمالها، وهو تمثيل لنماء المال بالصدقة والإنفاق، والبخل
بضد ذلك، وقيل هو تمثيل لكثرة الجود والبخل، وأن المعطي إذا أعطى انبسطت يده بالعطاء وتعود ذلك،
وإذا أمسك صار ذلك عادة له، وقيل معنى يمحو أثره أي يذهب بخطاياها ويمحوها، وقيل في البخيل:
قلصت ولزمت كل حلقة مكانها أي: يحمى عليه يوم القيامة فيكوى بها، والصواب الأول، والحديث جاء
على التمثيل لا على الخبر عن كائن، وقيل ضرب المثل بهما لأن المنفق يستره الله تعالى بنفقته، ويستر
عوراته في الدنيا والآخرة، كستر هذه الجبة لابسها، والبخيل كمن لبس جبة إلى ندييه، فيبقى مكشوفاً بادي
العورة مفتضحاً في الدنيا والآخرة، هذا آخر كلام القاضي عياض رحمه الله تعالى .

قوله ﷺ في الروایتين الأخريين: (كمثل رجلين ومثل رجلين عليهما جنتان) هما بالنون في هذين
الموضعين بلا شك ولا خلاف .

قوله: (فأنا رأيت رسول الله ﷺ يقول بإصبعه في جيبه فلو رأيت يوسعها فلا توسع، فقله رأيت بفتح ١٠٩/٧
التاء .

قوله: (توسع) بفتح التاء وأصله تتوسع، وفي هذا دليل على لباس القميص، وكذا ترجم عليه
البخاري باب جيب القميص من عند الصدر، لأنه المفهوم من لباس النبي ﷺ في هذه القصة، مع
أحاديث صحيحة جاءت به والله أعلم .

باب : ثبوت أجر المتصدق وإن وقعت الصدقة في يد فاسق ونحوه

٢٣٥٩ - فيه حديث المتصدق على سارق وزانية وغني، وفيه ثبوت الثواب في الصدقة. وإن كان الآخر
فاسقاً وغنياً، ففي كل كبد حرى أجر، وهذا في صدقة التطوع، وأما الزكاة فلا يجزي دفعها إلى غني . ١١٠/٧

عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « قَالَ رَجُلٌ: لَأَتَصَدَّقَنَّ اللَّيْلَةَ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ زَانِيَةٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تَصَدَّقَ اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةٍ، قَالَ: اللَّهُمَّ! لَكَ الْحَمْدُ عَلَى زَانِيَةٍ، لَأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ غَنِيِّ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيِّ، قَالَ: اللَّهُمَّ! لَكَ الْحَمْدُ عَلَى غَنِيِّ، لَأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تَصَدَّقَ عَلَى سَارِقٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ! لَكَ الْحَمْدُ عَلَى سَارِقٍ / وَعَلَى زَانِيَةٍ وَعَلَى غَنِيِّ^(١)، فَأَتَيْتِي فَقِيلَ لَهُ: أَمَا صَدَقْتِكَ فَقَدْ قِيلَتْ، أَمَا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا تَسْتَعِفُّ بِهَا عَنْ زَنَاها، وَلَعَلَّ الْغَنِيَّ يَغْتَبِرُ فَيَنْفِقُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَعَلَّ السَّارِقَ يَسْتَعِفُّ بِهَا عَنْ سَرِقَتِهِ » .

ج ١٠
ب/٥٨

٢٦/٢٥ - باب: [أجر الخازن الأمين، والمرأة إذا تصدقت من بيت

زوجها غير مفسدة، بإذنه الصريح أو العرفي]^(٢)

٢٣٦٠ - ١/٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو عَامِرٍ الْأَشْعَرِيُّ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، قَالَ أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا بُرَيْدٌ عَنْ جَدِّهِ، أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « إِنَّ الْخَازِنَ الْمُسْلِمَ الْأَمِينَ الَّذِي يُنْفِدُ - وَرَبَّمَا قَالَ « يُعْطِي » - مَا أَمَرَ بِهِ، فَيُعْطِيهِ كَامِلًا / مُؤَفَّرًا، طَيِّبَةً بِهِ نَفْسُهُ، فَيَدْفَعُهُ إِلَى الَّذِي أَمَرَ لَهُ بِهِ - أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ » .

ج ١٠
ب/٥٩

٢٣٦٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد (الحديث ١٤٣٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الإجارة، باب: استئجار الرجل الصالح (الحديث ٢٢٦٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الوكالة، باب: وكالة الأمين في الخزنة ونحوها (الحديث ٢٣١٩)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: أجر الخازن (الحديث ١٦٨٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: أجر الخازن إذا تصدق بإذن مولاه (الحديث ٢٥٥٩)، تحفة الأشراف (٩٠٣٨).

باب: أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها

غير مفسدة بإذنه الصريح والعرفي

٢٣٦٠ - ٢٣٦٧ - قوله ﷺ: (في الخازن الأمين الذي يعطي ما أمر به أحد المتصدقين) وفي رواية: (إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت ولزوجها أجره بما كسب وللخازن مثل

(1-1) في المطبوعة: على زانية وعلى غني وعلى سارق. (2) في المخطوطة: باب: الخازن الأمين أحد المتصدقين.

٢٣٦١ - ٢/٨٠ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةً، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَلِلنَّحَّازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئاً».

ج ١٠
ب ٥٩

٢٣٦٢ - ٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَذَا / الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «مِنْ طَعَامِ زَوْجِهَا».

٢٣٦١ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه (الحديث ١٤٢٥)، أخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد (الحديث ١٤٣٧) بنحوه، وأخرجه أيضاً فيه، باب: أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة (الحديث ١٤٣٩) و (الحديث ١٤٤٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: البيوع، باب: قول الله تعالى: ﴿أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ (الحديث ٢٠٦٥)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: المرأة تصدق من بيت زوجها (الحديث ١٦٨٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة باب: في نفقة المرأة من بيت زوجها (الحديث ٦٧٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: ما للمرأة من مال زوجها (الحديث ٢٢٩٤)، تحفة الأشراف (١٧٦٠٨).
٢٣٦٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٣٦١).

ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً)، وفي رواية: (من طعام زوجها)، وفي رواية: (في العبد إذا أنفق من مال مواليه قال: الأجر بينكما نصفان)، وفي رواية: (ولا تصم المرأة وبعلمها شاهد إلا بإذنه، ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه، وما أنفقت من كسبه من غير أمره، فإن نصف أجره له) معنى هذه الأحاديث أن المشارك في الطاعة مشارك في الأجر، ومعنى المشاركة أن له أجراً كما لصاحبه أجر، وليس معناه أن يزاحمه في أجره، والمراد المشاركة في أصل الثواب، فيكون لهذا ثواب ولهذا ثواب، وإن كان أحدهما ١١١/٧ أكثر، ولا يلزم أن يكون مقدار ثوابهما سواء، بل قد يكون ثواب هذا أكثر وقد يكون عكسه، فإذا أعطى المالك لخازنه أو امرأته أو غيرهما مائة درهم، أو نحوها ليوصلها إلى مستحق الصدقة على باب داره، أو نحوه فأجر المالك أكثر، وإن أعطاه رمانة أو رغيفاً ونحوهما مما ليس له كثير قيمة، ليذهب به إلى محتاج في مسافة بعيدة، بحيث يقابل مشي الذاهب إليه بأجرة تزيد على الرمانة والرغيف، فأجر الوكيل أكثر، وقد يكون عمله قدر الرغيف مثلاً فيكون مقدار الأجر سواء.

وأما قوله ﷺ: (الأجر بينكما نصفان) فمعناه قسمان، وإن كان أحدهما أكثر كما قال الشاعر: إذا مت كان الناس نصفان بيننا، وأشار القاضي إلى أنه يحتمل أيضاً أن يكون سواء لأن الأجر فضل من الله تعالى يؤتيه من يشاء، ولا يدرك بقياس، ولا هو بحسب الأعمال، بل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والمختار الأول.

٢٣٦٣ - ٤/٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا ، وَلَهُ مِثْلُهُ ، بِمَا اكْتَسَبَ ، وَلَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا » .

٢٣٦٤ - ٥/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا | ه | ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

٢٧/٢٦ - باب : ما أنفق العبد من مال مولاه

٢٣٦٥ - ١/٨٢ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَابْنُ نُمَيْرٍ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ / ، قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا حَفْصٌ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي

١٠ ج
١/٦٠

٢٣٦٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٣٦١) .

٢٣٦٤ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٣٦١) .

٢٣٦٥ - أخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: صدقة العبد (الحديث ٢٥٣٦) بمعناه، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: ما للعبد أن يعطي ويتصدق (الحديث ٢٢٩٧)، تحفة الأشراف (١٠٨٩٩) .

وقوله ﷺ : (الأجر بينكما) ليس معناه أن الأجر الذي لأحدهما يزدحمان فيه، بل معناه أن هذه النفقة والصدقة التي أخرجها الخازن أو المرأة أو المملوك ونحوهم بإذن المالك، يترتب على جملتها ثواب على قدر المال والعمل، فيكون ذلك مقسوماً بينهما لهذا نصيب بماله، ولهذا نصيب بعمله، فلا يزاحم صاحب المال العامل في نصيب عمله، ولا يزاحم العامل صاحب المال في نصيب ماله .

وأعلم أنه لا بد للعامل وهو الخازن، وللزوجة، والمملوك من إذن المالك في ذلك، فإن لم يكن إذن أصلاً فلا أجر لأحد من هؤلاء الثلاثة، بل عليهم وزر بتصرفهم في مال غيرهم بغير إذنه، والإذن ضربان أحدهما: الإذن الصريح في النفقة والصدقة، والثاني: الإذن المفهوم من أطراد العرف والعادة، كإعطاء السائل كسرة ونحوها، مما جرت العادة به. وأطراد العرف فيه، وعلم بالعرف رضاء الزوج والمالك به، فإذا علم في ذلك حاصل وإن لم يتكلم، وهذا إذا علم رضاء لاطراد العرف، وعلم أن نفسه كنفوس غالب الناس في السماحة بذلك والرضا به، فإن اضطرب العرف وشك في رضاءه، أو كان شخصاً يشح بذلك، وعلم من حاله ذلك أو شك فيه، لم يجز للمرأة وغيرها التصدق من ماله إلا بصريح إذنه .

وأما قوله ﷺ : (وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له) فمعناه من غير أمره الصريح في ذلك القدر المعين، ويكون معها إذن عام سابق متناول لهذا القدر وغيره، وذلك الإذن الذي قد بيناه سابقاً، ١١٢/٧ إما بالصريح وإما بالعرف، ولا بد من هذا التأويل، لأنه ﷺ جعل الأجر مناصفة، وفي رواية أبي داود:

اللَّحْمِ ، قَالَ : كُنْتُ مَمْلُوكًا ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : أَتَصَدَّقُ مِنْ مَالِ مَوْلِيَّ بِشَيْءٍ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، وَالْأَجْرُ بَيْنَكُمَا نِصْفَانِ » .

٢٣٦٦ - ٢/٨٣ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي : ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - ، عَنْ يَزِيدَ - يَعْنِي : ابْنَ أَبِي عُبَيْدٍ - قَالَ : سَمِعْتُ عُمَيْرًا مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ قَالَ : أَمَرَنِي مَوْلَايَ أَنْ أُقَدِّدَ
٢٣٦٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٣٦٥) .

«فلها نصف أجره» ومعلوم أنها إذا أنفقت من غير إذن صريح ، ولا معروف من العرف فلا أجر لها، بل عليها وزر فتعين تأويله، وأعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك به في العادة، فإن زاد على المتعارف لم يجز، وهذا معنى قوله ﷺ: (إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة) فأشار ﷺ: إلى قدر يعلم رضا الزوج به في العادة، ونبه بالطعام أيضاً على ذلك، لأنه يسمح به في العادة بخلاف الدراهم والدنانير في حق أكثر الناس، وفي كثير من الأحوال، وأعلم أن المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن، النفقة على عيال صاحب المال، وغلماؤه، ومصالحه، وقاصديه من ضيف وابن سبيل ونحوهما، وكذلك صدقتهم المأذون فيها بالصريح أو العرف والله أعلم.

وقوله ﷺ: (الخازن المسلم الأمين) إلى آخره هذه الأوصاف شروط لحصول هذا الثواب، فينبغي أن يعتنى بها ويحافظ عليها.

قوله ﷺ: (أحد المتصدقين) هو بفتح القاف على التثنية، ومعناه له أجر متصدق، وتفصيله كما سبق.

وقوله ﷺ: (إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها) أي: من طعام زوجها الذي في بيتها، كما صرح به في الرواية الأخرى.

قوله ﷺ: (إذا أنفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها أجرها وله مثله بما أكتسب ولها بما أنفقت وللخازن مثل ذلك من غير أن ينتقص من أجورهم شيئاً) هكذا وقع في جميع النسخ شيئاً بالنصب، ١١٣/٧ فيقدر له ناصب، فيحتمل أن يكون تقديره من غير أن ينقص الله من أجورهم شيئاً، ويحتمل أن يقدر من غير أن ينقص الزوج من أجر المرأة والخازن شيئاً، وجمع ضميرهما مجازاً، على قول الأكثرين، أن أقل الجمع ثلاثة أو حقيقة على قول من قال أقل الجمع أثنان.

قوله: (مولى أبي اللحم) هو بهمزة ممدودة وكسر الباء، قيل لأنه كان لا يأكل اللحم، وقيل لا يأكل ما ذبح للأصنام، وأسم أبي اللحم عبد الله، وقيل خلف، وقيل الحويرث الغفاري وهو صحابي أستشهد يوم حنين روى عمير مولاة.

قوله: (كنت مملوكاً فسألت رسول الله ﷺ أتصدق من مال موالي بشيء قال: نعم الأجر بينكما نصفان) هذا محمول على ما سبق أنه استأذن في الصدقة بقدر يعلم رضا سيده به.

وقوله: (أمرني مولاي أن أقدد لحماً فجاءني مسكين فأطعمته فعلم ذلك مولاي فضربني فأتيت

لَحْمًا ، فَجَاءَنِي مَسْكِينٌ ، فَأَطْعَمْتُهُ مِنْهُ . فَعَلِمَ بِذَلِكَ مَوْلَايَ فَضْرَبَنِي ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ / لَهُ ، فَدَعَاهُ فَقَالَ : « لِمَ ضَرَبْتَهُ ؟ » قَالَ^(١) : يُعْطِي طَعَامِي بِغَيْرِ أَنْ أَمْرُهُ ، فَقَالَ : « الْأَجْرُ بَيْنَكُمَا » .

٢٣٦٧ - ٣/٨٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَصُمِ الْمَرْأَةُ وَبَعْلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَلَا تَأْذُنُ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَمَا أَنْفَقَتْ مِنْ كَسْبِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَإِنَّ نِصْفَ أَجْرِهِ لَهُ » .

٢٣٦٧ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: قول الله تعالى: ﴿أنفقوا من طيبات ما كسبتم﴾ (الحديث ٢٠٦٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: النفقات، باب: نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد (الحديث ٥٣٦٠)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: المرأة تتصدق من بيت زوجها (الحديث ١٦٨٧) ببعضه، وأخرجه أيضاً في كتاب: الصوم، باب: المرأة تصوم بغير إذن زوجها (الحديث ٢٤٥٨) مختصراً، تحفة الأشراف (١٤٦٩٥).

رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فدعاه فقال: لم ضربته فقال: يعطي طعامي بغير أن أمره فقال: الأجر بينكما) هذا محمول على أن عميراً تصدق بشيء يظن أن مولاه يرضى به ولم يرض به مولاه، فلعمير أجر لأنه فعل شيئاً يعتقد طاعة بنية الطاعة، ولمولاه أجر لأن ماله تلف عليه، ومعنى الأجر بينكما: أي لكل منكما أجر، وليس المراد أن أجر نفس المال يتقاسمانه، وقد سبق بيان هذا قريباً، فهذا الذي ذكرته من تأويله هو المعتمد، وقد وقع في كلام بعضهم ما لا يرتضى من تفسيره. ١١٤/٧

قوله ﷺ: (لا تصم المرأة وبعلها شاهد إلا بإذنه) هذا محمول على صوم التطوع والمندوب الذي ليس له زمن معين، وهذا النهي للتحريم صرح به أصحابنا، وسببه أن الزوج له حق الاستمتاع بها في كل الأيام، وحقه فيه واجب على الفور، فلا يفوته بتطوع ولا بواجب على التراخي، فإن قيل فينبغي أن يجوز لها الصوم بغير إذنه، فإن أراد الاستمتاع بها كان له ذلك، ويفسد صومها، فالجواب أن صومها يمنع من الاستمتاع في العادة، لأنه يهيب انتهاك الصوم بالإفساد.

وقوله ﷺ: (وزوجها شاهد) أي مقيم في البلد، أما إذا كان مسافراً فلها الصوم، لأنه لا يتأتى منه الاستمتاع إذا لم تكن معه.

قوله ﷺ: (ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه) فيه إشارة إلى أنه لا يفتات على الزوج وغيره من مالكي البيوت وغيرها بالإذن في أملاكهم إلا بإذنه، وهذا محمول على ما لا يعلم رضا الزوج ونحوه به، فإن علمت المرأة ونحوها رضاه به جاز كما سبق في النفقة.

(١) في المطبوعة: فقال.

٢٨/٢٧ - باب: من جمع الصدقة وأعمال البر

٢٣٦٨ - ١/٨٥ - حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التُّجَيْبِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي الطَّاهِرِ -
 قَالًا / : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ نُودِيَ فِي الْجَنَّةِ: يَا
 عَبْدَ اللَّهِ! هَذَا خَيْرٌ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ
 الْجِهَادِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ، وَمَنْ كَانَ

ج ١٠
 ١/٦١

٢٣٦٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: الريان للصائمين (الحديث ١٨٩٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب:
 فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً» (الحديث ٣٦٦٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب
 المناقب، باب: في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما (الحديث ٣٦٧٤)، وأخرجه النسائي في كتاب:
 الصيام، باب: ذكر الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب في حديث أبي أمامة في فضل الصائم (الحديث ٢٢٣٧)،
 وأخرجه أيضاً في كتاب: الزكاة، باب: وجوب الزكاة (الحديث ٢٤٣٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الجهاد، باب:
 فضل من أنفق زوجين في سبيل الله عز وجل (الحديث ٣١٣٥)، تحفة الأشراف (١٢٢٧٩).

باب: فضل من ضم إلى الصدقة غيرها من أنواع البر

٢٣٦٨ - ٢٣٧١ - قوله ﷺ: (من أنفق زوجين في سبيل الله نودي في الجنة يا عبد الله هذا خير) قال ١١٥/٧
 القاضي: قال الهروي في تفسير هذا الحديث: قيل وما زوجان؟ فرسان أو عبدان أو بعيان، وقال ابن عرفة
 كل شيء قرن بصاحبه فهو زوج، يقال زوجت بين الإبل إذا قرنت ببعيراً ببعير، وقيل درهم ودينار أو درهم
 وثوب. قال: والزوج يقع على الاثنين ويقع على الواحد، وقيل إنما يقع على الواحد إذا كان معه آخر،
 ويقع لزوج أيضاً على الصنف وفسر بقوله تعالى: ﴿وكنتم أزواجاً ثلاثة﴾^(١) وقيل يحتمل أن يكون هذا
 الحديث في جميع أعمال البر من صلاتين أو صيام يومين، والمطلوب تشفيح صدقة بأخرى، والتنبيه على
 فضل الصدقة والنفقة في الطاعة، والاستكثار منها.

وقوله: (في سبيل الله) قيل هو على العموم في جميع وجوه الخير، وقيل هو مخصوص بالجهاد،
 والأول أصح وأظهر، هذا آخر كلام القاضي.

قوله ﷺ: (ونودي في الجنة يا عبد الله هذا خير) قيل معناه لك هنا خير وثواب وغبطة، وقيل معناه
 هذا الباب فيما نعتده خير لك من غيره من الأبواب، لكثرة ثوابه ونعيمه، فتعال فأدخل منه ولا بد من تقدير
 ما ذكرناه، أن كل مناد يعتقد ذلك الباب أفضل من غيره.

قوله ﷺ: (فمن كان من أهل الصلاة دعي من باب الصلاة) وذكر مثله في الصدقة والجهاد والصيام،
 قال العلماء: معناه من كان الغالب عليه في عمله وطاعته ذلك.

(١) سورة: الواقعة، الآية: ٧.

مِنْ أَهْلِ الصَّيَامِ ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الرِّيَانِ .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا عَلَيَّ أَحَدٍ يُدْعَى مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ / مِنْ ضُرُورَةٍ ، فَهَلْ يُدْعَى أَحَدٌ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « نَعَمْ ، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ » .

١٠ ج
ب/٦١

٢٣٦٩ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ ، وَالْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ : ابْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِإِسْنَادِ يُونُسَ ، وَمَعْنَى حَدِيثِهِ .

٢٣٧٠ - ٣/٨٦ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا شَبَابَةُ ، حَدَّثَنِي شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي / كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ دَعَاهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ ، كُلُّ خَزَنَةٍ بَابٍ : أَيُّ فُلٍ ! هَلُمَّ » . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! ذَلِكَ (١) الَّذِي لَا تَوَى عَلَيْهِ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ » .

١٠ ج
١/٦٢

٢٣٦٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي تقدم (الحديث ٢٣٦٨).

٢٣٧٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، والسير، باب: فضل النفقة في سبيل الله (الحديث ٢٨٤١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة (الحديث ٣٢١٦)، تحفة الأشراف (١٥٣٧٣).

قوله ﷺ في صاحب الصوم: (دعي من باب الريان) قال العلماء: سمي باب الريان تنيهاً على أن العطشان بالصوم في الهواجر سيروى، وعاقبته إليه، وهو مشتق من الري.

قوله ﷺ: (دعاه خزنة الجنة كل خزنة باب أي فل هلم) هكذا ضبطناه أي فل بضم اللام وهو المشهور، ولم يذكر القاضي وآخرون غيره، وضبطه بعضهم بإسكان اللام، والأول أصوب، قال القاضي: معناه أي فلان فرخم، ونقل إعراب الكلمة على إحدى اللغتين في الترخيم، قال: وقيل: فل لغة في فلان في غير النداء والترخيم.

قوله: (لا توى عليه) وهو بفتح المثناة فوق مقصور أي لا هلاك.

قوله ﷺ لأبي بكر رضي الله عنه: (إني لأرجو أن تكون منهم) فيه منقبة لأبي بكر رضي الله عنه، وفيه جواز الثناء على الإنسان في وجهه إذا لم يخف عليه فتنة بإعجاب وغيره والله أعلم.

(١) في المطبوعة: ذلك.

٢٣٧١ - ٤/٨٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - يَعْنِي: الْفَزَارِيُّ -، عَنْ يَزِيدَ - وَهُوَ: ابْنُ كَيْسَانَ -، عَنْ أَبِي حَازِمٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ صَائِمًا؟» قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَا، قَالَ: «فَمَنْ / تَبِعَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ جَنَازَةً؟» قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَا. قَالَ: «فَمَنْ أَطْعَمَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ مَسْكِينًا؟» قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَا، قَالَ: «فَمَنْ عَادَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ مَرِيضًا؟» قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا اجْتَمَعَنَ فِي امْرِئٍ، إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ».

١٠ ج
ب/٦٢

٢٩/٢٨ - باب: [الحث في الإنفاق، وكرهه الإحصاء]⁽²⁾

٢٣٧٢ - ١/٨٨ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ⁽³⁾ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْفِقِي -⁽⁴⁾ أَوْ أَنْفِجِي أَوْ أَنْضِحِي⁽⁴⁾ - وَلَا تَحْصِي، فَيُحْصِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ».

٢٣٧١ - أخرجه مسلم في كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه (الحديث ٦١٣٢)، تحفة الأشراف (١٣٤٤٥).

٢٣٧٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: التحريض على الصدقة والشفاعة فيها (الحديث ١٤٣٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الهبة، باب: هبة المرأة لغير زوجها وعقها إذا كان لها زوج (الحديث ٢٥٩٠) بنحوه، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: الإحصاء في الصدقة (الحديث ٢٥٤٩)، تحفة الأشراف (١٥٧٤٨).

قوله ﷺ: (من باب كذا ومن باب كذا) فذكر باب الصلاة والصدقة والصيام والجهاد، قال القاضي: ١١٧/٧ وقد جاء ذكر بقية أبواب الجنة الثمانية في حديث آخر في باب التوبة، وباب الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس، وباب الراضين، فهذه سبعة أبواب جاءت في الأحاديث، وجاء في حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، أنهم يدخلون من الباب الأيمن فلعله الباب الثامن. باب: الحث على الإنفاق وكرهه الإحصاء

٢٣٧٢ - ٢٣٧٥ - قوله ﷺ: (أنفقي وأنفجي وأنضح) أما أنفجي فيفتح الفاء ويحاء مهملة، وأما أنضح فيكسر الضاد، ومعنى أنفجي وأنضح أعطي، والنفع والنضح العطاء، ويطلق النضح أيضاً على الصب فلعله المراد هنا، ويكون أبلغ من النفع.

قوله ﷺ: (انفجي وأنضح وأنفقي ولا تحصي فيحصي الله عليك ولا توعي فيوعي الله عليك) معناه الحث على النفقة في الطاعة، والنهي عن الإمساك، والبخل، وعن أدخار المال في الوعاء. ١١٨/٧

(1) في المطبوعة: فقال.

(2) في المطبوعة: انفق ولا تحصي وتوعي.

(3-3) في المطبوعة: يعني: ابن غياث.

(4-4) في المطبوعة: أنضح أو أنفجي. بتقديم وتأخير.

٢٣٧٣ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، جَمِيعًا /
عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ عَبَادِ بْنِ حَمْرَةَ ،
وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ ، عَنْ أَسْمَاءَ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَنْفَجِي - أَوْ أَنْصَحِي ، أَوْ
أَنْفِجِي - وَلَا تُحْصِي ، فَيُحْصِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ ، وَلَا تُوعِي فَيُوعِي اللَّهُ عَلَيْكَ » .

١٠ ج
١/٦٣

٢٣٧٤ - ٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ عَبَادِ بْنِ حَمْرَةَ ،
عَنْ أَسْمَاءَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا نَحْوَ حَدِيثِهِمْ .

٢٣٧٥ - ٤/٨٩ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَهَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ
مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ : أَنَّ عَبَادَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، أَخْبَرَهُ /
عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ : أَنَّهَا جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَتْ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! لَيْسَ لِي شَيْءٌ إِلَّا مَا
أَدْخَلَ عَلَيَّ الزُّبَيْرُ ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ أَرْضَخَ مِمَّا يَدْخُلُ عَلَيَّ ؟ فَقَالَ : « اَرْضَخِي مَا اسْتَطَعْتِ ،
وَلَا تُوعِي فَيُوعِي اللَّهُ عَلَيْكَ » .

١٠ ج
١/٦٣

٢٣٧٣ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٥٧١٣) .

٢٣٧٤ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٥٧١٣) .

٢٣٧٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة فيما استطاع (الحديث ١٤٣٤)، وأخرجه النسائي في
كتاب: الإحصاء في الصدقة (الحديث ٢٥٥٠)، تحفة الأشراف (١٥٧١٤) .

قوله: (عن أسماء بنت أبي بكر أنها جاءت النبي ﷺ فقالت: يا نبي الله ليس لي من شيء إلا
ما أدخل علي الزبير فهل علي جناح أن أرضخ مما يدخل علي فقال: إرضخي ما أستطعت ولا توعي
فيوعي الله عليك) هذا محمول على ما أعطاه الزبير لنفسها بسبب نفقة وغيرها، أو مما هو ملك الزبير، ولا
يكره الصدقة منه، بل رضي بها على عادة غالب الناس، وقد سبق بيان هذه المسئلة قريباً.

قوله ﷺ: (إرضخي ما أستطعت) معناه مما يرضى به الزبير، وتقديره إن لك في الرضخ مراتب
مباحة بعضها فوق بعض، وكلها يرضاه الزبير، فأفعلي أعلاها، أو يكون معناه ما أستطعت مما هو ملك
لك.

وقوله ﷺ: (ولا تحصي فيحصي الله عليك ويوعي عليك) هو من باب مقابلة اللفظ باللفظ
للتجنيس، كما قال تعالى: ﴿ وَمَكْرُوهًا وَمَكْرُوهًا لِّلَّهِ ﴾^(١) ومعناه يمنعك كما منعت، ويقتر عليك كما قترت،
ويمسك فضله عنك كما أمسكته، وقيل معنى لا تحصي أي لا تعديه فتستكثريه فيكون سبباً لانقطاع
إنفاقك.

(١) سورة: آل عمران، الآية: ٥٤ .

٢٩/٣٠ - باب : الحث على الصدقة ولو بالقليل ، | ولا تمتنع من القليل لاحتقاره |
 ٢٣٧٦ - ١/٩٠ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ | ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ : « يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ ! لَا تَحْقِرْنَ جَارَةَ لِبَارْتِهَا ، وَلَوْ فَرَسِنَ شَاةً » .

٣٠/٣١ - باب : فضل إخفاء الصدقة

٢٣٧٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: لا تحقرن جارة لجارتها (الحديث ٦٠١٧)، تحفة الأشراف (١٤٣١٥).

باب : الحث على الصدقة ولو بالقليل ولا تمتنع من القليل لاحتقاره

٢٣٧٦ - قوله ﷺ: (لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة) قال أهل اللغة: هو بكسر الفاء والسين وهو ١١٩/٧ الظلف، قالوا: وأصله في الإبل، وهو فيها مثل القدم في الإنسان قالوا: ولا يقال إلا في الإبل، ومرادهم أصله مختص بالإبل، ويطلق على الغنم استعارة، وهذا النهي عن الاحتقار نهى للمعطية المهديّة، ومعناه لا تمتنع جارة من الصدقة، والهدية لجارتها، لاستقلالها وأحققارها الموجود عندها، بل تجود بما تيسر، وإن كان قليلاً كفرسن شاة، وهو خير من العدم، وقد قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾^(١) وقال النبي ﷺ: «اتقوا النار ولو بشق تمرة» قال القاضي: هذا التأويل هو الظاهر، وهو تأويل مالك لإدخاله هذا الحديث في باب الترغيب في الصدقة، قال: ويحتمل أن يكون نهياً للمعطاة عن الاحتقار.

قوله ﷺ: (يا نساء المسلمات) ذكر القاضي في إعرابه ثلاثة أوجه: أصحها وأشهرها نصب النساء وجر المسلمات على الإضافة، قال الباجي: وبهذا روينا عن جميع شيوخنا بالمشرق، وهو من باب إضافة الشيء إلى نفسه، والموصوف إلى صفته، والأعم إلى الأخص، كمسجد الجامع وجانب الغربي ولدار الآخرة، وهو عند الكوفيين جائز على ظاهره، وعند البصريين يقدرون فيه محذوفاً أي: مسجد المكان الجامع، وجانب المكان الغربي، ولدار الحياة الآخرة، وتقدر هنا يا نساء الأنفس المسلمات أو الجماعات المؤمنات، وقيل: تقديره يا فاضلات المؤمنات، كما يقال: هؤلاء رجال القوم أي: ساداتهم وأفاضلهم، والوجه الثاني: رفع النساء ورفع المسلمات أيضاً على معنى النداء والصفة أي: يا أيها النساء المسلمات، قال الباجي: وهكذا يرويه أهل بلدنا، والوجه الثالث: رفع نساء وكسر التاء من المسلمات على أنه منصوب على الصفة على الموضوع، كما يقال يا زيد العاقل برفع زيد ونصب العاقل والله أعلم.

باب : فضل إخفاء الصدقة

(١) سورة: الزلزلة، الآية: ٧.

٢٣٧٧ - ١/٩١ - حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ / ، قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، أَخْبَرَنِي حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ : الْإِمَامُ الْعَادِلُ ، وَشَابٌ نَشَأَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا

٢٣٧٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، وفضل المساجد (الحديث ٦٦٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة باليمين (الحديث ١٤٢٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الرقاق، باب: البكاء من خشية الله عز وجل (الحديث ٦٤٧٩) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الحدود، باب: فضل من ترك الفواحش (الحديث ٦٨٠٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزهد، باب: ما جاء في الحب في الله (الحديث ٢٣٩١) و(الحديث ٢٣٩١) تعليقاً، تحفة الأشراف (١٢٢٦٤).

١٢٠/٧ ٢٣٧٧ - ٢٣٧٨ - قوله ﷺ: (سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله) قال القاضي: إضافة الظل إلى الله تعالى إضافة ملك، وكل ظل فهو لله. وملكه وخلقه وسلطانه، والمراد هنا ظل العرش كما جاء في حديث آخر مبيناً، والمراد يوم القيامة إذا قام الناس لرب العالمين، وندت منهم الشمس وأشدت عليهم حرها، وأخذهم العرق ولا ظل هناك لشيء إلا للعرش، وقد يراد به هنا ظل الجنة، وهو نعيمها والكون فيها، كما قال تعالى: ﴿وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾^(١) قال ابن دينار: المراد بالظل هنا الكرامة والكنف والكف من المكراه في ذلك الموقف، قال: وليس المراد ظل الشمس، قال القاضي: وما قاله معلوم في اللسان، يقال فلان في ظل فلان أي في كنفه وحمايته، قال: وهذا أولى الأقوال، وتكون إضافته إلى العرش لأنه مكان التقريب والكرامة، وإلا فالشمس وسائر العالم تحت العرش وفي ظله.

قوله ﷺ: (الإمام العادل) قال القاضي: هو كل من إليه نظر في شيء من مصالح المسلمين، من الولاية، والحكام، وبدأ به لكثرة مصالحه وعموم نفعه، ووقع في أكثر النسخ الإمام العادل، وفي بعضها الإمام العدل، وهما صحيحان.

قوله ﷺ: (وشاب نشأ بعبادة الله) هكذا هو في جميع النسخ نشأ بعبادة الله، والمشهور في روايات هذا الحديث نشأ في عبادة الله، وكلاهما صحيح، ومعنى رواية الباء نشأ متلبساً للعبادة أو مصاحباً لها أو ملتصقاً بها.

قوله ﷺ: (ورجل قلبه معلق في المساجد) هكذا هو في النسخ كلها في المساجد، وفي غير هذه الرواية «بالمساجد» ووقع في هذه الرواية في أكثر النسخ: (معلق في المساجد) وفي بعضها متعلق بالتاء، وكلاهما صحيح، ومعناه شديد الحب لها والملازمة للجماعة فيها، وليس معناه دوام القعود في المسجد.

(١) سورة: النساء، الآية: ٥٧.

في الله ، اجتمعاً عليه وتفرقاً عليه ، ورجلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ ، فَقَالَ : إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ^(١) شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ^(١) ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ /

ج ١٠
ب/٦٤

قوله ﷺ: (ورجلان تحاببا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه) معناه اجتمعا على حب الله وأتفرقا على حب الله أي كان سبب اجتماعهما حب الله، وأستمرتا على ذلك حتى تفرقا من مجلسهما، وهما صادقان في حب كل واحد منهما صاحبه لله تعالى حال اجتماعهما وأتفرقا، وفي هذا الحديث، الحث على التحابب في الله وبيان عظم فضله، وهو من المهمات، فإن الحب في الله والبغض في الله من الإيمان، وهو بحمد الله كثير يوفق له أكثر الناس أو من وفق له.

١٢١/٧

قوله ﷺ: (ورجل دعت امرأة ذات منصب وجمال فقال: إني أخاف الله) قال القاضي: يحتمل قوله أخاف الله باللسان، ويحتمل قوله في قلبه ليزجر نفسه، وخص ذات المنصب والجمال لكثرة الرغبة فيها وعسر حصولها، وهي جامعة للمنصب والجمال، لا سيما وهي داعية إلى نفسها طالبة لذلك قد أغنت عن مشاق التوصل إلى مراودة ونحوها، فالصبر عنها لخوف الله تعالى، وقد دعت إلى نفسها مع جمعها المنصب والجمال من أكمل المراتب وأعظم الطاعات، فرتب الله تعالى عليه أن يظله في ظله، وذات المنصب هي ذات الحسب والنسب الشريف، ومعنى دعت أي دعت إلى الزنا بها، هذا هو الصواب في معناه، وذكر القاضي فيه احتمالين أصحهما: هذا، والثاني: أنه يحتمل أنها دعت لنكاحها فخاف العجز عن القيام بحقها، أو أن الخوف من الله تعالى شغله عن لذات الدنيا وشهواتها.

قوله ﷺ: (ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله) هكذا وقع في جميع نسخ مسلم في بلادنا وغيرها، وكذا نقله القاضي عن جميع روايات نسخ مسلم لا تعلم يمينه ما تنفق شماله، والصحيح المعروف حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، هكذا رواه مالك في الموطأ والبخاري في صحيحه وغيرهما من الأئمة، وهو وجه الكلام، لأن المعروف في النفقة فعلها باليمين، قال القاضي: ويشبه أن يكون الوهم فيها من الناقلين عن مسلم لا من مسلم، بدليل إدخاله بعده حديث مالك رحمه الله، وقال بمثل حديث عبيد وبين الخلاف في قوله: (وقال رجل معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود) فلو كان ما رواه مخالفاً لرواية مالك لنبه عليه كما نبه على هذا، وفي هذا الحديث فضل صدقة السر، قال العلماء: وهذا في صدقة التطوع، فالسر فيها أفضل لأنه أقرب إلى الإخلاص وأبعد من الرياء، وأما الزكاة الواجبة فإعلانها أفضل، وهكذا حكم الصلاة فإعلان فرائضها أفضل، وإسرار نوافلها أفضل؛ لقوله ﷺ: «أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة».

قال العلماء: وذكر اليمين والشمال مبالغة في الإخفاء والاستتار بالصدقة، وضرب المثل بهما لقرب اليمين من الشمال وملازمتها لها، ومعناه لو قدرت الشمال رجلاً متيقظاً لما علم صدقة اليمين لمبالغته في الإخفاء، ونقل القاضي عن بعضهم أن المراد من عن يمينه وشماله من الناس، والصواب الأول.

(1-1) في المطبوعة: يمينه ما تنفق شماله.

خَالِيًا، ففَاضَتْ عَيْنَاهُ .

٢٣٧٨ - ٢/٠٠٠ - | و | حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ - أَوْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -؛ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمَثَلِ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَقَالَ: « وَرَجُلٌ مُعَلَّقٌ بِالْمَسْجِدِ، إِذَا خَرَجَ مِنْهُ حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهِ . »

٣٢/٣١ - باب: | بيان أن أفضل الصدقة | صدقة الصحيح الشحيح

٢٣٧٩ - ١/٩٢ - | حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: (١) أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ؟ فَقَالَ: « أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَاحِبُ شَحِيحٍ شَحِيحٍ، تَخْشَى الْفَقْرَ وَتَأْمَلُ الْغِنَى /، وَلَا تُنْهَلِ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحَلْقُومَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، أَلَا وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ . »

ج ١٠
١/٦٥

٢٣٧٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٣٧٧).

٢٣٧٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: فضل صدقة الصحيح الشحيح (الحديث ١٤١٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الوصايا، باب: الصدقة عند الموت (الحديث ٢٧٤٨)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الوصايا، =

١٢٢/٧ قوله ﷺ: (ورجل ذكر الله تعالى خالياً ففاضت عيناه) فيه فضيلة البكاء من خشية الله تعالى وفضل طاعة السر لكمال الإخلاص فيها.

باب: | بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الشحيح

٢٣٧٩ - ٢٣٨١ - قوله: (يا رسول الله أي الصدقة أعظم فقال: أن تصدق وأنت صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا ألا وقد كان لفلان) قال الخطابي: الشح أعم من البخل، وكان الشح جنس والبخل نوع، وأكثر ما يقال البخل في أفراد الأمور، والشح عام كالوصف للآزم، وما هو من قبل الطبع، قال: فمعنى الحديث أن الشح غالب في حال الصحة، فإذا سمح فيها وتصدق كان أصدق في نيته وأعظم لأجره، بخلاف من أشرف على الموت وآيس من الحياة ورأى مصير المال لغيره، فإن صدقته حينئذٍ ناقصة بالنسبة إلى حالة الصحة، والشح رجاء البقاء وخوف الفقر وتأمل الغنى بضم الميم أي تطمع به، ومعنى بلغت الحلقوم بلغت الروح، والمراد قاربت بلوغ الحلقوم، إذ لو بلغت حقيقة، لم تصح وصيته ولا صدقته ولا شيء من تصرفاته باتفاق الفقهاء.

وقوله ﷺ: (لفلان كذا ولفلان كذا ألا وقد كان لفلان) قال الخطابي: المراد به الوارث، وقال غيره:

(1-1) في المطبوعة: أتى رسول الله ﷺ رجل.

٢٣٨٠ - ٢/٩٣ - | وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير، قالاً: حدثنا ابن فضيل عن عمارة، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! أي الصدقة أعظم أجراً؟ فقال: «أما وأبيك لتبأنه: أن تصدق وأنت صحيح شحيح، تخشى الفقر وتأمل البقاء، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت: لفلان كذا، ولفلان كذا، وقد كان لفلان».

٢٣٨١ - ٣/٠٠٠ - وحدثنا أبو كامل الجحدري، حدثنا عبد الواحد، حدثنا عمارة بن / ج ١٠ / ب ٦٥
القعقاع، بهذا الإسناد، نحو حديث جرير، غير أنه قال: أي الصدقة أفضل.

٣٣/٣٢ - باب: | بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى،

| وأن اليد العليا هي المنفقة، وأن السفلى هي الآخذة |

٢٣٨٢ - ١/٩٤ - وحدثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس، فيما قرىء عليه، عن نافع، عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ قال، وهو على المنبر، وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسألة: «اليد العليا خير من اليد السفلى، واليد العليا المنفقة، والسفلى السائلة».

= باب: ما جاء في كراهية الإضرار في الوصية (الحديث ٢٨٦٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: أي الصدقة أفضل (الحديث ٢٥٤١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الوصايا، باب: الكراهية في تأخير الوصية (الحديث ٣٦١٣)، تحفة الأشراف (١٤٩٠٠).

٢٣٨٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٣٧٩).

٢٣٨١ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٣٧٩).

٢٣٨٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: لا صدقة إلا عن ظهر غنى (الحديث ١٤٢٩)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: في الاستعفاف (الحديث ١٦٤٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: اليد السفلى (الحديث ٢٥٣٢)، تحفة الأشراف (٨٣٣٧).

المراد به سبق القضاء به للموصى له، ويحتمل أن يكون المعنى أنه قد خرج عن تصرفه، وكمال ملكه ١٢٣/٧ وأستقلاله بما شاء من التصرف، فليس له في وصيته كبير ثواب بالنسبة إلى صدقة الصحيح الشحيح.

قوله ﷺ: (أما وأبيك لتبأنه) قد يقال حلف بأبيه، وقد نهى عن الحلف بغير الله وعن الحلف بالآباء؟ والجواب أن النهي عن اليمين بغير الله لمن تعمد، وهذه اللفظة الواقعة في الحديث تجري على اللسان من غير تعمد، فلا تكون يمينا ولا منهيًا عنها كما سبق بيانه في كتاب الإيمان.

باب: | بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى وأن اليد العليا

هي المنفقة وأن السفلى هي الآخذة

٢٣٨٢ - ٢٣٨٥ - قوله ﷺ في الصدقة: (اليد العليا خير من اليد السفلى واليد العليا المنفقة والسفلى

٢٣٨٣ - ٢/٩٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ، قَالَ ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ / يُحَدِّثُ: أَنَّ حَكِيمَ بْنَ جَزَامٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ - أَوْ خَيْرُ الصَّدَقَةِ - عَنْ ظَهْرِ غِنًى، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ» .

٢٣٨٤ - ٣/٩٦ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ

١٠ ج
١/٦٦

٢٣٨٣ - أخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: أي الصدقة أفضل (الحديث ٢٥٤٢)، تحفة الأشراف (٣٤٣٥) .

٢٣٨٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: الاستغفار عن المسألة (الحديث ١٤٧٢) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الوصايا، باب: تأويل قوله تعالى ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين﴾ (الحديث ٢٧٥٠)، مطولاً وأخرجه أيضاً في كتاب: فرض الخمس، باب: ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفه قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه (الحديث ٣١٤٣) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الرقاق، باب: قول النبي ﷺ هذا المال خضره حلوه (الحديث ٦٤٤١)، وأخرجه الترمذي في كتاب صفة القيامة، باب: ٢٩ (الحديث ٢٤٦٣) مطولاً، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: اليد العليا (الحديث ٢٥٣٠)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: مسألة الرجل في أمر لا بد له منه (الحديث ٢٦٠١) و(الحديث ٢٦٠٢)، تحفة الأشراف (٣٤٢٦) .

١٢٤/٧ السائلة) هكذا وقع في صحيح البخاري ومسلم العليا المنفقة من الإنفاق، وكذا ذكره أبو داود عن أكثر الرواة، قال: ورواه عبد الوارث عن أيوب عن نافع عن ابن عمر: العليا المتعفة بالعين من العفة، ورجح الخطابي هذه الرواية، قال: لأن السياق في ذكر المسألة والتعفف عنها. والصحيح الرواية الأولى، ويحتمل صحة الروایتين، فالمنفقة أعلى من السائلة والمتعفة أعلى من السائلة، وفي هذا الحديث الحث على الإنفاق في وجوه الطاعات، وفيه دليل لمذهب الجمهور أن اليد العليا هي المنفقة، وقال الخطابي: المتعفة كما سبق، وقال غيره: العليا الأخذة والسفلى المانعة، حكاه القاضي والله أعلم، والمراد بالعلو علو الفضل والمجد ونيل الثواب.

قوله ﷺ: (وخير الصدقة عن ظهر غنى) معناه أفضل الصدقة ما بقي صاحبها بعدها مستغنياً بما بقي معه، وتقديره أفضل الصدقة ما أبقت بعدها غنى يعتمده صاحبها، ويستظهر به على مصالحه وحوائجه، وإنما كانت هذه أفضل الصدقة بالنسبة إلى من تصدق بجميع ماله، لأن من تصدق بالجميع يندم غالباً، أو قد يندم إذا احتاج، ويود أنه لم يتصدق، بخلاف من بقي بعدها مستغنياً فإنه لا يندم عليها، بل يسر بها، وقد اختلف العلماء في الصدقة بجميع ماله، فمذهبنا أنه مستحب لمن لا دين عليه ولا له عيال لا يصبرون، بشرط أن يكون ممن يصبر على الإضاعة والفقر، فإن لم تجتمع هذه الشروط فهو مكروه. قال القاضي: جوز جمهور العلماء وأئمة الأمصار الصدقة بجميع ماله، وقيل يرد جميعها وهو مروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقيل ينفذ في الثلث هو مذهب أهل الشام، وقيل: إن زاد على النصف ردت الزيادة، وهو محكي عن مكحول، قال أبو جعفر والطبري: ومع جوازه فالمستحب أن لا يفعله وأن يقتصر على الثلث.

قوله ﷺ: (وابدأ بمن تعول) فيه تقديم نفقة نفسه وعياله، لأنها منحصرة فيه بخلاف نفقة غيرهم،

الزُّهْرِيُّ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدٍ ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْطَانِي ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي ، ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِطَيْبِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ / لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى » .

ج ١٠
ب ٦٦

٢٣٨٥ - ٤/٩٧ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُوسُفَ ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا شَدَّادٌ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا ابْنَ آدَمَ ! إِنَّكَ أَنْ تَبَدَّلَ الْفَضْلَ خَيْرٌ لَكَ ، وَأَنْ تُمَسِكَهُ شَرٌّ لَكَ ، وَلَا تَلَامُ عَلَى كِفَافٍ ، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى » .

٢٣٨٥ - أخرجه الترمذي في كتاب: الزهد، باب: منه (الحديث ٢٣٤٣)، تحفة الأشراف (٤٨٧٩).

١٢٥/٧

وفيه الابتداء بالأهم فالأهم في الأمور الشرعية.

قوله ﷺ: (إن هذا المال خضرة حلوة) شبهه في الرغبة فيه والميل إليه وحرص النفوس عليه بالفاكهة الخضراء الحلوة المستلذة، فإن الأخضر مرغوب فيه على أنفراده، والحلو كذلك على أنفراده. فاجتماعهما أشد، وفيه إشارة إلى عدم بقاءه، لأن الخضروات لا تبقى ولا تتراد للبقاء والله أعلم.

قوله ﷺ: (فمن أخذه بطيب نفس بورك له فيه ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه وكان كالذي يأكل ولا يشبع) قال العلماء: اشرف النفس تطلعها إليه وتعرضها له وطمعها فيه، وأما طيب النفس فذكر القاضي فيه احتمالين أظهرهما أنه عائد على الآخذ، ومعناه من أخذه بغير سؤال ولا إشراف وتطلع بورك له فيه، والثاني أنه عائد إلى الدافع، ومعناه من أخذه ممن يدفع منشراحاً بدفعه إليه طيب النفس، لا بسؤال أضطره إليه أو نحوه مما لا تطيب معه نفس الدافع.

وأما قوله ﷺ: (كالذي يأكل ولا يشبع) فقيل: هو الذي به داء لا يشبع بسببه، وقيل: يحتمل أن المراد التشبيه بالبهيمة الراعية، وفي هذا الحديث وما قبله وما بعده الحث على التعفف، والقناعة، والرضا بما تيسر في عفاف وإن كان قليلاً، والإجمال في الكسب، وأنه لا يغتر الإنسان بكثرة ما يحصل له بإشراف ونحوه، فإنه لا يبارك له فيه، وهو قريب من قول الله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيَرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾^(١).

١٢٦/٧

قوله ﷺ: (يا ابن آدم إنك أن تبذل الفضل خير لك وأن تمسكه شر لك ولا تلام على كفاف) هو بفتح همزة أن، ومعناه إن بذلت الفاضل عن حاجتك وحاجة عيالك فهو خير لك لبقاء ثوابه، وإن أمسكته فهو شر لك، لأنه إن أمسك عن الواجب استحق العقاب عليه، وإن أمسك عن المندوب فقد نقص ثوابه، وفوت

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٧٦.

باب: ٣٤/٣٣ - [النهى]^(١) عن المسألة

٢٣٨٦ - ١/٩٨ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ ، أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ ، حَدَّثَنِي / رَبِيعَةُ بْنُ يَزِيدَ الدَّمَشْقِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ الْيَحْصَبِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ : إِيَّاكُمْ وَأَحَادِيثَ : إِلَّا حَدِيثًا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ ، فَإِنَّ عُمَرَ كَانَ يُخِيفُ النَّاسَ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ : « مَنْ يَرِدِ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا يُفْقَهُهُ فِي الدِّينِ » وَسَمِعْتُ

ع ١٠
١/٦٧

٢٣٨٦ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١١٤٢٢).

مصلحة نفسه في آخرته، وهذا كله شر. ومعنى لا تلام على كفاف أن قدر الحاجة لا لوم على صاحبه، وهذا إذا لم يتوجه في الكفاف حق شرعي، كمن كان له نصاب زكوي، ووجبت الزكاة بشروطها وهو محتاج إلى ذلك النصاب لكفافه، وجب عليه إخراج الزكاة ويحصل كفايته من جهة مباحة، ومعنى إبدأ بمن تعول أن العيال والقرابة أحق من الأجانب وقد سبق.

باب: النهي عن المسألة

٢٣٨٦ - ٢٤٠٠ - مقصود الباب وأحاديثه النهي عن السؤال، وأتفق العلماء عليه إذا لم تكن ضرورة، وأختلف أصحابنا في مسألة القادر على الكسب على وجهين أصحهما: أنها حرام لظاهر الأحاديث، والثاني حلال مع الكراهة بثلاث شروط: أن لا يذل نفسه، ولا يلح في السؤال، ولا يؤدي المسؤول، فإن فقد أحد هذه الشروط فهي حرام بالاتفاق والله أعلم.

قوله: (عن عبد الله بن عامر اليحصبي) هو أحد القراء السبعة، وهو بضم الصاد وفتحها، منسوب إلى بني يحصب.

قوله: (سمعت معاوية يقول إياكم وأحاديث إلا حديثاً كان في عهد عمر فإن عمر كان يخيف الناس في الله) هكذا هو في أكثر النسخ: وأحاديث، وفي بعضها: والأحاديث وهما صحيحان، ومراد معاوية النهي عن الإكثار من الأحاديث بغير تثبت، لما شاع في زمنه من التحدث عن أهل الكتاب، وما وجد في كتبهم حين فتحت بلدانهم، وأمرهم بالرجوع في الأحاديث إلى ما كان في زمن عمر رضي الله عنه لضبطه الأمر، وشدته فيه، وخوف الناس من سطوته، ومنعه الناس من المسارعة إلى الأحاديث وطلبه الشهادة على ذلك حتى آسست الأحاديث وأشتهرت السنن.

قوله ﷺ: (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) فيه فضيلة العلم والتفقه في الدين، والحث عليه، وسببه أنه قائد إلى تقوى الله تعالى.

(1) في المخطوطة: التعفف.

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « إِنَّمَا أَنَا خَازِنٌ ، فَمَنْ أَعْطَيْتُهُ عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ ، فَيُبَارِكُ لَهُ فِيهِ ، وَمَنْ أَعْطَيْتُهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ وَشَرِّهِ ، كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ » .

٢٣٨٧ - ٢/٩٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ / ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ وَهَبٍ ، عَنْ أَبِي سُهَيْبٍ ، عَنْ أَخِيهِ هَمَّامٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تُلْحِفُوا فِي الْمَسْأَلَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا ، فَتُخْرِجَ لَهُ مَسْأَلَتَهُ مِنِّي شَيْئًا ، وَأَنَا لَهُ كَارِهِ ، فَيُبَارِكُ لَهُ فِيهَا أَعْطَيْتُهُ » .

٢٣٨٨ - ٣/١٠٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، وَحَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ مُنْبِهٍ - وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فِي دَارِهِ بِصَنْعَاءَ فَأَطْعَمَنِي مِنْ جَوْزَةٍ فِي دَارِهِ - عَنْ أَخِيهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ .

٢٣٨٩ - ٤/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو وَهَبٍ / ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ : سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ ، وَهُوَ حَاطِبٌ^(١) يَقُولُ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَيُعْطِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ » .

٢٣٨٧ - أخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: الإلحاف في المسألة (الحديث ٢٥٩٢)، تحفة الأشراف (١١٤٤٦).

٢٣٨٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٣٨٧).

٢٣٨٩ - أخرجه البخاري في كتاب: العلم، باب: من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين (الحديث ٧١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبي ﷺ لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق وهم أهل العلم (الحديث ٧٣١٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب: فرض الخمس، باب: قول الله تعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خَمْسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ (الحديث ٣١١٦)، تحفة الأشراف (١١٤٠٩).

قوله ﷺ: (إنما أنا خازن) وفي الرواية الأخرى: (وإنما أنا قاسم ويعطي الله) معناه: أن المعطي ١٢٨/٧ حقيقة هو الله تعالى، ولست أنا معطياً، وإنما أنا خازن على ما عندي، ثم أقسم ما أمرت بقسمته على حسب ما أمرت به، فالأمور كلها بمشيئة الله تعالى وتقديره، والإنسان مصرف مروبوب.

قوله ﷺ: (لا تلحفوا في المسئلة) هكذا هو في بعض الأصول: في المسئلة بالفاء، وفي بعضها بالباء وكلاهما صحيح، والإلحاف الإلحاح.

(١) في المطبوعة: يخطب.

٣٤/٣٥ - باب : المسكين الذي لا يجد غنى ، ولا | يفطن له فيتصدق عليه ^(١)

٢٣٩٠ - ١/١٠١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ - يَعْنِي الْجَزَائِيَّ - ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَيْسَ الْمِسْكِينُ بِهَذَا الطَّوْفِ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ ، فَتَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ ، وَالتَّمْرَةُ / وَالتَّمْرَتَانِ » ، قَالُوا : فَمَا الْمِسْكِينُ ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ . وَلَا يُفْطِنُ لَهُ ، فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَسْأَلُ النَّاسَ شَيْئًا » .

ج ١٠
ب/٦٨

٢٣٩١ - ٢/١٠٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمَةَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ : ابْنُ جَعْفَرٍ - أَخْبَرَنِي شَرِيكٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَيْسَ الْمِسْكِينُ بِالَّذِي تَرُدُّهُ التَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ ، وَلَا اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ ، إِنَّمَا الْمِسْكِينُ الْمُتَعَفِّفُ . اقْرَأُوا إِنْ شِئْتُمْ : ﴿ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ ^(٢) » .

٢٣٩٢ - ٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ / أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنِي شَرِيكٌ ، أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ ، أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا

ج ١٠
١/٦٩

٢٣٩٠ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٣٩٠٠).

٢٣٩١ - أخرجه البخاري في كتاب: التفسير، باب: لا يسألون الناس إلحافاً (الحديث ٤٥٣٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: تفسير المسكين (الحديث ٢٥٧٠)، تحفة الأشراف (١٤٢٢١).

٢٣٩٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٣٩١).

قوله ﷺ: (ليس المسكين هذا الطواف) إلى قوله ﷺ في المسكين: (الذي لا يجد غنى يغنيه) إلى آخره، معناه: المسكين الكامل المسكنة الذي هو أحق بالصدقة وأحوج إليها، ليس هو هذا الطواف، بل هو الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن له، ولا يسأل الناس وليس معناه نفي أصل المسكنة عن الطواف، بل معناه نفي كمال المسكنة كقوله تعالى: ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر﴾ ^(١) إلى آخر الآية.

قوله: (قالوا: فما المسكين) هكذا هو في الأصول كلها فما المسكين وهو صحيح، لأن ما تأتي كثيراً لصفات من يعقل كقوله تعالى: ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ ^(٢).

١٢٩/٧

(١) سورة: البقرة، الآية: ١٧٧.

(١) في المخطوطة: فيسأل الناس.

(٢) سورة: النساء، الآية: ٣.

(٢) سورة: البقرة، الآية: ٢٧٣.

هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ .

| ٣٦/٣٥ - باب : كراهة المسألة للناس | .

٢٣٩٣ - ١/١٠٣ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ ، أَخِي الزُّهْرِيِّ ، عَنْ حَمَزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تَزَالُ الْمَسْأَلَةُ بِأَحَدِكُمْ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ ، وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مَرْعَةٌ لَحْمٍ » .

ج ١٠
ب/٦٩

٢٣٩٤ - ٢/٠٠٠ - | وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ / ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَخِي الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ « مَرْعَةٌ » .

٢٣٩٥ - ٣/١٠٤ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ ، عَنْ حَمَزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ ، حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ | وَ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مَرْعَةٌ لَحْمٍ » .

٢٣٩٦ - ٤/١٠٥ - وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، وَوَأَصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقُعْقَاعِ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ / تَكَثَّرًا ، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا ، فَلْيَسْتَقِلْ أَوْ لِيَسْتَكْثِرْ » .

ج ١٠
ب/٧٠

٢٣٩٣ - أخرجه البخاري في كتاب : الزكاة ، باب : من سأل الناس تكثرًا (الحديث ١٤٧٤) ، وأخرجه النسائي في كتاب : الزكاة ، باب : المسألة (الحديث ٢٥٨٤) ، تحفة الأشراف (٦٧٠٢) .

٢٣٩٤ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٣٩٣) .

٢٣٩٥ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٣٩٣) .

٢٣٩٦ - أخرجه ابن ماجه في كتاب : الزكاة ، باب : من سأل عن ظهر غنى (الحديث ١٨٣٨) ، تحفة الأشراف (١٤٩١٠) .

قوله ﷺ : (لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقى الله وليس في وجهه مزعة لحم) بضم الميم وإسكان الزاي ، أي : قطعة ، قال القاضي : قيل معناه يأتي يوم القيامة ذليلاً ساقطاً لا وجه له عند الله ، وقيل هو على ظاهره . فيحشر ، ووجهه عظم لا لحم عليه ، عقوبة له وعلامة له بذنبه حين طلب وسأل بوجهه ، كما جاءت الأحاديث الأخر بالعقوبات في الأعضاء التي كانت بها المعاصي ، وهذا فيمن سأل لغير ضرورة سؤلاً منهياً عنه وأكثر منه ، كما في الرواية الأخرى من سأل تكثرًا والله أعلم .

قوله ﷺ : (من سأل الناس أموالهم تكثرًا وإنما يسأل جمرًا فليستقل أو ليستكش) قال القاضي : معناه ١٣٠/٧

٢٣٩٧ - ٥/١٠٦ - حَدَّثَنِي هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ بَيَانَ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَأَنْ يَغْدُوَ أَحَدُكُمْ فَيَحْطَبَ عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَتَصَدَّقَ بِهِ وَيَسْتَغْنِيَ بِهِ مِنَ النَّاسِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا، أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ ذَلِكَ، بِأَنَّ^(١) الْيَدَ الْعُلْيَا أَفْضَلُ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ».

٢٣٩٨ - ٦/١٠٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ فَقَالَ: / قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ! لَأَنْ يَغْدُوَ أَحَدُكُمْ فَيَحْطَبَ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعَهُ»، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ بَيَانَ.

ج ١٠
ب ٧٠

٢٣٩٩ - ٧/١٠٧ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا^(٢) ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَنْ يَحْتَزِمَ أَحَدُكُمْ حُرْمَةً مِنْ حَطَبٍ، فَيَحْمِلَهَا عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعَهَا، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا، يُعْطِيهِ أَوْ يَمْنَعُهُ».

٢٣٩٧ - أخرج الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في النهي عن المسألة (الحديث ٦٨٠)، تحفة الأشراف (١٤٢٩٣).

٢٣٩٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٣٩٧).

٢٣٩٩ - أخرج البخاري في كتاب: البيوع، باب: كسب الرجل وعمله بيده (الحديث ٢٠٧٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المساقاة، باب: بيع الحطب والكلأ (الحديث ٢٣٧٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: المسألة (الحديث ٢٥٨٣)، تحفة الأشراف (١٢٩٣٠).

أنه يعاقب بالنار، ويحتمل أن يكون على ظاهره، وأن الذي يأخذه يصير جماً يكوى به، كما ثبت في مانع الزكاة.

قوله ﷺ: (لأن يغدو أحدكم فيحطب على ظهره فيتصدق به ويستغني به من الناس خير من أن يسأل رجلاً) فيه الحث على الصدقة، والأكل من عمل يده، والاكْتِسَابُ بالمباحات كالحطب والحشيش النابتين في موات^(١)، وهكذا وقع في الأصول فيحطب بغير تاء بين الحاء والطاء في الموضعين وهو صحيح، ١٣١/٧ وهكذا أيضاً في النسخ ويستغني به من الناس بالميم، وفي نادر منها عن الناس بالعين وكلاهما صحيح، والأول محمول على الثاني.

(١) في المطبوعة: فإن.

(١) الموات: الأرض التي لا يستغلها إنسان ولا تصلح فيها الزراعة.

(٢) في المطبوعة: حدثنا.

ج ١٠
ب ١/٧١

٢٤٠٠ - ٨/١٠٨ - وحدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي / ، وسلمة بن شبيب - قال سلمة : حدثنا ، وقال الدارمي : أخبرنا مروان ، وهو : ابن محمد الدمشقي - ، حدثنا سعيد - وهو : ابن عبد العزيز - عن ربيعة بن يزيد ، عن أبي إدريس الخولاني ، عن أبي مسلم الخولاني ، قال : حدثني الحبيب الأمين ، أما هو فحبيب إلي ، وأما هو عندي ، فأمين ، عوف ابن مالك الأشجعي ، قال : كنا عند رسول الله ﷺ ، يسعة أو ثمانية أو سبعة ، فقال : « ألا تبايعون رسول الله ﷺ ؟ » وكنا حديث عهد ببيعة ، فقلنا : قد بايعناك يا رسول الله ! ثم قال / : « ألا تبايعون رسول الله ﷺ ؟ » فقلنا : قد بايعناك يا رسول الله ! ثم قال : « ألا تبايعون رسول الله ؟ » قال فبسطنا أيدينا وقلنا : قد بايعناك يا رسول الله ! فعلام تبايعك ؟ قال : « على أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ، والصلوات الخمس ، وتطيعوا - وأسر كلمة خفية - ولا تسألوا الناس شيئاً » فلقد رأيت بعض أولئك النفر يسقط سوط أحدهم ، فما يسأل أحداً يناوله إياه .

ج ١٠
ب ١/٧١

٣٧/٣٦ - باب : من تحل له المسألة

٢٤٠٠ - أخرجه أبو داود في كتاب : الزكاة ، باب : كراهية المسألة (الحدِيث ١٦٤٢) ، وأخرجه النسائي في كتاب : الصلاة ، باب : البيعة على الصلوات الخمس (الحدِيث ٤٥٩) مختصراً ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : الجهاد ، باب : البيعة (الحدِيث ٢٨٦٧) ، تحفة الأشراف (١٠٩١٩) .

قوله : (عن أبي إدريس الخولاني عن أبي مسلم الخولاني) اسم أبي إدريس عابد الله ابن عبد الله ، واسم أبي مسلم عبد الله بن ثوب بضم المثلة وفتح الواو وبعدها موحدة ، ويقال ابن ثوب بفتح التاء وتخفيف الواو ، ويقال ابن أثوب ، ويقال ابن عبد الله ، ويقال ابن عوف ، ويقال ابن مسلم ، ويقال اسمه يعقوب بن عوف ، وهو مشهور بالزهد والكرامات الظاهرة والمحاسن الباهرة ، أسلم في زمن النبي ﷺ ، وألقاه الأسود العنسي في النار فلم يحترق فتركه ، فجاء مهاجراً إلى رسول الله ﷺ ، فتوفي النبي ﷺ وهو في الطريق ، فجاء إلى المدينة فلقى أبا بكر الصديق وعمر وغيرهما من كبار الصحابة رضي الله عنهم ، هذا هو الصواب المعروف ، ولا خلاف فيه بين العلماء .

وأما قول السمعاني في الأنساب أنه أسلم في زمن معاوية ، فغلط باتفاق أهل العلم من المحدثين وأصحاب التواريخ والمغازي والسير وغيرهم والله أعلم .

قوله : (فلقد رأيت أولئك النفر يسقط سوط أحدهم فما يسأل أحداً يناوله إياه) فيه التمسك بالعموم لأنهم نهوا عن السؤال فحملوه على عمومهم ، وفيه الحث على التنزيه عن جميع ما يسمى سؤالاً وإن كان حقيراً والله أعلم .

١٣٢/٧

باب : من تحل له المسألة .

٢٤٠١ - ١/١٠٩ - حَدَّثَنِي^(١) يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هَرُونَ / بْنِ رِيَابٍ، حَدَّثَنِي كِنَانَةُ بْنُ نُعَيْمٍ الْعَدَوِيُّ عَنْ قَيْصَةَ بْنِ مُخَارِقِ الْهَلَالِيِّ، قَالَ: تَحَمَّلْتُ حَمَالََةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ فِيهَا، فَقَالَ: «أَقِمِ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ، فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا»، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «يَا قَيْصَةُ! إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحُلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةَ: رَجُلٌ تَحْمَلُ حَمَالََةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصَيِّبَهَا ثُمَّ يُمْسِكُ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ أَجْتَاكَ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصَيِّبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ -، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةَ مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ، حَتَّى يُصَيِّبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ - فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ، يَا

ج ١٠
١/٧٢

٢٤٠١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: ما تحوز فيه المسألة (الحديث ١٦٤٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة لمن تحمل بحمالة (الحديث ٢٥٧٨) و(الحديث ٢٥٧٩)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: فضل من لا يسأل الناس شيئاً (الحديث ٢٥٩٠)، تحفة الأشراف (١١٠٦٨).

٢٤٠١ - قوله: (عن هرون بن رياب) هو بكسر الراء وبمثناة تحت ثم ألف موحدة.

قوله: (تحملت حمالة) هي بفتح الحاء، وهي المال الذي يتحملة الإنسان أي يستدينه ويدفعه في إصلاح ذات البين، كالإصلاح بين قبيلتين ونحو ذلك، وإنما تحل له المسألة، ويعطى من الزكاة بشرط أن يستدين لغير معصية.

قوله ﷺ: (حتى تصيب قوماً من عيش) أو قال سداداً من عيش، القوام والسداد بكسر القاف والسين وهما بمعنى واحد، وهو ما يغني عن الشيء وما تسد به الحاجة، وكل شيء سددت به شيئاً فهو سداد بالكسر، ومنه سداد الثغر والقارورة، وقولهم سداد من عوز.

قوله ﷺ: (حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجى من قومه لقد أصابت فلانا فاقة) هكذا هو في جميع النسخ يقوم ثلاثة، وهو صحيح أي يقومون بهذا الأمر فيقولون لقد أصابته فاقة، والحجى مقصور وهو العقل، وإنما قال ﷺ من قومه لأنهم من أهل الخبرة بباطنه، والمال مما يخفى في العادة فلا يعلمه إلا من كان خبيراً بصاحبه، وإنما شرط الحجى تنبيهاً على أنه يشترط في الشاهد التيقظ فلا تقبل من مغفل، وأما اشتراط الثلاثة فقال بعض أصحابنا: هو شرط في بيعة الإعسار فلا يقبل إلا من ثلاثة لظاهر هذا الحديث، وقال الجمهور: يقبل من عدلين كسائر الشهادات غير الزنا، وحملوا الحديث على الاستحباب، وهذا محمول على من عرف له مال، فلا يقبل قوله في تلفه والإعسار إلا ببينة، وأما من لم يعرف له مال فالقول قوله في عدم المال.

١٣٣/٧

(١) في المطبوعة: حدثنا.

قَبِيصَةٌ ! سُخْتًا يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سُخْتًا » .

٣٨/٣٧ - باب : إباحة الأخذ لمن أعطى من غير مسألة | ولا إشراف |

٢٤٠٢ - ١/١١٠ - وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ مَعْرُوفٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ . ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِينِي الْعَطَاءَ ، فَأَقُولُ : أَعْطِهِ أَفْقَرَ إِلَيَّ مِنِّي ، حَتَّى أَعْطَانِي مَرَّةً مَالًا ، فَقُلْتُ : أَعْطِهِ أَفْقَرَ / إِلَيَّ مِنِّي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « خُذْهُ ، وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ ، فَخُذْهُ ، وَمَا لَا ، فَلَا تَتَّبِعْهُ نَفْسَكَ » .

ج ١١
١/٧٣

٢٤٠٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس (الحديث ١٤٧٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأحكام، باب: رزق الحاكم والعاملين عليها (الحديث ٧١٦٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: من آتاه الله عز وجل مالاً من غير مسألة (الحديث ٢٦٠٧)، تحفة الأشراف (١٠٥٢٠).

قوله ﷺ: (فما سواهن من المسئلة يا قبيصة سحتاً) هكذا هو في جميع النسخ سحتاً، ورواية غير مسلم سحت وهذا واضح، ورواية مسلم صحيحة، وفيه إضمار أي اعتقده سحتاً أو يؤكل سحتاً.
باب: جواز الأخذ بغير سؤال ولا تطلع

٢٤٠٢ - ٢٤٠٦ - قوله: (سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: قد كان رسول الله ﷺ يعطيني العطاء فأقول أعطه أفقر إليه مني حتى أعطاني مرة مالا فقلت: أعطه أفقر إليه مني فقال رسول الله ﷺ: خذْهُ وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ وَمَا لَا فَلَا تَتَّبِعْهُ نَفْسَكَ) هذا الحديث فيه منقبة لعمر رضي الله عنه، وبيان فضله وزهده وإيثاره، والمشرف إلى الشيء هو المتطلع إليه الحريص عليه، وما لا فلا تتبعه نفسك معناه ما لم يوجد فيه هذا الشرط لا تعلق النفس به، وأختلف العلماء فيمن جاءه مال. هل يجب قبوله أم يندب؟ على ثلاثة مذاهب حكاهما أبو جعفر محمد بن جرير الطبري وآخرون، والصحيح المشهور الذي عليه الجمهور أنه يستحب في غير عطية السلطان، أما عطية السلطان فحرمها قوم وأباحها قوم وكرهها قوم والصحيح أنه إن غلب الحرام فيما في يد السلطان حرمت، وكذا إن أعطى من ١٣٤/٧ لا يستحق وإن لم يغلب الحرام، فمباح إن لم يكن في القابض مانع يمنعه من استحقاق الأخذ، وقالت طائفة: الأخذ واجب من السلطان وغيره، وقال آخرون هو مندوب في عطية السلطان دون غيره والله أعلم.

٢٤٠٣ - ٢/١١١ - وحدثني أبو الطاهر، أخبرنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه: أن رسول الله ﷺ كان يعطي عمر بن الخطاب رضي الله عنه العطاء، فيقول له عمر: أعطه يا رسول الله! أفقر إليه مني، فقال له رسول الله ﷺ: «خُذْهُ فَمَمْلُوهُ أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ، وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ، فَخُذْهُ/ وَمَا لَا، فَلَا تَتَّبِعْهُ نَفْسَكَ».

ج ١٠
ب ٧٣

٢٤٠٣ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٦٩٠٠).

قوله: (وحدثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب قال عمرو وحدثني ابن شهاب بمثل ذلك عن السائب بن يزيد عن عبد الله بن السعدي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ) هكذا وقع هذا الحديث، وقوله: قال عمرو معناه، قال: قال عمرو فحذف كتابة قال ولا بد للقارئ من النطق بقال مرتين، وإنما حذفوا إحداهما في الكتاب اختصاراً، وأما قوله قال عمرو وحدثني فهكذا هو في النسخ، وحدثني بالواو وهو صحيح مليح، ومعناه أن عمراً حدث عن ابن شهاب بأحاديث عطف بعضها على بعض، فسمعها ابن وهب كذلك، فلما أراد ابن وهب رواية غير الأولى أتى بالواو العاطفة، لأنه سمع غير الأولى من عمرو معطوفاً بالواو فأتى به كما سمعه، وقد سبق بيان هذه المسئلة في أول الكتاب والله أعلم.

وأعلم أن هذا الحديث مما استدرك على مسلم، قال القاضي عياض: قال أبو علي بن السكن: بين السائب بن يزيد وعبد الله بن السعدي رجل وهو حويطب بن عبد العزى، قال النسائي لم يسمعه السائب من ابن السعدي، بل إنما رواه عن حويطب عنه، قال غيره: هو محفوظ من طريق عمرو بن الحارث، رواه أصحاب شعيب والزيدي وغيرهما عن الزهري قال: أخبرني السائب بن يزيد أن حويطباً أخبره أن عبد الله بن السعدي أخبره أن عمراً أخبره، وكذلك رواه يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب هذا كلام القاضي.

قلت: وقد رواه النسائي في سننه كما ذكر عن ابن عيينة عن الزهري عن السائب عن حويطب عن ابن السعدي عن عمر رضي الله عنه، ورويناه عن الحافظ عبد القادر الرهاوي في كتابه الرباعيات، قال: وقد رواه هكذا عن الزهري محمد بن الوليد والزيدي وشعيب بن أبي حمزة الحمصيان وعقيل بن خالد ويونس بن يزيد الأيليان وعمرو بن الحارث المصري والحكم بن عبد الله الحمصي، ثم ذكر طرقهم بأسانيد مطولة مطرقة كلهم عن الزهري عن السائب عن حويطب عن ابن السعدي عن عمر، وكذا رواه البخاري من طريق شعيب، قال عبد القادر: ورواه النعمان بن راشد عن الزهري. فأسقط حويطباً، ورواه معمر عن الزهري، وأختلف عنه فيه فرواه عنه سفيان بن عيينة وموسى بن أعين، كما رواه الجماعة عن الزهري ورواه ابن المبارك عن معمر فأسقط حويطباً، كما رواه النعمان بن راشد عن الزهري ورواه عبد الرزاق عن معمر فأسقط حويطباً وابن السعدي، ثم ذكر الحافظ عبد القادر طرقهم كذلك قال: فهذا ما انتهى من طرق هذا الحديث، قال: والصحيح ما اتفق عليه الجماعة يعني عن الزهري عن السائب عن

قَالَ سَالِمٌ : فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَسْأَلُ أَحَدًا شَيْئًا ، وَلَا يَرُدُّ شَيْئًا أُعْطِيَهُ .

٢٤٠٤ - ٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ عُمَرُو : وَحَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

٢٤٠٥ - ٤/١١٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ بُكَيْرٍ ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ السَّاعِدِيِّ الْمَالِكِيِّ : أَنَّهُ قَالَ : اسْتَعْمَلَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الصَّدَقَةِ ، فَلَمَّا

٢٤٠٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الأحكام، باب: رزق الحاكم والعاملين عليها (الحديث ٧١٦٣) بنحوه، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: في الاستعفاف (الحديث ١٦٤٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الخراج والإمارة والنفية، باب: في أرزاق العمال (الحديث ٢٩٤٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: من آتاه الله عز وجر مالا من غير مسألة (الحديث ٢٦٠٣) و(الحديث ٢٦٠٤) و(الحديث ٢٦٠٥) و(الحديث ٢٦٠٦) مطولاً، تحفة الأشراف (١٠٤٨٧).

٢٤٠٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٤٠٤).

حويطب عن ابن السعدي عن عمر.

وهذا الحديث فيه أربعة صحابيون يروي بعضهم عن بعض، وهم عمر وابن السعدي وحويطب والسائب رضي الله عنهم، وقد جاءت جملة من الأحاديث فيها أربعة صحابيون يروي بعضهم عن بعض، وأربعة تابعيون بعضهم عن بعض.

وأما ابن السعدي، فهو أبو محمد عبد الله بن [وقدان]^(١) بن عبد شمس بن عبد ود بن نضر بن مالك بن حنبل بن عامر بن لؤي بن غالب، قالوا: وأسم وقدان عمرو ويقال عمرو بن وقدان وقال مصعب هو عبد الله بن عمرو بن وقدان ويقال له ابن السعدي، لأن أباه استرضع في بني سعد بن بكر بن هوازن صحب ابن السعدي رسول الله ﷺ قديماً، وقال: وفدت في نفر من بني سعد بن بكر إلى رسول الله ﷺ سكن الشام روى عنه السائب بن يزيد، وروى عنه جماعات من كبار التابعين، وأما حويطب فهو بضم الحاء المهملة أبو محمد، ويقال أبو الأصبع حويطب بن عبد العزى بن أبي قيس بن عبد ود بن نضر بن مالك بن حنبل بن عامر بن لؤي القرشي العامري، أسلم يوم فتح مكة، ولا تحفظ له رواية عن النبي ﷺ إلا شيء ذكره الواقدي والله أعلم.

وقد وقع في مسلم بعد هذا من رواية قتيبة، قال: عن ابن السعدي المالكي، فقلوه: (المالكي)

(١) في الأصل: قدان، وهو خطأ، والتصويب من نسخة ش وك. انظر ترجمته في كتاب: الإصابة: ٣١٨/٢، وأسد الغابة:

فَرَعْتُ مِنْهَا ، وَأَدَيْتُهَا إِلَيْهِ ، أَمَرَ لِي بِعُمَالِهِ ، فَقُلْتُ لَهُ^(١) : إِنَّمَا عَمِلْتُ لِلَّهِ ، وَأَجْرِي / عَلَى اللَّهِ ، فَقَالَ : خُذْ مَا أُعْطِيتَ ، فَإِنِّي عَمِلْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَمَلْتَنِي ، فَقُلْتُ مِثْلَ قَوْلِكَ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أُعْطِيتَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَ ، فَكُلْ . وَتَصَدَّقْ » .

٢٤٠٦ - ٥/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنِ ابْنِ السَّعْدِيِّ : أَنَّهُ قَالَ : اسْتَعْمَلَنِي عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الصَّدَقَةِ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ .

٣٨/٣٩ - باب: كراهة الحرص على الدنيا

٢٤٠٧ - ١/١١٣ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ / ﷺ ، قَالَ : « قَلْبُ الشَّيْخِ شَابٌ عَلَى حُبِّ اثْنَتَيْنِ : حُبِّ الْعَيْشِ ، وَالْمَالِ » .

٢٤٠٨ - ٢/١١٤ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا : حَدَّثَنَا^(٢) ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ ، عَنِ ابْنِ

٢٤٠٦ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٤٠٤) .

٢٤٠٧ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٣٧٠٩) .

٢٤٠٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الرقاق، باب: من بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر (الحديث ٦٤٢)، تحفة الأشراف (١٣٣٢٤) .

١٣٦/٧ صحيح منسوب إلى مالك بن حنبل بن عامر، وأما قوله: (الساعدي) فأنكروه، قالوا: وصوابه السعدي، كما رواه الجمهور منسوب إلى بني سعد بن بكر كما سبق والله أعلم .

قوله: (أمر لي بعماله) هي بضم العين، وهي المال الذي يعطاه العامل على عمله .

قوله: (عملت على عهد رسول الله ﷺ فعملتني) هو بتشديد الميم أي أعطاني أجره عملي، وفي

١٣٧/٧ هذا الحديث جواز أخذ العوض على أعمال المسلمين سواء كانت لدين أو لدنيا، كالقضاء والحسبة وغيرهما والله أعلم .

باب: كراهة الحرص على الدنيا

٢٤٠٧ - ٢٤١٦ - قوله ﷺ : (قلب الشيخ شاب على حب اثنتين حب العيش والمال) هذا مجاز وأستعارة، ومعناه أن قلب الشيخ كامل الحب للمال، محتكم في ذلك كاحتكام قوة الشاب في شبابه، هذا صوابه، وقيل تفسيره غير هذا مما لا يرتضى .

(٢) في المطبوعة: أخبرنا .

(١) زيادة في المخطوطة .

شَهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « قَلْبُ الشَّيْخِ شَابٌ عَلَى حُبِّ اثْنَتَيْنِ : طَوْلِ الْحَيَاةِ ، وَحُبِّ الْمَالِ » .

٢٤٠٩ - ٣/١١٥ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ^(١) وَقَالَ الْأَخْرَانِ : حَدَّثَنَا ^(١) أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَهْرَمُ ابْنُ آدَمَ وَتَشِبُّ مِنْهُ اثْنَتَانِ : الْجِرْصُ/عَلَى الْمَالِ ، وَالْجِرْصُ عَلَى الْعُمُرِ » .

٢٤١٠ - ٤/١٠٠ - وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ بِمِثْلِهِ .

٢٤١١ - ٥/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا | مُحَمَّدٌ | بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِنَحْوِهِ .

٤٠/٣٩ - باب : لو أن لابن آدم واديين لا بتغى ثالثاً |

٢٤١٢ - ١/١١٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ الْأَخْرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ - عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : قَالَ :

٢٤٠٩ - أخرجه الترمذي في كتاب: الزهد، باب: ما جاء في قلب الشيخ شاب على حب اثنين (الحديث ٢٣٣٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزهد، باب: الأمل والأجل (الحديث ٤٢٣٤)، تحفة الأشراف (١٤٣٤).

٢٤١٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الرقاق، باب: من بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر (الحديث ٦٤٢١)، تحفة الأشراف (١٣٦١).

٢٤١١ - أخرجه البخاري في كتاب: الرقاق، باب: من بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر (الحديث ٦٤٢١)، تحفة الأشراف (١٢٥٨).

٢٤١٢ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٤٣٩).

قوله ﷺ: (وتشِبُّ مِنْهُ اثْنَتَانِ) بفتح التاء وكسر الشين، وهو بمعنى قلب الشيخ شاب على حب اثنتين.

ج ١٠
ب ٧٥
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَابْتَغَى وَادِيَا ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ» .

٢٤١٣ - ٢/٠٠٠ - | و | حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: - فَلَا أَدْرِي أَشْيَاءُ أَنْزَلَ أَمْ شَيْءٌ كَانَ يَقُولُهُ - بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ .

٢٤١٤ - ٣/١١٧ - وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادٍ / مِنْ ذَهَبٍ أَحَبَّ أَنْ لَهُ وَادِيًا آخَرَ، وَلَنْ يَمْلَأَ فَاهُ إِلَّا التُّرَابُ، وَاللَّهُ يَتُوبُ عَلَى مَنْ تَابَ» .

٢٤١٥ - ٤/١١٨ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَهَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ أَنَّ لِابْنِ آدَمَ مِلءَ وَادٍ مَالًا لَأَحَبَّ أَنْ يَكُونَ إِلَيْهِ مِثْلُهُ، وَلَا يَمْلَأُ نَفْسَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَاللَّهُ يَتُوبُ عَلَى مَنْ تَابَ» .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَا أَدْرِي | أ | مِنَ الْقُرْآنِ هُوَ أَمْ لَا .

وَفِي رِوَايَةٍ زُهَيْرٍ قَالَ: فَلَا أَدْرِي أَمِنَ الْقُرْآنِ / ، لَمْ يَذْكُرِ ابْنُ عَبَّاسٍ .

٢٤١٣ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٢٨٧).

٢٤١٤ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٥٦٨).

٢٤١٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الرقاق، باب: ما يتقى من فتنة المال، وقول الله تعالى ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ (الحديث ٦٤٣٦) و(الحديث ٦٤٣٧)، تحفة الأشراف (٥٩١٨).

١٣٨/٧ قوله ﷺ: (لو كان لابن آدم واديان من مال لا يبتغي وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب) وفي رواية: (ولن يملأ فاه إلا التراب) وفي رواية: (ولا يملأ نفس ابن آدم إلا التراب) فيه ذم الحرص على الدنيا، وحب المكاثرة بها والرغبة فيها، ومعنى لا يملأ جوفه إلا التراب، أنه لا يزال حريصاً على الدنيا حتى يموت، ويمتلىء جوفه من تراب قبره، وهذا الحديث خرج على حكم غالب بني آدم في الحرص على الدنيا ويؤيده، قوله ﷺ (ويتوب الله على من تاب) وهو متعلق بما قبله، ومعناه: أن الله يقبل التوبة من الحرص المذموم وغيره من المذمومات.

٢٤١٦ - ٥/١١٩ - حَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ دَاوُدَ ، عَنْ أَبِي حَرْبِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : بَعَثَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ إِلَى قُرَاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ ثَلَاثُمِائَةَ رَجُلٍ قَدْ قَرَأُوا الْقُرْآنَ ، فَقَالَ : أَنْتُمْ خِيَارُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَقُرَّاءُهُمْ ، فَاتْلُوهُ ، وَلَا يَطْوِلَنَّ عَلَيْكُمْ الْأَمَدُ فَتَقْسُوا قُلُوبَكُمْ ، كَمَا قَسَتْ قُلُوبُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، وَإِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ سُورَةَ ، كُنَّا نُشَبِّهُهَا فِي الطُّولِ وَالشَّدَّةِ بِرَاءَةِ ، فَأَنْسِيَتْهَا ، غَيْرَ أَنِّي قَدْ حَفِظْتُ مِنْهَا : لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَإِدْيَانٍ مِنْ مَالٍ لَا يَبْتَغِي وَإِدْيَاءً ثَالِثًا ، وَلَا يَمَلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ ، وَكُنَّا / نَقْرَأُ سُورَةَ كُنَّا نُشَبِّهُهَا بِأَحْدَى الْمُسَبِّحَاتِ ، فَأَنْسِيَتْهَا ، غَيْرَ أَنِّي قَدْ^(١) حَفِظْتُ مِنْهَا : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ، فَتُكْتَبُ شَهَادَةٌ فِي أَعْنَاقِكُمْ ، فَتَسْأَلُونَ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

ج ١٠
١/٧٧

٤١/٤٠ - باب : ليس الغنى عن كثرة العرض

٢٤١٧ - ١/١٢٠ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِبْنُ نُمَيْرٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ ، وَلَكِنَّ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ » .

٤٢/٤١ - باب : تخوّف | ما يخرج من زهرة الدنيا

٢٤١٦ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٩٠١٢) .

٢٤١٧ - أخرجه ابن ماجه في كتاب : الزهد ، باب : القناعة (الحديث ٤١٣٧) ، تحفة الأشراف (١٣٦٩٢) .

باب : فضل القناعة والحث عليها

٢٤١٧ - قوله ﷺ : (ليس الغنى عن كثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس) العرض هنا بفتح العين والراء جميعاً وهو متاع الدنيا ، ومعنى الحديث الغنى المحمود غنى النفس ، وشبعها ، وقلة حرصها ، لا كثرة المال مع الحرص على الزيادة ، لأن من كان طالباً للزيادة لم يستغن بما معه فليس له غنى .

١٤٠/٧

باب : التحذير من الاغترار بزينة الدنيا وما يبسط منها

(١) زيادة في المخطوطة .

٢٤١٨ - ١/١٢١ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالَ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ ^(١) بِنُ سَعْدٍ ^(١) ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ : « لَا وَاللَّهِ ! مَا أَخَشَى عَلَيْكُمْ ، أَيُّهَا النَّاسُ ! إِلَّا مَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا » . فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَيُّتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ ؟ فَصَمَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاعَةً ، ثُمَّ قَالَ : « كَيْفَ قُلْتَ ؟ » قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَيُّتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ الْخَيْرَ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ ، أَوْ خَيْرٌ هُوَ ، إِنَّ كُلَّ مَا يَنْبُتُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ / ، إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرِ ، أَكَلْتُ ، حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسُ ، ثَلَطَتْ أَوْ بَالَتْ ، ثُمَّ اجْتَرَّتْ ، فَعَادَتْ ، فَأَكَلَتْ ، فَمَنْ يَأْخُذُ مَالًا بِحَقِّهِ يُبَارِكُ لَهُ فِيهِ ، وَمَنْ يَأْخُذُ مَالًا بِغَيْرِ حَقِّهِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ » .

ج ١٠
ب ٧٧ج ١٠
ب ٧٨

٢٤١٩ - ٢/١٢٢ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ

٢٤١٨ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الفتن، باب: فتنة المال (الحديث ٣٩٩٥)، تحفة الأشراف (٤٢٧٣).
٢٤١٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة على اليتامى (الحديث ١٤٦٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الجهاد، باب: فضل النفقة في سبيل الله (الحديث ٢٨٤٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الجمعة، باب: استقبال الإمام القوم واستقبال الناس الإمام إذا خطب (الحديث ٩٢١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الرقاق، باب: ما يحذر من زهره الدنيا والتنافس فيها (الحديث ٦٤٢٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة على اليتيم (الحديث ٢٥٨٠)، تحفة الأشراف (٤١٦٦).

٢٤١٨ - ٢٤٢٠ - قوله ﷺ: (لا والله ما أخشى عليكم أيها الناس إلا ما يخرج الله لكم من زهرة الدنيا) فيه التحذير من الاغترار بالدنيا والنظر إليها والمفاخرة بها، وفيه استحباب الحلف من غير استحلاف، إذا كان فيه زيادة في التوكيد والتفخيم ليكون أوقع في النفوس.

قوله: (يا رسول الله أيأتي الخير بالشّر فقال له رسول الله ﷺ: إن الخير لا يأتي إلا بخير أو خير هو إن كل ما ينبت الربيع يقتل حبطاً أو يلثم إلا أكلة الخضر أكلت حتى امتلأت خاصرتها استقبلت الشمس ثلثت أو بالت ثم اجترت فعادت فأكلت فمن يأخذ مالا بحقه يبارك له فيه ومن يأخذ مالا بغير حقه فمثله كمثل الذي يأكل ولا يشبع).

أما قوله ﷺ: (أو خير هو) فهو بفتح الواو والحبط بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة التخمة.

وقوله ﷺ: (أو يلثم) معناه أو يقارب القتل.

١٤١/٧

(1-1) زيادة في المخطوطة.

ج ١٠
ب ٧٨

أَسَى عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا » قَالُوا : وَمَا زَهْرَةُ الدُّنْيَا ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « بَرَكَاتُ / الْأَرْضِ » قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَهَلْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ ؟ قَالَ : « لَا يَأْتِي الْخَيْرُ إِلَّا بِالْخَيْرِ ^(١) ، إِنَّ الْخَيْرَ ، لَا يَأْتِي إِلَّا بِالْخَيْرِ ^(١) ، ^(٢) إِنَّ الْخَيْرَ لَا يَأْتِي إِلَّا بِالْخَيْرِ ^(١) ، إِنَّ كُلَّ مَا أَنْبَتَ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ أَوْ يُلِمُّ ، إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرِ ، فَإِنَّهَا تَأْكُلُ ، حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسَ ، ثُمَّ اجْتَرَّتْ وَبَالَتْ وَتَلَطَّتْ ، ثُمَّ عَادَتْ فَأَكَلَتْ ، إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ ، وَوَضَعَهُ فِي حَقِّهِ ، فَنِعِمَّ الْمَعُونَةُ هُوَ ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ ، كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ » .

قوله ﷺ : (إلا آكلة الخضر) هو بكسر الهمزة من إلا وتشديد اللام على الاستثناء، هذا هو المشهور الذي قاله الجمهور من أهل الحديث واللغة وغيرهم، قال القاضي ورواه بعضهم ألا بفتح الهمزة، وتخفيف اللام على الاستفتاح، وآكلة الخضر بهمزة ممدودة، والخضر بفتح الخاء وكسر الضاد هكذا رواه الجمهور، قال القاضي: وضبطه بعضهم الخضر بضم الخاء وفتح الضاد.

قوله: (تלטت) هو بفتح التاء المثناة أي أَلَقَتِ التَلَطُّ، وهو الرجيع الرقيق، وأكثر ما يقال للإبل والبقر والفيلة.

قوله: (اجترت) أي مضغت جرتها، قال أهل اللغة: الجرة بكسر الجيم ما يخرج البعير من بطنه ليمضغه ثم يبلعه، والقصع شدة المضغ.

وأما قوله ﷺ : (ما أخشى عليكم أيها الناس إلا ما يخرج الله لكم من زهرة الدنيا، فقال رجل يا رسول الله أيأتي الخير بالشر؟ فقال له رسول الله ﷺ : إن الخير لا يأتي إلا بخير أو خير هو) فمعناه أنه ﷺ حذرهم من زهرة الدنيا، وخاف عليهم منها، فقال هذا الرجل إنما يحصل ذلك لنا من جهة مباحة كغنيمة وغيرها، وذلك خير، وهل يأتي الخير بالشر؟ وهو استفهام إنكار وأستبعاد أي: يبعد أن يكون الشيء خيراً، ثم يترتب عليه شر، فقال له النبي ﷺ : (أما الخير الحقيقي فلا يأتي إلا بخير) أي: لا يترتب عليه إلا خير، ثم قال: أو خير هو؟ معناه أن هذا الذي يحصل لكم من زهرة الدنيا ليس بخير، وإنما هو فتنة وتقديره: الخير لا يأتي إلا بخير، ولكن ليست هذه الزهرة بخير لما تؤدي إليه من الفتنة، والمنافسة، ١٤٢/٧ والاشتغال بها عن كمال الإقبال على الآخرة، ثم ضرب لذلك مثلاً، فقال ﷺ : (إن كل ما ينبت الربيع يقتل حطباً أو يلثم إلا آكلة الخضر إلى آخره) ومعناه: أن نبات الربيع وخضره يقتل حطباً بالتحمة لكثرة الأكل، أو يقارب القتل إلا إذا اقتصر منه على اليسير الذي تدعو إليه الحاجة، وتحصل به الكفاية المقتصدة، فإنه لا يضر، وهكذا المال هو كنبات الربيع مستحسن تطلبه النفوس وتميل إليه، فمنهم من يستكثر منه ويستغرق فيه غير صارف له في وجوهه، فهذا يهلكه أو يقارب إهلاكه، ومنهم من يقتصد فيه فلا يأخذ

(1-1) في المطبوعة: لا يأتي الخير إلا بالخير، بدلاً من: إن الخير لا يأتي إلا بالخير.

٢٤٢٠ - ٣/١٢٣ - وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامٍ /
 صَاحِبِ الدُّهُتَوَائِيَّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ،
 عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ، فَقَالَ: «إِنَّ
 مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ بَعْدِي، مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَزِينَتِهَا». فَقَالَ رَجُلٌ: أَوْ يَأْتِي الْخَيْرُ
 بِالشَّرِّ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: فَسَكَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقِيلَ لَهُ: مَا شَأْنُكَ؟ تَكَلَّمُ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا يُكَلِّمُكَ؟ قَالَ: وَرَأَيْنَا أَنَّهُ يُنَزَّلُ عَلَيْهِ، فَأَفَاقَ يَمْسَحُ عَنْهُ الرُّحْضَاءُ /، وَقَالَ:
 «إِنَّ هَذَا السَّائِلَ» - وَكَانَتْ حَمْدُهُ - فَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ، وَإِنَّ مِمَّا يَنْبَغُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ أَوْ
 يُلْمُ، إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرِ، فَإِنَّهَا أَكَلَتْ، حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتْ عَيْنَ الشَّمْسِ فَتَلَطَّتْ

ج ١٠
١/٧٩ج ١٠
ب/٧٩

٢٤٢٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٤١٩).

إلا يسيراً، وإن أخذ كثيراً فرقه في وجوهه كما تثلطه الدابة فهذا لا يضره، هذا مختصر معنى الحديث، قال
 الأزهري: فيه مثلان:

أحدهما: للمكثر من الجمع المانع من الحق، وإليه الإشارة بقوله ﷺ: (إن مما ينبغ الربيع ما يقتل
 لأن الربيع ينبغ اجرار البقول فتستكثر منه الدابة حتى تهلك.

والثاني: للمقتصد، وإليه الإشارة بقوله ﷺ: (إلا أكلة الخضر) لأن الخضر ليس من أجرار البقول.

وقال القاضي عياض: ضرب ﷺ لهم مثلاً بحالتي المقتصد والمكثر، فقال ﷺ أنتم تقولون إن نبات
 الربيع خير، وبه قوام الحيوان وليس هو كذلك مطلقاً، بل منه ما يقتل أو يقارب القتل، فحالة المبطون
 ١٤٣/٧ المتخوم كحالة من يجمع المال ولا يصرفه في وجوهه، فأشار ﷺ إلى أن الاعتدال والتوسط في الجمع
 أحسن، ثم ضرب مثلاً لمن ينفعه إكثاره وهو التشبيه بأكلة الخضر، وهذا التشبيه لمن صرفه في وجوهه
 الشرعية، ووجه الشبه أن هذه الدابة تأكل من الخضر حتى تمتلئ خاصرته ثم تثلط، وهكذا من يجمعه ثم
 يصرفه والله أعلم.

قوله: (فأفاق يمسح الرحضاء) هو بضم الراء وفتح الحاء المهملة وبضاد معجمة ممدودة أي العرق
 من الشدة، وأكثر ما يسمى به عرق الحمى.

قوله ﷺ: (إن هذا السائل) هكذا هو في بعض النسخ، وفي بعضها أين وفي بعضها أنى، وفي
 بعضها أي وكله صحيح، فمن قال أنى أو أين فهما بمعنى، ومن قال إن، فمعناه والله أعلم إن هذا هو
 السائل الممدوح الحاذق الفطن، ولهذا قال وكأنه حمده، ومن قال أي فمعناه أيكم فحذف الكاف والميم
 والله أعلم.

قوله ﷺ: (وإن مما ينبغ الربيع) ووقع في الروایتين السابقتين، إن كل ما ينبغ الربيع أو أنبغ

وَبَالَتْ ، ثُمَّ رَتَعَتْ ، وَإِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرٌ حُلُوٌّ ، وَنِعْمَ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ هُوَ لِمَنْ أُعْطِيَ مِنْهُ الْمَسْكِينِ وَالْيَتِيمِ وَابْنِ السَّبِيلِ - أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : - وَإِنَّهُ مَنْ يَأْخُذْهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

٤٢/٤٣ - باب : [فضل] (١) التعفف والصبر

ج ١٠
١/٨٠

٢٤٢١ - ١/١٢٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ / مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ : أَنَّ نَاساً مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَأَعْطَاهُمْ ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ ، حَتَّى إِذَا نَفَدَ مَا عِنْدَهُ قَالَ : « مَا يَكُنْ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدْجِرَهُ عَنْكُمْ ، وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفَّهُ اللَّهُ ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ ، وَمَنْ يَصْبِرْ يُصْبِرْهُ اللَّهُ ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ مِنْ عَطَاءٍ خَيْرٌ وَأَوْسَعُ مِنَ الصَّبْرِ » .

٢٤٢١ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: الاستعفاف عن المسألة (الحديث ١٤٦٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الرقاق، باب: الصبر عن محارم الله (الحديث ٦٤٧٠)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: في الاستعفاف (الحديث ١٦٤٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب البر والصلة، باب: ما جاء في الصبر (الحديث ٢٠٢٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: الاستعفاف عن المسألة (الحديث ٢٥٨٧)، تحفة الأشراف (٤١٥٢).
٢٤٢٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٤٢١).

الربيع، ورواية كل محمولة على رواية مما، وهو من باب: ﴿تدمر كل شيء﴾^(١) و﴿أوتيت من كل شيء﴾^(٢).

قوله ﷺ: (وإن هذا المال خضر حلو ونعم صاحب المسلم) هو لمن أعطى منه المسكين واليتيم وابن السبيل، فيه فضيلة المال لمن أخذه بحقه وصرفه في وجوه الخير، وفيه حجة لمن يرجح الغني على الفقير والله أعلم.

١٤٤/٧

باب: فضل التعفف والصبر والقناعة والحث على كل ذلك

٢٤٢١ - ٢٤٢٤ - قوله ﷺ: (وما أعطي أحد من عطاء خير وأوسع من الصبر) هكذا هو في جميع نسخ مسلم خير مرفوع، وهو صحيح وتقديره هو خير كما وقع في رواية البخاري، وفي هذا الحديث الحث على التعفف، والقناعة، والصبر على ضيق العيش، وغيره من مكاره الدنيا.

(١) في المخطوطة: في .

(٢) سورة: النمل، الآية: ٢٣ .

(١) سورة: الأحقاف، الآية: ٢٥ .

٢٤٢٢ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ،

بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ / .
ج ١٠ / ٨٠

٤٤/٤٣ - باب : في الكفاف والقناعة

٢٤٢٣ - ١/١٢٥ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِيءُ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ ، حَدَّثَنِي شُرْحَبِيلُ - وَهُوَ : ابْنُ شَرِيكٍ - ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ أَسْلَمَ ، وَرَزَقَ كِفَافًا ، وَقَنَّعَهُ اللَّهُ بِمَا آتَاهُ » .

٢٤٢٤ - ٢/١٢٦ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكَيْعُ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ . ح ، وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِيهِ ، كِلَاهُمَا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / : « اللَّهُمَّ ! اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوتًا » .

٢٤٢٣ - أخرجه الترمذي في كتاب: الزهد، باب: ما جاء في الكفاف والصبر عليه (الحديث ٢٣٤٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزهد، باب: القناعة (الحديث ٤١٣٨)، تحفة الأشراف (٨٨٤٨).

٢٤٢٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الرقاق، باب: كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه وتخليهم عن الدنيا (الحديث ٦٤٦٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزهد والرفائق، باب: الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر. (الحديث ٧٣٦٦) و (الحديث ٧٣٦٧) و (الحديث ٧٣٦٨) وأخرجه الترمذي في كتاب: الزهد، باب: ما جاء في معيشة النبي ﷺ وأهله (الحديث ٢٣٦١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزهد، باب: القناعة (الحديث ٤١٣٩)، تحفة الأشراف (١٤٨٩٨).

قوله: (عن أبي عبد الرحمن الحبلي) هو منسوب إلى بني الحبيل، والمشهور في استعمال المحديثين ضم الباء منه، والمشهور عند أهل العربية فتحها ومنهم من سكنها.

قوله ﷺ: (قد أفلح من أسلم ورزق كفافاً وقنعه الله بما آتاه) الكفاف الكفاية بلا زيادة ولا نقص، وفيه فضيلة هذه الأوصاف، وقد يحتج به لمذهب من يقول الكفاف أفضل من الفقر ومن الغنى. ١٤٥/٧

قوله ﷺ: (اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً) قال أهل اللغة: والعربية القوت ما يسد الرمق، وفيه فضيلة التقلل من الدنيا، والاقتصار على القوت منها والدعاء بذلك.

٢٤٢٥ - ٣/١٢٧ - حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ - قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ ، قَالَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَسَمًا . فَقُلْتُ : وَاللَّهِ ! يَا رَسُولَ اللَّهِ ! لَغَيْرِ هَؤُلَاءِ كَانَ أَحَقَّ بِهِ مِنْهُمْ . قَالَ : « إِنَّهُمْ خَيْرٌ مِنِّي أَنْ يَسْأَلُونِي بِالْفَحْشِ أَوْ يَبْخُلُونِي ، فَلَسْتُ بِبَاخِلٍ » .

٤٥/٤٤ - باب : إعطاء من سأل بفحش وغلظة

٢٤٢٦ - ١/١٢٨ - وَحَدَّثَنَا^(١) عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ مَالِكًا . [ح]^(٢) وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ ، حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : كُنْتُ أَمَشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَعَلَيْهِ رِدَاءٌ نَجْرَانِيٌّ غَلِيظُ الْحَاشِيَةِ ، فَأَدْرَكَهُ أَعْرَابِيٌّ ، فَجَبَذَهُ بِرِدَائِهِ جَبَذَةً شَدِيدَةً ، نَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عُنُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَثَرَتْ بِهَا حَاشِيَةُ الرِّدَاءِ ، مِنْ شِدَّةِ جَبَذَتِهِ ،

٢٤٢٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٠٤٥٧) .

٢٤٢٦ - أخرجه البخاري في كتاب : فرض الخمس ، باب : ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه (الحديث ٣١٤٩) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : اللباس ، باب : البرود والحبر والشملة (الحديث ٥٨٠٩) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الأدب ، باب : التيسم والضحك (الحديث ٦٠٨٨) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : اللباس ، باب : لباس رسول الله ﷺ (الحديث ٣٥٥٣) ، تحفة الأشراف (٢٠٥) .

باب : إعطاء المؤلفة ومن يخاف على إيمانه إن لم يعط

واحتمال من سأل بجفاء لجهله وبيان الخوارج وأحكامهم

٢٤٢٥ - ٢٤٦٩ - قوله ﷺ : (خيروني بين أن يسألوني بالفحش أو يبخلوني ولست بباخل) معناه أنهم ألحوا في المسئلة لضعف إيمانهم ، وألجأوني بمقتضى حالهم إلى السؤال بالفحش أو نسبتي إلى البخل ولست بباخل ، ولا ينبغي احتمال واحد من الأمرين ، ففيه مداراة أهل الجهالة والقسوة وتألفهم إذا كان فيهم مصلحة ، وجواز دفع المال إليهم لهذه المصلحة .

قوله : (فأدرکه أعرابي فجذبہ بردائه جبذة شديدة نظرت إلى صفحة عنق رسول الله ﷺ وقد أثرت بها حاشية الرداء من شدة جبذته ثم قال : يا محمد مر لي من مال الله الذي عندك ، فالتفت إليه ١٤٦/٧

(٢) ساقطة من المخطوطة .

(١) في المطبوعة: حدثني .

ثُمَّ قَالَ : يَا مُحَمَّدُ ! مُرِّي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَضَحِكَ ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِعَطَاءٍ .

٢٤٢٧ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي ^(١) زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ / ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ . ح وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمَغِيرَةِ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، كُلُّهُمْ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ .

وَفِي حَدِيثِ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ مِنَ الزِّيَادَةِ : قَالَ : ثُمَّ جَبَذَهُ إِلَيْهِ جَبَذَةً ، رَجَعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي نَحْرِ الْأَعْرَابِيِّ .

وَفِي حَدِيثِ هَمَّامٍ : فَجَادَبَهُ حَتَّى انْشَقَّ الْبُرْدُ ، وَحَتَّى بَقِيَتْ حَاشِيَتُهُ فِي عُنُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

٢٤٢٨ - ٣/ - ١٢٩ - حَدَّثَنَا/ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْمَسُورِيِّ مَخْرَمَةً : أَنَّهُ قَالَ : قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْبِيَّةً وَلَمْ يُعْطِ مَخْرَمَةً شَيْئًا ، فَقَالَ مَخْرَمَةٌ : يَا بُنَيَّ ! انْطَلِقْ

٢٤٢٧ - حديث سلمة بن شبيب، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٧٩)، وحديث زهير بن حرب وعمر بن يونس، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٨٨)، وحديث زهير بن حرب وعبد الصمد بن عبد الوارث، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٢١٨).

٢٤٢٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الهبة، باب: كيف يقبض العبد والمتاع (الحديث ٢٥٩٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الشهادات، باب: شهادة الأعمى وأمره ونكاحه وإنكاحه ومبايعته وقبوله في التأذين وغيره وما يعرف بالأصوات (الحديث ٢٦٥٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: فرض الخمس، باب: قسمة الإمام ما يقدم عليه ويخبأ لمن لم يحضره =

رسول الله ﷺ فضحك ثم أمر له بعطاء) فيه احتمال الجاهلين والإعراض عن مقابلتهم، ودفع السيئة بالحسنة، وإعطاء من يتألف قلبه، والعمو عن مرتكب كبيرة لا حد فيها بجهله، وإباحة الضحك عند الأمور التي يتعجب منها في العادة، وفيه كمال خلق رسول الله ﷺ، وحلمه، وصفحه الجميل.

قوله: (فجاذبه) هو بمعنى جبذه في الرواية السابقة، فيقال جذب وجذب لغتان مشهورتان.

قوله: (حتى أنشق البرد وحتى بقيت حاشيته في عنق رسول الله ﷺ) قال القاضي: يحتمل أنه على ظاهره وأن الحاشية أنقطعت وبقيت في العنق، ويحتمل أن يكون معناه بقي أثرها لقوله في الرواية الأخرى أثرت بها حاشية الرداء.

بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ ، قَالَ : ادْخُلْ فَادْعُهُ لِي ، قَالَ : فَدَعَوْتُهُ لَهُ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْهَا ، فَقَالَ : « خَبَأْتُ هَذَا لَكَ » . قَالَ : فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ : « رَضِي مَخْرَمَةٌ » .

ج ١٠
١/٨٣

٢٤٢٩ - ٤/١٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ زِيَادُ بْنُ يَحْيَى الْحَسَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ أَبُو صَالِحٍ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنِ الْمَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ / ، قَالَ : قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَقْبِيَّةً ، فَقَالَ لِي أَبِي ، مَخْرَمَةٌ : انْطَلِقْ بِنَا إِلَيْهِ عَسَى أَنْ يُعْطِينَا مِنْهَا شَيْئًا ، قَالَ : فَقَامَ أَبِي عَلَى الْبَابِ فَتَكَلَّمَ ، فَعَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ صَوْتَهُ فَخَرَجَ مَعَهُ قَبَاءً ، وَهُوَ يُرِيهِ مَحَاسِنَهُ ، وَهُوَ يَقُولُ : « خَبَأْتُ هَذَا لَكَ ، خَبَأْتُ هَذَا لَكَ » .

٤٥/٤٦ - باب : إعطاء من يخاف على إيمانه

٢٤٣٠ - ١/١٣١ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ

= أو غاب عنه (الحديث ٣١٢٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: اللباس، باب: القباء وخروج حريير (الحديث ٥٨٠٠)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: المزور بالذهب (الحديث ٥٨٦٢) تعليقاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأدب، باب: المداراة مع الناس (الحديث ٦١٣٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب: اللباس، باب: ما جاء في الأقبية (الحديث ٤٠٢٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب الأدب، باب: - ٥٣ - (الحديث ٢٨١٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزينة، باب: لبس الأقبية (الحديث ٥٣٣٩)، تحفة الأشراف (١١٢٦٨).

٢٤٢٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٤٢٨).

٢٤٣٠ - تقدم تخريجه في كتاب: الإيمان، باب: تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع (الحديث ٣٧٦).

قوله ﷺ لمخرمة: (خبأت هذا لك) هو من باب التألف.

قوله في حديث سعد: (أعطي رسول الله ﷺ رهطاً) إلى آخره، معنى هذا الحديث أن سعداً رأى رسول الله ﷺ يعطي ناساً ويترك من هو أفضل منهم في الدين، وظن أن العطاء يكون بحسب الفضائل في الدين، وظن أن النبي ﷺ لم يعلم حال هذا الإنسان المتروك، فأعلمه به وحلف أنه يعلمه مؤمناً فقال له النبي ﷺ: «أو مسلماً» فلم يفهم منه النهي عن الشفاعة فيه مرة أخرى فسكت، ثم رآه يعطي من هودونه بكثير، فغلبه ما يعلم من حسن حال ذلك الإنسان فقال: يا رسول الله ما لك عن فلان، تذكيراً، وجوز أن يكون النبي ﷺ يعطاه من المرة الأولى ثم نسيه، فأراد تذكيره، وهكذا المرة الثالثة إلى أن أعلمه النبي ﷺ أن العطاء ليس هو على حسب الفضائل في الدين، فقال ﷺ: «إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي منه مخافة أن يكبه الله في النار» معناه: إني أعطي ناساً مؤلفة في إيمانهم ضعف، لولم أعطيهم كفروا ١٤٨/٧

حُمَيْدٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، كُلُّهُمُ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، عَلَى مَعْنَى حَدِيثِ صَالِحٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ .

٢٤٣٢ - ٣/١٠٠٠ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ | ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ | بْنِ سَعْدٍ | ، قَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سَعْدٍ يُحَدِّثُ بِهَذَا | الْحَدِيثِ | ، يَعْنِي : حَدِيثَ الزُّهْرِيِّ الَّذِي ذَكَرْنَا ، فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ : فَضْرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ بَيْنَ عُنُقِي وَكَتِفِي ، ثُمَّ قَالَ : « أَقْتَالًا ؟ أَيُّ سَعْدُ ! إِنِّي لِأُعْطِي الرَّجُلَ » .

ج ١٠
ب ٨٤

| ٤٧/٤٦ - باب : إعطاء المؤلفه قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه |

٢٤٣٣ - ١/١٣٢ - حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التُّجَيْبِيُّ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ أَنَسًا مِنَ الْأَنْصَارِ قَالُوا ، يَوْمَ حُنَيْنٍ ، حِينَ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيَّ رَسُولِهِ مِنْ أَمْوَالِ هَوَازِنَ مَا أَفَاءَ ، فَطَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِي رَجَالًا مِنْ قُرَيْشٍ ، الْمِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ ، فَقَالُوا : يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ، يُعْطِي قُرَيْشًا وَيَتْرُكُنَا وَسَيُوفُنَا تَقَطُّرُ مِنْ دِمَائِهِمْ ! .

ج ١٠
ب ٨٥

قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : فَحَدَّثَ / ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، مِنْ قَوْلِهِمْ ، فَأَرْسَلَ إِلَى الْأَنْصَارِ ، فَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ ، فَلَمَّا اجْتَمَعُوا جَاءَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « مَا حَدِيثُ بَلَّغَنِي عَنْكُمْ ؟ » فَقَالَ لَهُ فَقَهَاءُ الْأَنْصَارِ : أَمَّا دَوُو رَأِينَا ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَلَمْ يَقُولُوا شَيْئًا ، وَأَمَّا أَنَسُ مِنَّا حَدِيثُهُ أَسْنَانُهُمْ ، قَالُوا : يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِهِ ، يُعْطِي قُرَيْشًا وَيَتْرُكُنَا ، وَسَيُوفُنَا تَقَطُّرُ مِنْ دِمَائِهِمْ ! فَقَالَ

٢٤٣٢ - تقدم تخريجه في كتاب: الإيمان، باب: تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع (الحديث ٣٧٩).

٢٤٣٣ - أخرجه البخاري في كتاب: اللباس، باب: القبة الحمراء من آدم (الحديث ٥٨٦٠)، تحفة الأشراف (١٥٦١).

قوله في حديث أنس: (أن النبي ﷺ أعطى يوم حنين من غنائم هوازن رجالاً من قريش المائة من الإبل فعتب ناس من الأنصار) إلى آخره، قال القاضي عياض: ليس في هذا تصريح بأنه ﷺ أعطاهم قبل إخراج الخمس، وأنه لم يحسب ما أعطاهم من الخمس، قال: والمعروف في باقي الأحاديث أنه ﷺ إنما أعطاهم من الخمس، ففيه أن للإمام صرف الخمس وتفضيل الناس فيه على ما يراه، وأن يعطي الواحد منه ١٥٠/٧ الكثير، وأنه يصرفه في مصالح المسلمين، وله أن يعطي الغني منه لمصلحة.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « فَإِنِّي أُعْطِي رَجُلًا حَدِيثِي عَهْدٍ بِكُفْرٍ، أَتَأَلَّفُهُمْ، أَفَلَا تَرَوْصُونَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالْأَمْوَالِ، وَتَرْجِعُونَ إِلَى رِحَالِكُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ؟ / فَوَاللَّهِ! لَمَا تَنْقَلِبُونَ بِهِ خَيْرٌ مِمَّا يَنْقَلِبُونَ بِهِ »
فَقَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ! قَدْ رَضِينَا، قَالَ: « فَإِنَّكُمْ سَتَجِدُونَ أَثْرَةً شَدِيدَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنِّي عَلَى الْحَوْضِ »، قَالُوا: سَنَصْبِرُ.

ج ١٠
ب/٨٥

٢٤٣٤ - ٢/٠٠٠ - حَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ: ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَا أَفَاءَ مِنْ أَمْوَالِ هَوَازِنَ، وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَنَسُ: فَلَمْ نَصْبِرْ، وَقَالَ: فَأَمَّا أَنَسُ حَدِيثَهُ أَسْنَانُهُمْ.

٢٤٣٥ - ٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي / زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَحْيَى ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَمِّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَنَسُ: قَالُوا: نَصْبِرُ، كَرَوَايَةِ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

ج ١٠
ب/٨٦

٢٤٣٦ - ٤/١٣٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: جَمَعَ

٢٤٣٤ - أخرجه البخاري في كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ (الحديث ٧٤٤١)، تحفة الأشراف (١٥٠٦).

٢٤٣٥ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٥٣٢).

٢٤٣٦ - أخرجه البخاري في كتاب: المناقب، باب: ابن أخت القوم منهم ومولى القوم منهم (الحديث ٣٥٢٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الفرائض، باب: مولى القوم من أنفسهم وابن الأخت منهم (الحديث ٦٧٦٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب: فرض الخمس، باب: ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفمة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه (الحديث ٣١٤٦)، وأخرجه أيضاً في مناقب الأنصار، باب: غزوة الطائف في شوال سنة ثمان (الحديث ٤٣٣٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الفرائض، باب: مولى القوم من أنفسهم وابن الأخت منهم (الحديث ٦٧٦١)، وأخرجه الترمذي في كتاب المناقب، باب: في فضل الأنصار وقريش (الحديث ٣٩٠١) مطولاً، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: ابن أخت القوم منهم (الحديث ٢٦١٠)، تحفة الأشراف (١٢٤٤).

قوله ﷺ: (فإنكم ستجدون أثرة شديدة) فيها لغتان إحداهما ضم الهمزة وإسكان الراء، وأصحهما ١٥١/٧ وأشهرهما بفتحهما جميعاً، والأثرة الاستئثار بالمشترك أي: يستأثر عليكم، ويفضل عليكم غيركم بغير حق.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَنْصَارَ ، فَقَالَ : « أَفِيكُمْ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِكُمْ ؟ » قَالُوا^(١) : لَا ، إِلَّا ابْنُ أُخْتٍ لَنَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ ابْنَ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ » فَقَالَ : « إِنَّ قُرَيْشًا حَدِيثٌ / عَهْدٌ بِجَاهِلِيَّةٍ وَمُصِيبَةٍ ، وَإِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَجْبِرَهُمْ وَأَتَأَلَّفَهُمْ ، أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالدُّنْيَا ، وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ إِلَى بِيوتِكُمْ ؟ لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَاذِيًا ، وَسَلَكَ الْأَنْصَارُ شِعْبًا ، لَسَلَكَتُ شِعْبَ الْأَنْصَارِ » .

ج ١٠
ب/٨٦

٢٤٣٧ - ١٣٤/٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَسَّ بْنَ مَالِكٍ قَالَ : لَمَّا فُتِحَتْ مَكَّةُ قَسَمَ الْغَنَائِمَ فِي قُرَيْشٍ فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ : إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْعَجَبُ ، إِنَّ سُيُوفَنَا تَقْطُرُ مِنْ دِمَائِهِمْ ، وَإِنَّ عَنَائِمَنَا تُرَدُّ عَلَيْهِمْ ! فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / فَجَمَعَهُمْ ، فَقَالَ : « مَا الَّذِي بَلَغَنِي عَنْكُمْ ؟ » قَالُوا : هُوَ الَّذِي بَلَغَكَ . وَكَانُوا لَا يَكْذِبُونَ ، قَالَ : « أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالدُّنْيَا إِلَى بِيوتِهِمْ ، وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ إِلَى بِيوتِكُمْ ؟ لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَاذِيًا أَوْ شِعْبًا ، وَسَلَكَتِ الْأَنْصَارُ وَاذِيًا أَوْ شِعْبًا ، لَسَلَكَتُ وَاذِي الْأَنْصَارِ وَ^(٢) شِعْبَ الْأَنْصَارِ » .

ج ١٠
ب/٨٧

٢٤٣٨ - ١٣٥/٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَرَعَةَ - يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ الْحَرْفَ بَعْدَ الْحَرْفِ - قَالَا : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدِ بْنِ

٢٤٣٧ - أخرجه البخاري في كتاب: المناقب، باب: مناقب الأنصار (الحديث ٣٧٧٨)، تحفة الأشراف (١٦٩٧).
٢٤٣٨ - أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: غزوة الطائف في شوال سنة ثمان (الحديث ٤٣٣٣) و(الحديث ٤٣٣٥)، تحفة الأشراف (١٦٣٦).

قوله ﷺ: (ابن أخت القوم منهم) استدل به من يورث ذوي الأرحام، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد وآخرين، ومذهب مالك والشافعي وآخرين أنهم لا يرثون، وأجابوا بأنه ليس في هذا اللفظ ما يقتضي توريثه، وإنما معناه أن بينه وبينهم ارتباطاً وقرباً، ولم يتعرض للإرث، وسياق الحديث يقتضي أن المراد أنه كالأحد منهم في إفشاء سرهم بحضرته، ونحو ذلك والله أعلم.

قوله ﷺ: (لسلكت شعب الأنصار) قال الخليل: هو ما أنفجج بين جبلين، وقال ابن السكيت: هو الطريق في الجبل، وفيه فضيلة الأنصار ورجحانهم.

١٥٢/٧

قوله: (وإبراهيم بن محمد بن عرعة) هو بعينين مهملتين مفتوحتين.

(2) في المطبوعة: أو.

(1) في المطبوعة: فقالوا.

ج ١٠
ب/٨٧

أَنَسٌ ، عَنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ / ، قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمَ حُنَيْنٍ أَقْبَلَتْ هَوَازِنُ وَعَظْفَانُ وَغَيْرُهُمْ^(١) ،
بِذَرَارِيهِمْ وَنَعْمِيهِمْ ، وَمَعَ^(٢) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ عَشْرَةُ آلَافٍ ، وَمَعَهُ الطُّلُقَاءُ ، فَأَذْبَرُوا عَنْهُ ، حَتَّى
بَقِيَ وَحْدَهُ ، قَالَ : فَنَادَى يَوْمَئِذٍ نِدَاءً يَنْبَغِي ، لَمْ يَخْلُطْ بَيْنَهُمَا شَيْئاً ، قَالَ : التَّفَتَ^(٣) عَنْ يَمِينِهِ فَقَالَ :
« يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ! » فَقَالُوا : لَبَّيْكَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ! أَبَشِّرُ نَحْنُ مَعَكَ ، قَالَ : ثُمَّ التَّفَتَ عَنْ
يَسَارِهِ فَقَالَ : « يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ! » قَالُوا : لَبَّيْكَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَبَشِّرُ نَحْنُ مَعَكَ ، قَالَ : وَهُوَ
عَلَى بَعْلَةٍ بَيْضَاءَ ، فَنَزَلَ فَقَالَ : « أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ » . فَانْهَزَمَ الْمُشْرِكُونَ ، وَأَصَابَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَنَائِمَ كَثِيرَةً ، فَحَسَمَ فِي الْمُهَاجِرِينَ وَالطُّلُقَاءِ ، وَلَمْ يُعْطِ الْأَنْصَارَ شَيْئاً ، فَقَالَتْ
الْأَنْصَارُ : إِذَا كَانَتِ الشَّدَّةُ فَنَحْنُ نُدْعَى ، وَتُعْطَى الْغَنَائِمُ غَيْرِنَا ! فَبَلَغَهُ ذَلِكَ ، فَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةِ ،
فَقَالَ : « يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ! مَا حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكُمْ ؟ » فَسَكَتُوا ، فَقَالَ : « يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ! أَمَا
تَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالدُّنْيَا وَتَذْهَبُونَ بِمُحَمَّدٍ تَحُورُونَ وَنَهْ إِلَى بُيُوتِكُمْ ؟ » قَالُوا : بَلَى ، يَا
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ! رَضِينَا ، قَالَ : فَقَالَ : « لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَاذِيَاءَ ، وَسَلَكَتِ الْأَنْصَارُ شِعْباً ، لَأَخَذْتُ
شِعْبَ الْأَنْصَارِ » .

ج ١٠
ب/٨٨

قَالَ هِشَامٌ : فَقُلْتُ : يَا أَبَا حَمْرَةَ ! أَنْتَ شَاهِدُ ذَلِكَ^(٤) ؟ قَالَ : وَأَيْنَ أُغِيبُ عَنْهُ ؟ .

ج ١٠
ب/٨٩

٢٤٣٩ - ٧/١٣٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ / ، وَحَامِدُ بْنُ عَمْرٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَ

٢٤٣٩ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٨٩٧) .

قوله : (ومعه الطلقاء) هو بضم الطاء وفتح اللام وبالمد ، وهم الذين أسلموا يوم فتح مكة ، وهو جمع
طليق ، يقال ذلك لمن أطلق من أسار أو وثاق ، قال القاضي في المشارق : قيل لمسلمي الفتح الطلقاء لمن
النبي ﷺ عليهم .

قوله : (ومع النبي ﷺ يومئذ عشرة آلاف ومعه الطلقاء) وقال في الرواية التي بعد هذه : (نحن بشر
١٥٣/٧ كثير قد بلغنا ستة آلاف) الرواية الأولى أصح ، لأن المشهور في كتب المغازي أن المسلمين كانوا يومئذ
أثني عشر ألفاً ، عشرة آلاف شهدوا الفتح وألفان من أهل مكة ومن أنضاف إليهم ، وهذا معنى قوله معه
عشرة آلاف ومعه الطلقاء ، قال القاضي : قوله ستة آلاف وهم من الراوي عن أنس والله أعلم .

(3) في المطبوعة : فالنت .

(1) زيادة في المخطوطة .

(4) في المطبوعة : ذاك .

(2-2) في المطبوعة : النبي .

ابن معاذ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ حَدَّثَنِي السَّمِيطُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ :
 افْتَتَحْنَا مَكَّةَ ، ثُمَّ إِنَّا غَزَوْنَا حُنَيْنًا ، فَجَاءَ الْمُشْرِكُونَ بِأَحْسَنِ صُفُوفٍ رَأَيْتُ ، قَالَ : فَصَفَّتِ الْخَيْلُ ،
 ثُمَّ صَفَّتِ الْمُقَاتِلَةُ ، ثُمَّ صَفَّتِ النِّسَاءُ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ ، ثُمَّ صَفَّتِ الْغَنَمُ ، ثُمَّ صَفَّتِ النَّعَمُ ، قَالَ :
 وَنَحْنُ بَشْرٌ كَثِيرٌ ، قَدْ بَلَّغْنَا سِتَّةَ آلَافٍ ، وَعَلَى مُجَنَّبَةٍ خَيْلِنَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، قَالَ : فَجَعَلَتْ خَيْلُنَا
 تَلْوِي خَلْفَ ظَهْرِنَا ، فَلَمْ نَلْبَثْ أَنْ انْكَشَفَتْ خَيْلُنَا ، وَفَرَّتِ الْأَعْرَابُ ، وَمَنْ نَعَلَمُ مِنَ النَّاسِ ،
 قَالَ / : فَنادَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا لَ الْمُهَاجِرِينَ ! يَا لَ الْمُهَاجِرِينَ » ، ثُمَّ قَالَ : « يَا لَ الْأَنْصَارِ !
 يَا لَ الْأَنْصَارِ ! » ، قَالَ : قَالَ أَنَسٌ : هَذَا حَدِيثٌ عَمِيَّةٌ ؛ قَالَ : قُلْنَا : لَبَيْكَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ !
 قَالَ : فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : فَأَيْمُ اللَّهِ ! مَا أَتَيْنَاهُمْ حَتَّى هَزَمَهُمُ اللَّهُ ، قَالَ : فَفَبَضْنَا ذَلِكَ
 الْمَالَ ، ثُمَّ انْطَلَقْنَا إِلَى الطَّائِفِ فَحَاصَرْنَاهُمْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ، ثُمَّ رَجَعْنَا إِلَى مَكَّةَ فَنَزَلْنَا ؛ قَالَ : فَجَعَلَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِي الرَّجُلَ الْمِائَةَ | مِنَ الْإِبِلِ .

ثُمَّ ذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ ، كَنَحْوِ حَدِيثِ قَتَادَةَ ، وَأَبِي التَّيَّاحِ ، وَهَشَامِ بْنِ زَيْدٍ .

قوله: (حدثني السميطة عن أنس) هو بضم السين المهملة تصغير سبط .

قوله: (وعلى مجنبة خيلنا خالد) المجنبة بضم الميم وفتح الجيم وكسر النون، قال: شمر المجنبة هي الكتبية من الخيل التي تأخذ جانب الطريق الأيمن، وهما مجنبتان ميمنة وميسرة بجانب الطريق والقلب بينهما .

قوله: (فجعلت خيلنا تلوي خلف ظهورنا) هكذا هو في أكثر النسخ، وفي بعضها تلوذ وكلاهما صحيح .

قوله ﷺ: (يال المهاجرين يال المهاجرين ثم قال: يال الأنصار يال الأنصار) هكذا في جميع النسخ في المواضع الأربعة يال بلام مفصولة مفتوحة، والمعروف وصلها بلام التعريف التي بعدها .

قوله: (قال أنس هذا حديث عمية) هذه اللفظة ضبطوها في صحيح مسلم على أوجه، أحدها: عمية ١٥٤/٧ بكسر العين والميم وتشديد الميم والياء، قال القاضي: كذا روينا هذا الحرف عن عامة شيوخنا، وفسر بالشدّة، والثاني: عمية كذلك إلا أنه بضم العين، والثالث: عمية بفتح العين وكسر الميم المشددة وتخفيف الياء وبعدها هاء السكت أي حدثني به عمي، وقال القاضي: على هذا الوجه معناه عندي جماعتي أي، هذا حديثهم، قال صاحب العين: العم الجماعة، وأنشد عليه ابن دريد في الجمهرة: أفنيت عما وجبرت عما، قال القاضي: وهذا أشبه بالحديث، والوجه الرابع كذلك إلا أنه بتشديد الياء، وهو الذي ذكره الحميدي صاحب الجمع بين الصحيحين، وفسره بعمومتي أي: هذا حديث فضل أعمامي، أو هذا الحديث الذي حدثني به أعمامي كأنه حدث بأول الحديث عن مشاهدة، ثم لعله لم يضبط هذا الموضوع

٢٤٤٠ - ٨/١٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، قَالَ : أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ ، وَصَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ ، وَعُيَيْنَةَ بْنَ حِصْنٍ ، وَالْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ ، كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ ، مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ ، وَأَعْطَى عَبَّاسَ بْنَ مِرْدَاسٍ دُونَ ذَلِكَ ، فَقَالَ عَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ :

أَتَجْعَلُ نَهْيِي وَنَهْبَ الْعُبَيْدِ بِدَ بَيْنَ عُيَيْنَةَ وَالْأَقْرَعَ ؟
فَمَا كَانَ بَدْرٌ وَلَا حَابِسٌ يُفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي الْمَجْمَعِ /
وَمَا كُنْتُ دُونَ أَمْرِي مِنْهُمَا وَمَنْ تَخْفِضِ الْيَوْمَ لَا يُرْفَعِ
قَالَ : فَأَتَمَّ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِائَةً .

ج ١١
١/٢

٢٤٤١ - ٩/١٣٨ - وَحَدَّثَنَا^(١) أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمِيِّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ ، فَأَعْطَى أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ ، وَزَادَ : وَأَعْطَى عَلْقَمَةَ بْنَ عَلَاطَةَ مِائَةً .

٢٤٤٢ - ١٠/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الشَّعِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ ،

٢٤٤٠ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٣٥٦٣) .

٢٤٤١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٤٤٠) .

٢٤٤٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٤٤٠) .

لتفريق الناس ، فحدثه به من شاهده من أعمامه أو جماعته الذين شهدوه ، ولهذا قال بعده قال : قلنا لبيك يا رسول الله والله أعلم .

قوله : (أتجعل نهبي ونهب العبيد) العبيد آسم فرسه .

قوله : (يفوقان مرداس في المجمع) هكذا هو في جميع الروايات مرداس غير مصروف ، وهو حجة ١٥٥/٧ لمن جوز ترك الصرف بعلة واحدة ، وأجاب الجمهور بأنه في ضرورة الشعر .

قوله : (وعلقمة بن علاطة) هو بضم العين المهملة وتخفيف اللام وبتاء مثلثة .

قوله : (وحدثنا مخلد بن خالد الشعيري) هو بفتح الشين المعجمة وكسر العين ، منسوب إلى الشعير الحب المعروف ، وهو مخلد بن خالد بن يزيد أبو محمد بغدادي سكن طرسوس ، روى عن عبد الرزاق بن

(١) محو في المخطوطة ، والتصويب من المطبوعة .

بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ عَلْقَمَةَ بِنَ عُلَاثَةَ ، وَلَا صَفْوَانَ بِنَ أُمِّيَةَ / ، وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّعْرَ فِي حَدِيثِهِ .

٢٤٤٣ - ١١/١٣٩ - وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا فَتَحَ حُنَيْنًا قَسَمَ الْغَنَائِمَ ، فَأَعْطَى الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ ، فَبَلَغَهُ أَنَّ الْأَنْصَارَ يُجْبُونَ أَنْ يُصَيَّبُوا مَا أَصَابَ النَّاسَ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَطَبَهُمْ ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : « يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ! أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضُلَّالًا ، فَهَدَاكُمْ اللَّهُ بِي ؟ وَعَالَةً ، فَأَغْنَاكُمْ اللَّهُ بِي ؟ وَمُتَفَرِّقِينَ ، فَجَمَعَكُمْ اللَّهُ بِي ؟ » وَيَقُولُونَ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ / أَمَّنْ . فَقَالَ : « أَلَا تُحْيِيُونِي ؟ » فَقَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمَّنْ . فَقَالَ : « أَمَا إِنَّكُمْ لَوُ شِئْتُمْ أَنْ تَقُولُوا كَذَا وَكَذَا ، وَكَانَ مِنَ الْأَمْرِ كَذَا وَكَذَا » لِأَشْيَاءَ عَدَدَهَا ، زَعَمَ عَمْرُو أَنْ لَا يَحْفَظُهَا ، فَقَالَ : « أَلَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالشَّيْءِ وَالْإِبِلِ ، وَتَذْهَبُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ إِلَى رَحَالِكُمْ ؟ الْأَنْصَارُ شِعَارُ وَالنَّاسُ دِنَارٌ ، وَلَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا

٢٤٤٣ - أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: غزوة الطائف في شوال سنة ثمان (الحديث ٤٣٣٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: التمني، باب: ما يجوز من اللو، وقوله تعالى: ﴿لو أن لي بكم قوة﴾ (الحديث ٧٢٤٥) مختصراً، تحفة الأشراف (٥٣٠٣).

همام وإبراهيم بن خالد الصنعائين، وسفيان روى عنه مسلم وأبو داود وابن عوف البزدوي وابنه أحمد بن أبي عوف والمنذر بن شاذان، قال أبو داود: وهو ثقة، وذكر هذه الجملة من أحواله الحافظ عبد الغني المقدسي، وذكره أبو محمد بن أبي حاتم في كتابه المشهور في الجرح والتعديل مختصراً، وذكره الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي في كتابه: «رجال الصحيحين» فقال مخلد بن خالد الشعيري: سمع سفيان بن عيينة في الزكاة، وإنما ذكرت هذا كله لأن القاضي عياض قال: لم أجد أحداً ذكر مخلد بن خالد الشعيري في رجال الصحيح ولا في غيرهم، قال: ولم يذكره الحاكم ولا الباجي ولا الجياني ومن تكلم على رجال الصحيح، ولا أحد من أصحاب المؤلف والمختلف، ولا من أصحاب التقييد، ولا ذكروا مخلد بن خالد غير منسوب أصلاً، وبسط القاضي الكلام في إنكار هذا الاسم وأنه ليس في الرواة أحد يسمى مخلد بن خالد لا في الصحيح ولا في غيره، وضم إليه كلاماً عجيباً، وهذا الذي ذكره من العجائب، فمخلد بن خالد مشهور كما ذكرناه أولاً وباللغة التوفيق.

١٥٦/٧

قوله ﷺ: (الأنصار شعار والناس دثار) قال أهل اللغة: الشعار الثوب الذي يلي الجسد، والدثار فوقه، ومعنى الحديث الأنصار هم البطانة والخاصة والأصفياء، وألصق بي من سائر الناس، وهذا من مناقبهم الظاهرة وفضائلهم الباهرة.

١٥٧/٧

وَشِعْبًا ، لَسَلَكْتُ وَايِدِي الْأَنْصَارِ وَشِعْبَهُمْ ، إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أُثْرَةً ، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ .

٢٤٤٤ - ١٢/١٤٠ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ / ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمَ حَيْثُ آتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاسًا فِي الْقِسْمَةِ ، فَأَعْطَى الْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَأَعْطَى عُبَيْتَةَ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَأَعْطَى أَنَسًا مِنْ أَشْرَافِ الْعَرَبِ ، وَأَثَرَهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي الْقِسْمَةِ ، فَقَالَ رَجُلٌ : وَاللَّهِ ! إِنَّ هَذِهِ لِقِسْمَةٌ مَا عَدِلَ فِيهَا ، وَمَا أُرِيدُ فِيهَا وَجْهَ اللَّهِ ، قَالَ فَقُلْتُ : وَاللَّهِ ! لِأَخْبِرَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : فَأَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ ، قَالَ : فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ حَتَّى كَانَ كَالصَّرْفِ / ، ثُمَّ قَالَ : « فَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا (١) لَمْ يَعْدِلِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ » ! قَالَ : ثُمَّ قَالَ : « يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى ، قَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا فَصَبِرَ » .

قَالَ : قُلْتُ : لَا جَرَمَ لَا أَرْفَعُ إِلَيْهِ بَعْدَهَا حَدِيثًا .

٢٤٤٥ - ١٣/١٤١ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَسْمًا ، فَقَالَ رَجُلٌ : إِنَّهَا لِقِسْمَةٌ مَا أُرِيدُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ ، قَالَ : فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَارَرْتُهُ ، فَغَضِبَ مِنْ ذَلِكَ غَضَبًا شَدِيدًا ، وَأَحْمَرَ وَجْهَهُ حَتَّى تَمَنَّتْ أَنِّي لَمْ أَدْكُرْهُ لَهُ ، قَالَ : ثُمَّ قَالَ / : « قَدْ أُوذِيَ مُوسَى بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا فَصَبِرَ » .

٢٤٤٤ - أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس، باب: ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفه قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه (الحديث ٣١٥٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: غزوة الطائف في شوال سنة ثمان (الحديث ٤٣٣٧)، تحفة الأشراف (٩٣٠٠).

٢٤٤٥ - أخرجه البخاري في كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ٢٨ - (الحديث ٣٤٠٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: غزوة الطائف في شوال سنة ثمان (الحديث ٤٣٣٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأدب، باب: من

قوله: (فتغير وجهه حتى كان كالصرف) هو بكسر الصاد المهملة وهو صينج أحمر يصنغ به الجلود، قال ابن دريد: وقد يسمى الدم أيضاً صرفاً.

قوله: (فقال رجل: والله إن هذه لقسمة ما عدل فيها وما أريد فيها وجه الله) قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: حكم الشرع أن من سب النبي ﷺ كفر وقتل، ولم يذكر في هذا الحديث أن هذا الرجل

(١) في المطبوعة: إن.

| ٤٧/٤٨ - باب : ذكر الخوارج وصفاتهم |

٢٤٤٦ - ١/١٤٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ ، مُنْصَرَفَهُ مِنْ حُنَيْنٍ ، وَفِي ثَوْبِ بِلَالٍ فِضَّةٌ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبِضُ مِنْهَا ، يُعْطِي النَّاسَ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ! اْعْدِلْ ، قَالَ : « وَبِئْسَ ! وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ ؟ لَقَدْ خَبْتُ وَخَسِرْتُ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ » فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : دَعْنِي ، يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَقْتُلْ هَذَا الْمُنَافِقَ ، فَقَالَ : « مَعَاذَ اللَّهِ ! أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنِّي أَقْتُلُ أَصْحَابِي ، إِنْ هَذَا / وَأَصْحَابَهُ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ ، لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ ، يَمْرُقُونَ مِنْهُ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّمِيَّةِ » .

ج ١١
١/٥

أخبر صاحبه بما يقال فيه (الحديث ٦٠٥٩)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الصبر في الأذى (الحديث ٦١٠٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الاستئذان، باب: إذا كانوا أكثر من ثلاثة فلا بأس بالمسارة والمناجاة (الحديث ٦٢٩١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الدعوات، باب: قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ (الحديث ٦٣٣٦)، تحفة الأشراف (٩٢٦٤).
٢٤٤٦ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٢٩٩٦).

قتل، قال المازري: يحتمل أن يكون لم يفهم منه الطعن في النبوة، وإنما نسبه إلى ترك العدل في القسمة، والمعاصي ضربان: كبائر وصغائر، فهو ﷺ معصوم من الكبائر بالإجماع، وأختلفوا في إمكان وقوع الصغائر، ومن جوزها منع من إضافتها إلى الأنبياء على طريق التقيص، وحينئذٍ فلعله ﷺ لم يعاقب هذا القائل لأنه لم يثبت عليه ذلك، وإنما نقله عنه واحد، وشهادة الواحد لا يراق بها الدم، قال القاضي: هذا التأويل باطل يدفعه قوله: اعدل يا محمد واتق الله يا محمد، وخاطبه خطاب المواجهة بحضرة الملائكة، حتى استأذن عمر وخالد النبي ﷺ في قتله، فقال: «معاذ الله أن يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه» فهذه هي العلة، وسلك معه مسلكه مع غيره من المنافقين الذين آذوه وسمع منهم في غير موطن ما كرهه، ١٥٨/٧ لكنه صبر استبقاءً لانقيادهم وتأليفاً لغيرهم، لئلا يتحدث الناس أنه يقتل أصحابه فينفروا، وقد رأى الناس هذا الصنف في جماعتهم وعدوه من جملتهم.

قوله ﷺ: (ومن يعدل إذا لم أكن أعدل لقد خبت وخسرت) روي بفتح التاء في خبت وخسرت، وبضمهما فيهما، ومعنى الضم ظاهر، وتقدير الفتح خبت أنت أيها التابع إذا كنت لا أعدل لكونك تابعاً ومقتدياً بمن لا يعدل، والفتح أشهر والله أعلم.

قوله: (فقال عمر بن الخطاب دعني يا رسول الله فأقتل هذا المنافق) وفي روايات أخر أن خالد بن

(١) في المطبوعة: رسول الله.

٢٤٤٧ - ٢/٠٠٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ ، حَدَّثَنِي قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ مَغَانِمَ ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ .

٢٤٤٧ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٢٩٠١) و(٢٩٩٦).

الوليد آستأذن في قتله، ليس فيهما تعارض بل كل واحد منهما آستأذن فيه.

قوله ﷺ: (يقروء القرآن لا يجاوز حناجرهم) قال القاضي: فيه تأويلان أحدهما معناه لا تفقهه قلوبهم، ولا ينتفعون بما تلاوا منه، ولا لهم حظ سوى تلاوة الفم والحجرة والحلق، إذ بهما تقطيع الحروف، والثاني معناه لا يصعد لهم عمل ولا تلاوة ولا يتقبل.

قوله ﷺ: (يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية) وفي الرواية الأخرى: (يمرقون من الإسلام) وفي الرواية الأخرى (يمرقون من الدين) قال القاضي: معناه: يخرجون منه خروج السهم إذا نفذ الصيد من جهة أخرى، ولم يتعلق به شيء منه، والرمية هي الصيد المرمي، وهي فعيلة بمعنى مفعولة، قال: والدين هنا هو الإسلام كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^(١). وقال الخطابي: هو هنا الطاعة أي من طاعة الإمام، وفي هذه الأحاديث دليل لمن يكفر الخوارج، قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: قال المازري: اختلف العلماء في تكفير الخوارج، قال: وقد كادت هذه المسئلة تكون أشد إشكالاً من سائر المسائل، ولقد رأيت أبا المعالي وقد رغب إليه الفقيه عبد الحق رحمهما الله تعالى في الكلام عليها، فذهب له من ذلك، وأعتذر بأن الغلط فيها يصعب موقعه؛ لأن إدخال كافر في الملة وإخراج مسلم منها عظيم في الدين، وقد اضطرب فيها قول القاضي أبي بكر الباقلاني، وناهيك به في علم الأصول، وأشار ابن الباقلاني إلى أنها من المعوصات؛ لأن القوم لم يصرحوا بالكفر، وإنما قالوا أقوالاً تؤدي إليه، وأنا أكشف لك نكتة الخلاف وسبب الإشكال، وذلك أن المعتزلي مثلاً يقول إن الله تعالى عالم ولكن لا علم له، وحي ولا حياة له، يوقع الالتباس في تكفيره، لأننا علمنا من دين الأمة ضرورة أن من قال إن الله تعالى ليس بحي ولا عالم كان كافراً، وقامت الحجة على استحالة كون العالم لا علم له، فهل نقول أن المعتزلي إذا نفى العلم نفى أن يكون الله تعالى عالماً، وذلك كفر بالإجماع، ولا ينفعه اعترافه بأنه عالم مع نفيه أصل العلم، أو نقول قد اعترف بأن الله تعالى عالم وإنكاره العلم لا يكفره وإن كان يؤدي إلى أنه ليس بعالم فهذا موضع الإشكال، هذا كلام المازري.

ومذهب الشافعي وجماهير أصحابه العلماء أن الخوارج لا يكفرون، وكذلك القدرية وجماهير

(١) سورة: آل عمران، الآية: ١٩.

٢٤٤٨ - ٣/١٤٣ - حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَعْمٍ ، عَنْ أَبِي / سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : بَعَثَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ بِالْيَمَنِ ، بِذَهَبَةٍ فِي تَرْبَتِهَا ، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ : الْأَفْرَعُ بْنُ حَابِسِ الْحَنْظَلِيِّ ، وَعَعِينَةُ بْنُ بَدْرِ الْفَزَارِيِّ ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ عَلَانَةَ الْعَامِرِيُّ ، ثُمَّ أَحَدُ بَنِي كِلَابٍ ، وَزَيْدُ الْخَيْرِ الطَّائِيُّ ، ثُمَّ أَحَدُ بَنِي نَبْهَانَ ، قَالَ : فَغَضِبَتْ قُرَيْشٌ ، فَقَالُوا : أَوْ أَيْعُطِي

٢٤٤٨ - أخرجه البخاري في كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿وإلى عاد أخاهم هوداً قال: يا قوم اعبدوا الله﴾ (الحديث ٣٣٤٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: بعث علي بن أبي طالب عليه السلام وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع (الحديث ٤٣٥١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: التفسير، باب: ﴿والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب﴾ (الحديث ٤٦٦٧) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿تخرج الملائكة والروح إليه﴾ (الحديث ٧٤٣٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب: السنة، باب: في قتال الخوارج (الحديث ٤٧٦٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: المؤلفة قلوبهم (الحديث ٢٥٧٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: تحريم الدم، باب: من شهر سيفه ثم وضعه في الناس (الحديث ٤١١٢)، تحفة الأشراف (٤١٣٢).

المعتزلة وسائر أهل الأهواء، قال الشافعي رحمه الله تعالى: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية، وهم طائفة من الرافضة يشهدون لموافقهم في المذهب بمجرد قولهم، فرد شهادتهم لهذا لا لبدعتهم والله أعلم.

١٦٠/٧

قوله: (بعث علي رضي الله عنه وهو باليمن بذهبة في تربتها) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا بذهبة بفتح الذال وكذا نقله القاضي عن جميع رواة مسلم عن الجلودي قال وفي رواية ابن ماهان بذهبية على التصغير.

قوله في هذه الرواية: (عينة بن بدر الفزاري) وكذا في الرواية التي بعد هذه رواية قتيبة قال فيها عينة بن بدر: وفي بعض النسخ في الثانية عينة بن حصن وفي معظمها عينة بن بدر ووقع في الرواية التي قبل هذه وهي الرواية التي فيها الشعر عينة بن حصن في جميع النسخ وكله صحيح فحصى أبوه وبدر جد أبيه فنسب تارة إلى أبيه وتارة إلى جد أبيه لشهرته ولهذا نسب إليه الشاعر في قوله:

فما كان بدر ولا حابس

وهو عينة بن حصن بن حذيفة بن بدر بن عمرو بن جويرية بن لوزان بن ثعلبة بن عدي بن فزارة بن دينار الفزاري.

قوله في هذه الرواية: (وزيد الخير الطائي) كذا هو في جميع النسخ الخبير بالراء، وفي الرواية التي بعدها: «زيد الخيل» باللام وكلاهما صحيح يقال بالوجهين، كان يقال له في الجاهلية زيد الخيل فسماه رسول الله ﷺ في الإسلام زيد الخير.

صَنَادِيدٌ نَجْدٍ وَيَدْعُنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ لِأَتَأَلَّفَهُمْ». فَجَاءَ رَجُلٌ كَثُ اللَّحِيَةِ، مُشْرِفُ الْوَجْتَيْنِ، غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ، نَاتِيءُ الْجَبِينِ مَحْلُوقُ الرَّأْسِ، فَقَالَ: أَتَى اللَّهَ، يَا مُحَمَّدُ! قَالَ / : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَنْ يُطْعِمِ اللَّهَ إِنْ عَصَيْتُهُ! أَيَأْمُنِي عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ وَلَا تَأْمُنُونِي؟» قَالَ: ثُمَّ أَذْبَرَ الرَّجُلُ، فَاسْتَأْذَنَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فِي قَتْلِهِ، - يَرُونَ أَنَّهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ ضَيْضِيءٍ هَذَا قَوْمًا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَيْتَنِ أَدْرَكْتَهُمْ لِأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ».

ج ١١
١/٦

٢٤٤٩ - ٤/١٤٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي نُعْمٍ / ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: بَعَثَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنَ الْيَمَنِ، بِذَهَبَةٍ فِي أَدِيمٍ مَقْرُوظٍ، لَمْ تُحْصَلْ مِنْ تَرَابِهَا، قَالَ: فَقَسَمَهَا

٢٤٤٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٤٤٨).

ج ١١
ب/٦

قوله: (أيعطي صناديد نجد) أي ساداتها وأحدهم صنديد بكسر الصاد.

قوله: (فجاء رجل كث اللحية مشرف الوجنتين) أما كث اللحية فيفتح الكاف وهو كثيرها، والوجنة يفتح الواو وضمها وكسرهما، ويقال أيضاً أجنة وهي لحم الخد.

قوله: (ناتيء الجبين) هو بهمز ناتيء، وأما الجبين فهو جانب الجبهة ولكل إنسان جبينان يكتنفان الجبهة.

قوله ﷺ: (إن من ضيضيء هذا قوماً) هو بضادين معجمتين مكسورتين وآخره مهموز وهو أصل الشيء، وهكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وحكاه القاضي عن الجمهور، وعن بعضهم أنه ضبطه بالمعجمتين والمهملتين جميعاً وهذا صحيح في اللغة، قالوا وأصل الشيء أسماء كثيرة منها الضيضيء بالمعجمتين والمهملتين، والنجار بكسر النون، والنحاس، والسنخ بكسر السين وإسكان النون وبهاء معجمة، والعنصر والعنض والأرومة.

قوله ﷺ: (لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد) أي قتلاً عاماً مستأصلاً كما قال تعالى: ﴿فهل ترى لهم من باقية﴾^(١) وفيه الحث على قتالهم وفضيلة لعلي رضي الله عنه في قتالهم.

قوله: (في أديم مقروظ) أي مدبوغ بالقرظ.

قوله: (لم تحصل من ترابها) أي لم تميز.

(١) سورة: الحاقفة، الآية: ٨.

بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: بَيْنَ عُمَيْيَةَ بْنِ حِصْنٍ، وَالْأَفْرَعِ بْنِ حَابِسٍ، وَزَيْدِ الْحَيْلِ، وَالرَّابِعِ إِمَّا عَلْقَمَةَ بْنَ عَلَاقَةَ وَإِمَّا عَامِرُ بْنُ الطُّفَيْلِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: كُنَّا نَحْنُ أَحَقُّ بِهَذَا مِنْ هَؤُلَاءِ، قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَلَا تَأْمُنُونِي؟ وَأَنَا أَمِينٌ مَنْ فِي السَّمَاءِ، يَأْتِينِي خَبْرُ السَّمَاءِ صَبَاحاً وَمَسَاءً» قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ، مُشْرِفُ الْوَجْتَيْنِ، نَاشِزُ الْجَبْهَةِ /، كَثُ اللَّحْيَةِ، مَحْلُوقِ الرَّأْسِ، مُشَمَّرُ الْإِزَارِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اتَّقِ اللَّهَ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ! أَوْلَسْتُ أَحَقَّ أَهْلِ الْأَرْضِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ» قَالَ: ثُمَّ وَلَّى الرَّجُلُ، فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا أَضْرِبُ عُنُقَهُ؟ فَقَالَ: «لَا، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي»، قَالَ خَالِدٌ: وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَمْ أُوْمَرْ أَنْ أَنْقَبَ عَن قُلُوبِ النَّاسِ، وَلَا أَشَقُّ بَطُونَهُمْ». قَالَ: ثُمَّ نَظَرَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُقَفٌّ فَقَالَ: «إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ ضَنْضِيءٍ هَذَا قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، رَطْبًا لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا / يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ»، قَالَ: أَظْنُهُ قَالَ: «لَيْتُنِ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ ثَمُودَ».

ج ١١
١/٧ج ١١
ب ٧

٢٤٥٠ - ٥/١٤٥ - وحدثناه^(١) عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: وَعَلْقَمَةُ بْنُ عَلَاقَةَ. وَلَمْ يَذْكُرْ عَامِرُ بْنُ الطُّفَيْلِ، وَقَالَ: نَاتِيءُ الْجَبْهَةِ، وَلَمْ يَقُلْ: نَاشِزٌ، وَزَادَ: فَقَامَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا أَضْرِبُ عُنُقَهُ؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: ثُمَّ أَدْبَرَ فَقَامَ إِلَيْهِ خَالِدٌ، سَيْفُ اللَّهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا أَضْرِبُ

٢٤٥٠ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٤٤٨).

قوله في هذه الرواية: (والرابع إما علقمة بن علاثة وإما عامر بن الطفيل) قال العلماء: ذكر عامر هنا غلط ظاهر لأنه توفي قبل هذا بسنين، والصواب الجزم بأنه علقمة بن علاثة كما هو مجزوم باقي الروايات ١٦٢/٧ والله أعلم.

قوله ﷺ: (إني لم أُوْمَرْ أَنْ أَنْقَبَ عَن قُلُوبِ النَّاسِ وَلَا أَشَقُّ بَطُونَهُمْ) معناه إني أمرت بالحكم بالظاهر والله يتولى السرائر كما قال ﷺ: (فإذا قالوا ذلك فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله) وفي الحديث: (هلا شققت عن قلبه).
قوله: (وهو مقف) أي مولى قد أعطانا ففاه.

(1) في المطبوعة: حدثنا.

عُنُقَهُ؟ قَالَ: «لَا»، فَقَالَ: «إِنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْ ضَيْضِي هَذَا قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ لَيْنًا رَطْبًا»، وَقَالَ: قَالَ عُمَارَةُ: حَسِبْتُهُ قَالَ: / «لَئِنْ أَدْرَكْتَهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ ثُمُودٍ».

ج ١١
ب ١/٨

٢٤٥١ - ٦/١٤٦ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: زَيْدُ الْخَيْرِ، وَالْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ، وَعُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ عَلَانَةَ أَوْ عَامِرُ بْنُ الطَّفَيْلِ، وَقَالَ: نَاشِزُ الْجَبْهَةِ، كَرِوَايَةَ عَبْدِ الْوَاحِدِ، وَقَالَ: إِنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْ ضَيْضِي هَذَا قَوْمٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «لَئِنْ أَدْرَكْتَهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ ثُمُودٍ».

٢٤٥٢ - ٧/١٤٧ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّهُمَا أَتَيَا أَبَا سَعِيدٍ / الْخُدْرِيَّ فَسَأَلَاهُ عَنِ الْحُرُورِيَّةِ؟ هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُهَا؟ قَالَ: لَا أَدْرِي مَنِ الْحُرُورِيَّةِ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَخْرُجُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ - وَلَمْ يَقُلْ: مِنْهَا - قَوْمٌ

ج ١١
ب ١/٨

٢٤٥١ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٤٤٨).

٢٤٥٢ - أخرجه البخاري في كتاب: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام (الحديث ٣٦١٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: فضائل القرآن، باب: إثم من رآه يقرأ القرآن، أو تأكل به، أو فجر به (الحديث ٥٠٥٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأدب، باب: ما جاء في قول الرجل: ويلك (الحديث ٦١٦٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب: قتل الخوارج والملحدون بعد إقامة الحجة عليهم (الحديث ٦٩٣١)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: من ترك قتل الخوارج للتأليف ولثلاث ينفر الناس عنهم (الحديث ٦٩٣٣)، وأخرجه ابن ماجه في المقدمة: باب: في ذكر الخوارج (الحديث ١٦٩)، تحفة الأشراف (٤٤٢١).

١٦٣/٧ قوله ﷺ: (يتلون كتاب الله تعالى لينا رطبا) هكذا هو في أكثر النسخ لينا بالنون أي سهلاً وفي كثير من النسخ لياً بحذف النون وأشار القاضي إلى أنه رواية أكثر شيوخهم قال: ومعناه سهلاً لكثرة حفظهم قال وقيل لياً أي يلوون ألسنتهم به أي يحرفون معانيه وتأويله قال: وقد يكون من اللي في الشهادة وهو الميل قاله ابن قتيبة.

قوله: (فسألاه عن الحرورية) هم الخوارج، سموا حرورية لأنهم نزلوا حروراء وتعاقدوا عندها على قتال أهل العدل، وحروراء بفتح الحاء وبالمد قرية بالعراق قريبة من الكوفة، وسموا خوارج لخروجهم على الجماعة، وقيل لخروجهم عن طريق الجماعة، وقيل لقوله ﷺ يخرج من ضيضي هذا.

قوله: (سمعت رسول الله ﷺ يقول: يخرج في هذه الأمة ولم يقل منها) قال المازري: هذا من أدل الدلائل على سعة علم الصحابة رضي الله عنهم، ودقيق نظرهم، وتحريهم الألفاظ وفرقهم بين مدلولاتها الخفية، لأن لفظة (من) تقتضي كونهم من الأمة لا كفاراً بخلاف (في) ومع هذا فقد جاء بعد هذا من رواية

تَحْقِرُونَ صَلَاتِكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ ، فَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ ، لَا يُجَاوِزُ حُلُوقَهُمْ - أَوْ حَنَاجِرَهُمْ - يَمْرُقُونَ مِنْ الدِّينِ مَرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، فَيَنْظُرُ الرَّامِي إِلَى سَهْمِهِ ، إِلَى نَصْلِهِ ، إِلَى رِصَافِهِ ، فَيَتَمَارَى فِي الْفُوقَةِ ، هَلْ عَلِقَ بِهَا مِنَ الدَّمِ شَيْءٌ .

٢٤٥٣ - ٨/١٤٨ - حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ / بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ . ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفِهْرِيُّ : قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالضَّحَّاكُ الْهَمْدَانِيُّ : أَنَّ أَبَا سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ قَالَ : بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْسِمُ قَسْمًا ، أَنَاهُ ذُو الْخُوَيْصِرَةِ ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَعْدِلْ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَيَلِك ! وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا(١) لَمْ أَعْدِلْ ؟ قَدْ خَبِتْ وَخَسِرْتُ إِنْ لَمْ أَعْدِلْ » ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! ائْذَنْ لِي فِيهِ أَضْرِبُ عُنُقَهُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « دَعُهُ ، فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ أَحَدَكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ ، لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، يُنْظَرُ إِلَى نَصْلِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى رِصَافِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ ، ثُمَّ يُنْظَرُ

٢٤٥٣ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٤٥٢).

علي رضي الله عنه: (يخرج من أمتي قوم) وفي رواية أبي ذر: (إن بعدي من أمتي أوسيكون بعدي من ١٦٤/٧ أمتي) وقد سبق الخلاف في تكفيرهم وأن الصحيح عدم تكفيرهم.

قوله ﷺ: (فينظر الرامي إلى نصله إلى رصافه فيتمارى في الفوق) وفي الرواية الأخرى «ينظر إلى نضيه وفيها ثم ينظر إلى قذده» وفي الرواية الأخرى «فينظر في النضي فلا يرى بصيرة وينظر في الفوق فلا يرى بصيرة» أما الرصاف فبكسر الراء وبالصاد المهملة، وهو مدخل النصل من السهم، والنصل هو حديدة السهم، والقذح عوده، والقذ بضم القاف وبذالين معجمتين، وهو ريش السهم، والفوق والفوق بضم الفاء هو الحز الذي يجعل فيه الوتر، والنضي بفتح النون وكسر الضاد المعجمة وتشديد الباء وهو القذح، كذا جاء في كتاب مسلم مفسراً، وكذا قاله الأصمعي، وأما البصير فبفتح الباء الموحدة وكسر الصاد المهملة، وهي الشيء من الدم أي لا يرى شيئاً من الدم يستدل به على إصابة الرمية.

قوله ﷺ: (قد خبت وخسرت إن لم أعدل) قد سبق الخلاف في فتح التاء وضمها في هذا الباب.

(1) في المطبوعة: إن.

إِلَى نَضِيهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ - وَهُوَ: الْقِدْحُ - ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى قُدْزِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ ، سَبَقَ الْفَرْثَ وَالِدَّمَ ، آيَتُهُمْ رَجُلٌ أَسْوَدٌ ، إِحْدَى عَضْدِيهِ مِثْلُ ثُدِي الْمَرْأَةِ ، ^(١)مِثْلُ الْبُضْعَةِ تَدْرُدُ ، يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَأَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَاتَلَهُمْ وَأَنَا مَعَهُ ، فَأَمَرَ بِذَلِكَ الرَّجُلِ فَالْتَمَسَ ، فَوُجِدَ ، فَأُتِيَ بِهِ ، حَتَّى نَظَرْتُ إِلَيْهِ ، عَلَى نَعْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي نَعْتُ .

ج ١١
١٨٠

٢٤٥٤ - ٩/١٤٩ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ قَوْمًا يَكُونُونَ فِي أُمَّتِهِ ، يَخْرُجُونَ فِي فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ ،

٢٤٥٤ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٤٣٥٣) .

١٦٥/٧ قوله ﷺ : (ومثل البضعة تدردر) البضعة بفتح الباء لا غير وهي القطعة من اللحم وتدردر معناه تضطرب وتذهب وتجيء .

قوله ﷺ : (يخرجون على حين فرقة من الناس) ضبطوه في الصحيح بوجهين : أحدهما حين فرقة بحاء مهملة مكسورة ونون ، وفرقة بضم الفاء أي في وقت افتراق الناس أي افتراق يقع بين المسلمين ، وهو الافتراق الذي كان بين علي ومعاوية رضي الله عنهما ، والثاني خير فرقة بخاء معجمة مفتوحة وراء ، وفرقة بكسر الفاء أي أفضل الفرقتين والأول أشهر وأكثر ، ويؤيده الرواية التي بعد هذه يخرجون في فرقة من الناس فإنه بضم الفاء بلا خلاف ومعناه ظاهر ، وقال القاضي : على رواية الخاء المعجمة المراد وخير القرون وهم الصدر الأول ، قال : أو يكون المراد علياً وأصحابه فعليه كان خروجهم حقيقة ، لأنه كان الإمام حينئذ ، وفيه حجة لأهل السنة أن علياً كان مصيباً في قتاله والآخرين بغاة ، لا سيما مع قوله ﷺ : (يقتلهم أولى الطائفتين بالحق) وعلي وأصحابه الذين قتلوهم ، وفي هذا الحديث معجزات ظاهرة لرسول الله ﷺ ، فإنه أخبر بهذا وجرى كله كفلق الصبح ويتضمن بقاء الأمة بعده ﷺ ، وأن لهم شوكة وقوة خلاف ما كان المبطلون يشيعونه ، وأنهم يفترقون فرقتين ، وأنه يخرج عليه طائفة مارقة ، وأنهم يشددون في الدين في غير موضع التشديد ، ويبالغون في الصلاة والقراءة ، ولا يقيمون بحقوق الإسلام بل يمرقون منه ، وأنهم يقاتلون أهل الحق ، وأن أهل الحق يقتلونهم ، وأن فيهم رجلاً صفة يده كذا وكذا ، فهذه أنواع من المعجزات جرت كلها ولله الحمد .

قوله ﷺ : (سيماهم التحالق) السيماء العلامة ، وفيها ثلاث لغات : القصر وهو الأوضح ، وبه جاء القرآن ، والمد ، والثالثة السيمياء بزيادة ياء مع المد لا غير ، والمراد بالتحالق حلق الرؤوس ، وفي الرواية الأخرى «التحلق» وأستدل به بعض الناس على كراهة حلق الرأس ، ولا دلالة فيه ، وإنما هو علامة لهم والعلامة قد تكون بحرام ، وقد تكون بمباح كما قال ﷺ : (آيتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة)

(١) في المطبوعة : أو .

ج ١١
ب ١٠

سِيَمَاهُمْ التَّحَالُثُ ، قَالَ : « هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ - أَوْ : مِنْ أَسْرِّ الْخَلْقِ - ، يَقْتُلُهُمْ أَدْنَى الطَّائِفَتَيْنِ / إِلَى الْحَقِّ » ، قَالَ : فَضْرَبَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُمْ مَثَلًا ، أَوْ قَالَ قَوْلًا : « الرَّجُلُ يَرْمِي الرَّمِيَّةَ - أَوْ قَالَ : الْغَرَضُ - فَيَنْظُرُ فِي النَّصْلِ فَلَا يَرَى بِصِيرَةً ، وَيَنْظُرُ فِي النَّصِيِّ فَلَا يَرَى بِصِيرَةً ، وَيَنْظُرُ فِي الْفُوقِ فَلَا يَرَى بِصِيرَةً » ، قَالَ : قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : وَأَنْتُمْ قَتَلْتُمُوهُمْ ، يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ !

٢٤٥٥-١٥٠/١٠ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ - وَهُوَ ابْنُ الْفَضْلِ الْحُدَّانِيُّ - حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « تَمْرُقٌ مَارِقَةٌ عِنْدَ فُرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، يَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ » .

ج ١١
ب ١١

٢٤٥٦ - ١١/١٥١ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ / بِنُ سَعِيدٍ ، قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَكُونُ فِي أُمَّتِي فِرْقَتَانِ ، فَيَخْرُجُ مِنْ بَيْنَهُمَا مَارِقَةٌ ، يَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَاهُمْ بِالْحَقِّ » .

٢٤٥٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: السنة، باب: ما يدل على ترك الكلام في الفتنة (الحديث ٤٦٦٧)، تحفة الأشراف (٤٣٧٠).

٢٤٥٦ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٤٣٧٤).

ومعلوم أن هذا ليس بحرام وقد ثبت في سنن أبي داود بإسناد على شرط البخاري ومسلم أن رسول الله ﷺ: (رأى صبيًا قد حلق بعض رأسه فقال: إحلقوه كله أو اتركوه كله) وهذا صريح في إباحة حلق الرأس لا يحتمل تأويلًا، قال أصحابنا: حلق الرأس جائز بكل حال، لكن إن شق عليه تعهده بالدهن والتسريح أستحب حلقه، وإن لم يشق أستحب تركه.

قوله ﷺ: (هم شر الخلق أو من أسر الخلق) هكذا هو في كل النسخ أو من أسر بالألف وهي لغة قليلة، والمشهور شر بغير ألف، وفي هذا اللفظ دلالة لمن قال بتكفيرهم، وتأوله الجمهور أي شر المسلمين ونحو ذلك.

قوله ﷺ: (يقتلهم أولى الطائفتين إلى الحق) وفي رواية: (أولى الطائفتين بالحق) وفي رواية: (تكون أمتي فرقتين فتخرج من بينهما مارقة تلي قتلهم أولاها بالحق). هذه الروايات صريحة في أن علياً ١٦٧/٧ رضي الله عنه كان هو المصيب المحق والطائفة الأخرى أصحاب معاوية رضي الله عنه كانوا بغاة متأولين، وفيه التصريح بأن الطائفتين مؤمنون لا يخرجون بالقتال عن الإيمان ولا يفسقون وهذا مذهبنا ومذهب موافقينا.

قوله: (حدثنا القاسم وهو ابن الفضل الحداني) هو بضم الحاء المهملة وتشديد الدال بعد الألف

نون.

٢٤٥٧ - ١٢/١٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ | الْخُدْرِيِّ | : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « تَمْرُقُ مَارِقَةٌ فِي فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ ، فَيَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ » .

٢٤٥٨ - ١٣/١٥٣ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ الْقَوَارِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ الضَّحَّاكِ / الْمَشْرِقِيِّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فِي حَدِيثٍ ذَكَرَ فِيهِ : « قَوْمًا يَخْرُجُونَ عَلَيَّ فُرْقَةً مُخْتَلِفَةً ، يَقْتُلُهُمْ أَقْرَبُ الطَّائِفَتَيْنِ مِنَ الْحَقِّ » .

٤٨/٤٩ - باب : التحريض على قتل الخوارج

٢٤٥٩ - ١/١٥٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجُ ، جَمِيعاً عَنْ وَكَيْعٍ ، قَالَ الْأَشْجُ : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ خَيْثَمَةَ ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ ، قَالَ : قَالَ عَلِيٌّ : إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَلَانَ أَنْجَرٍ مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُولَ عَلَيْهِ مَا لَمْ

٢٤٥٧ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٤٣١٧) .

٢٤٥٨ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٤٠٨٣) .

٢٤٥٩ - أخرجه البخاري في كتاب : المناقب ، باب : علامات النبوة في الإسلام (الحديث ٣٦١١) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : فضائل القرآن ، باب : إثم من رأى بقراءة القرآن ، أو تأكل به ، أو فجر به (الحديث ٥٠٥٧) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ، باب : قتل الخوارج والملحدون بعد إقامة الحجة عليهم (الحديث ٦٩٣٠) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : السنة ، باب : في قتال الخوارج (الحديث ٤٧٦٧) ، وأخرجه النسائي في كتاب : تحريم الدم ، باب : من شهر سيفه ثم وضعه في الناس (الحديث ٤١١٣) .

١٦٨/٧ قوله : (عن الضحاك المشرقي) هو بكسر الميم وإسكان الشين المعجمة وفتح الراء وكسر القاف ، وهذا هو الصواب الذي ذكره جميع أصحاب المؤلف والمختلف ، وأصحاب الأسماء والتواريخ ، ونقل القاضي عياض عن بعضهم أنه ضبطه بفتح الميم وكسر الراء ، قال : وهو تصحيف كما قال ، وأتفقوا على أنه منسوب إلى مشرق بكسر الميم وفتح الراء بطن من همدان ، وهو الضحاك الهمداني المذكور في الرواية السابقة من رواية حرملة وأحمد بن عبد الرحمن .

قوله : (في حديث ذكر فيه قوماً يخرجون على فرقة مختلفة) ضبطوه بكسر الفاء وضمها .

قوله : (عن سويد بن غفلة) هو بفتح الغين المعجمة والفاء .

يَقُلْ ، وَإِذَا حَدَّثْتَكُمْ ، فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ فَإِنَّ الْحَرْبَ خَدَعَةٌ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / يَقُولُ : « سَيَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَحْدَاثُ الْأَسْنَانِ ، سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، فَإِذَا لَقِيْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا ، لِمَنْ قَتَلَهُمْ ، عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

٢٤٦٠ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

٢٤٦١ - ٣/٠٠٠ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ،

٢٤٦٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٤٥٩) .

٢٤٦١ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٤٥٩) .

قوله : (وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة) معناه أجتهد رأيي ، وقال القاضي : فيه جواز التورية والتعريض في الحرب ، فكأنه تأول الحديث على هذا .

وقوله : (خدعة) بفتح الخاء وإسكان الدال على الأفصح ، ويقال بضم الخاء ، ويقال خدعة بضم الخاء وفتح الدال ، ثلاث لغات مشهورات .

قوله ﷺ : (أحداث الأسنان سفهاء الأحلام) معناه صغار الأسنان صغار العقول .

قوله ﷺ : (يقولون من خير قول البرية) معناه في ظاهر الأمر كقولهم لا حكم إلا لله ، ونظائره من دعائهم إلى كتاب الله تعالى والله أعلم .

قوله ﷺ : (فإذا لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً) هذا تصريح بوجوب قتال الخوارج والبغاة ١٦٩/٧ وهو إجماع العلماء ، قال القاضي : أجمع العلماء على أن الخوارج وأشباههم من أهل البدع والبغي متى خرجوا على الإمام ، وخالفوا رأي الجماعة ، وشقوا العصا ، وجب قتالهم بعد إنذارهم والاعتذار إليهم قال الله تعالى : ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَغُّوا حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾^(١) لكن لا يجهز على جريحهم ، ولا يتبع منزههم ، ولا يقتل أسيرهم ، ولا تباح أموالهم ، وما لم يخرجوا عن الطاعة ويتنصبوا للحرب لا يقاتلون ، بل يوعظون ويستتابون من بدعتهم وباطلهم ، وهذا كله ما لم يكفروا ببدعتهم ، فإن كانت بدعة مما يكفرون به جرت عليهم أحكام المرتدين ، وأما البغاة الذين لا يكفرون فيرثون ويورثون ودمهم في حال القتال هدر ،

(١) سورة: الحجرات ، الآية : ٩ .

ج ١١
ب ١٢

وَأَبُو كُرَيْبٍ / ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ^(١) ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا : « يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ » .

٢٤٦٢ - ٤/١٥٥ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ | .
ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ | . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُمَا - قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُليَّةَ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عبيدَةَ ، عَنْ عَلِيٍّ ، قَالَ : ذَكَرَ الْخَوَارِجَ فَقَالَ : فِيهِمْ رَجُلٌ مُخَدِّجُ الْيَدِ ، أَوْ مُودِنُ الْيَدِ ، أَوْ مُتَدُونُ الْيَدِ ، لَوْلَا أَنْ تَبَطَّرُوا لَحَدَّثْتُكُمْ بِمَا وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ يَقْتُلُونَهُمْ ، عَلِيٌّ / لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ ، قَالَ : قُلْتُ : أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ ؟ قَالَ : إِي ، وَرَبِّ الْكَعْبَةِ ! إِي ، وَرَبِّ الْكَعْبَةِ !

ج ١١
ب ١٣

٢٤٦٣ - ٥/٠٠٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ عبيدَةَ ، قَالَ : لَا أُحَدِّثُكُمْ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْهُ ، فَذَكَرَ عَنْ عَلِيٍّ ، نَحْوَ حَدِيثِ أَيُّوبَ ، مَرْفُوعاً .

٢٤٦٤ - ٦/١٥٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ

٢٤٦٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: السنة، باب: في قتال الخوارج (الحديث ٤٧٦٣)، وأخرجه ابن ماجه في

المقدمة، باب: في ذكر الخوارج (الحديث ١٦٧)، تحفة الأشراف (١٠٢٣٣).

٢٤٦٣ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٤٦٢).

٢٤٦٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: السنة، باب: في قتال الخوارج (الحديث ٤٧٦٨)، تحفة

الأشراف (١٠١٠٠).

وكذا أموالهم التي تلتف في القتال، والأصح أنهم لا يضمون أيضاً ما أتلّفوه على أهل العدل في حال القتال من نفس ومال، وما أتلّفوه في غير حال القتال من نفس ومال ضمنوه، ولا يحل الانتفاع بشيء من دوابهم وسلاحهم في حال الحرب عندنا وعند الجمهور، وجوزه أبو حنيفة والله أعلم.

قوله: (عن محمد عن عبيدة) هو بفتح العين وهو عبيدة السلماني. ١٧٠/٧

قوله: (فيهم رجل مخدج اليد أو مودن اليد أو متدون اليد) أما المخدج فبضم الميم وإسكان الخاء المعجمة وفتح الدال أي ناقص اليد، والمودن بضم الميم وإسكان الواو وفتح الدال، ويقال بالهمز وبتركة وهو ناقص اليد، ويقال أيضاً ودين، والمتدون بفتح الميم وثناء مثلثة ساكنة، وهو صغير اليد مجتمعها كشدوة اللثدي، وهي بفتح الثاء بلا همز وبضمها مع الهمز، وكان أصله مشنود فقدمت الدال على النون، كما قالوا جبذ وجذب وعات في الأرض وعتا.

١٧١/٧

(١) زيادة في المخطوطة.

أَبِي سُلَيْمَانَ ، حَدَّثَنَا سَلْمَةُ بْنُ كَهَيْلٍ ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ الْجُهَنِيُّ : أَنَّهُ كَانَ فِي الْجَيْشِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، الَّذِينَ سَارُوا إِلَى الْخَوَارِجِ ، فَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَيُّهَا النَّاسُ ! إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ ، لَيْسَ قِرَاءَتُهُمْ إِلَى قِرَاءَتِهِمْ بِشَيْءٍ ، وَلَا صَلَاتُهُمْ إِلَى صَلَاتِهِمْ بِشَيْءٍ ، وَلَا صِيَامُهُمْ بِشَيْءٍ ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ ، يَحْسِبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ ، لَا تَجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ تَرَاقِيَهُمْ ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ » ، لَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِينَ يُصَيَّبُونَهُمْ ، مَا قُضِيَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ ، لِأَتَكَلِّدُوا عَنِ الْعَمَلِ ، وَآيَةٌ ذَلِكَ أَنَّ فِيهِمْ رَجُلًا لَهُ عَضُدٌ ، وَلَيْسَ لَهُ ذِرَاعٌ ، عَلَى رَأْسِ عَضُدِهِ مِثْلُ حَلْمَةِ الثَّدْيِ ، عَلَيْهِ شَعْرَاتٌ بَيْضٌ ، فَتَنْدَهَبُونَ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَأَهْلِ الشَّامِ وَتَتْرَكُونَ هُنُوْلَاءَ يَخْلَفُونَكُمْ فِي ذَرَارِيِّكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ ! وَاللَّهِ ! إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونُوا هُنُوْلَاءَ الْقَوْمِ . فَإِنَّهُمْ قَدْ سَفَكُوا الدَّمَ الْحَرَامَ ، وَأَغَارُوا فِي سَرْحِ النَّاسِ ، فَسَيُرُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ .

قَالَ سَلْمَةُ بْنُ كَهَيْلٍ : فَزَلَّنِي زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ مَنْزِلًا ، حَتَّى قَالَ : مَرَرْنَا عَلَى قَنْطَرَةٍ ، فَلَمَّا التَّقَيْنَا وَعَلَى الْخَوَارِجِ يَوْمَئِذٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ الرَّاسِبِيُّ ، فَقَالَ لَهُمْ : أَلْقُوا الرَّمَاخَ ، وَسَلُّوا سُيُوفَكُمْ مِنْ جُنُونِهَا ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُنَاشِدُوكُمْ كَمَا نَاشَدُوكُمْ يَوْمَ حَرُورَاءَ ، فَارْجِعُوا فَوْحَشُوا بِرِمَاحِهِمْ ، وَسَلُّوا السُّيُوفَ ، وَشَجِّرْهُمْ النَّاسَ بِرِمَاحِهِمْ ، قَالَ : وَقُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَمَا أُصِيبَ مِنَ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ إِلَّا رَجُلَانِ ، فَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : التَّمِسُوا فِيهِمُ الْمُخْدَجَ . فَالْتَمِسُوهُ فَلَمْ /

ج ١١
ب ١١٣

قوله: (فزلنني زيد بن وهب منزلاً حتى قال مررنا على قنطرة) هكذا هو في معظم النسخ مرة واحدة، وفي نادر منها منزلاً منزلاً مرتين، وكذا ذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين، وهو وجه الكلام أي ذكر لي مراحلهم بالجيش منزلاً منزلاً حتى بلغ القنطرة التي كان القتال عندها، وهي قنطرة الدبرجان كذا جاء مبيناً في سنن النسائي، وهناك خطبهم علي رضي الله عنه وروى لهم هذه الأحاديث، والقنطرة بفتح القاف.

قولهم: (فوحشوا برماحهم) أي رموا بها عن بعد.

قوله: (وشجرهم الناس برماحهم) هو بفتح الشين المعجمة والجيم المخففة أي مددوها إليهم وطاعنوها بها، ومنه التشاجر في الخصومة.

قوله: (وما أصيب من الناس يومئذ رجلان) يعني من أصحاب علي، وأما الخوارج فقتلوا بعضهم ١٧٢/٧ على بعض.

يَجِدُوهُ ، فَقَامَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِنَفْسِهِ حَتَّى آتَى نَاسًا قَدْ قُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، قَالَ :
أَخْرَوْهُمْ ، فَوَجَدُوهُ مِمَّا يَلِي الْأَرْضَ ، فَكَبَّرَ ، ثُمَّ قَالَ : صَدَقَ اللَّهُ ، وَبَلَغَ رَسُولُهُ ، قَالَ : فَقَامَ إِلَيْهِ
عَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ! لَسَمِعْتَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَ : إِي ، وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ! حَتَّى اسْتَحْلَفَهُ ثَلَاثًا ، وَهُوَ يَحْلِفُ لَهُ .

٢٤٦٥ - ٧/١٥٧ - حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ ،
أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ ،
مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّ الْحُرُورِيَّةَ لَمَّا خَرَجَتْ ، وَهُوَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،
قَالُوا : لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ، قَالَ عَلِيُّ : كَلِمَةٌ حَقٌّ أُرِيدُ بِهَا بَاطِلٌ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَصَفَ نَاسًا ،
إِنِّي لِأَعْرِفُ صِفَتَهُمْ فِي هَذِهِ ، : « يَقُولُونَ الْحَقَّ بِأَلْسِنَتِهِمْ لَا يَجُوزُ هَذَا ، مِنْهُمْ ، - وَأَشَارَ إِلَى
حَلْقِهِ - مِنْ أَبْغَضِ خَلْقِ اللَّهِ إِلَيْهِ مِنْهُمْ أَسْوَدٌ ، إِحْدَى يَدَيْهِ طُبِي شَاةٌ أَوْ حَلْمَةٌ تُدْيِي » ، فَلَمَّا قَتَلَهُمْ
عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَنْظَرُوا ، فَنظَرُوا فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا ، فَقَالَ : أَرْجِعُوا ،
فَوَاللَّهِ ! مَا كَذَبْتُ وَلَا كُذِّبْتُ ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، ثُمَّ وَجَدُوهُ فِي خَرِيَّةٍ ، فَأَتَوْا بِهِ حَتَّى وَضَعُوهُ بَيْنَ
يَدَيْهِ ، قَالَ عَبِيدَةُ اللَّهِ : وَأَنَا حَاضِرٌ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَقَوْلِ عَلِيِّ فِيهِمْ ، زَادَ يُونُسُ فِي رِوَايَتِهِ : قَالَ
بُكَيْرٌ : وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنِ ابْنِ حُنَيْنٍ أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ ذَلِكَ الْأَسْوَدَ . / ج ١١ / ١/١٤

٢٤٦٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٠٢٣٠) .

قوله : (فقام إليه عبيدة السلماني) إلى آخره ، وحاصله أنه استحلف علياً ثلاثاً ، وإنما استحلفه ليسمع
الحاضرين ويؤكد ذلك عندهم ، ويظهر لهم المعجزة التي أخبر بها رسول الله ﷺ ، ويظهر لهم أن علياً
وأصحابه أولى الطائفتين بالحق ، وأنهم محققون في قتالهم وغير ذلك مما في هذه الأحاديث من الفوائد .
وقوله : (السلماني) هو بإسكان اللام ، منسوب إلى سلمان جد قبيلة معروفة ، وهم بطن من مراد ،
قاله ابن أبي داود السجستاني : أسلم عبيدة قبل وفاة النبي ﷺ بستين ولم يره ، وسمع عمر وعلياً
وابن مسعود وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم .

قوله : (قالوا لا حكم إلا لله قال علي : كلمة حق أريد بها باطل) معناه أن الكلمة أصلها صدق
١٧٣/٧ قال الله تعالى : ﴿إِن الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾^(١) لكنهم أرادوا بها الإنكار على علي رضي الله عنه في تحكيمه .
قوله ﷺ : (إحدى يديه طبي شاة) هو بطاء مهملة مضمومة ثم باء موحدة ساكنة ، والمراد به ضرع

(١) سورة: يوسف، الآية: ٤٠ .

| ٥٠/٤٩ - باب : الخوارج شر الخلق والخليقة |

٢٤٦٦ - ١/١٥٨ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ ، حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ هِلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي - أَوْ سَيَكُونُ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي - قَوْمٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ ، لَا يُجَاوِزُ حَلَاقِيمَهُمْ ، يَخْرُجُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَخْرُجُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ ، هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ » .

قَالَ (١) ابْنُ الصَّامِتِ : فَالْقَيْتُ رَافِعَ بْنَ عَمْرٍو الْغِفَارِيَّ ، أَنَا الْحَكَمُ الْغِفَارِيُّ ، قُلْتُ : مَا حَدِيثٌ سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي ذَرٍّ : كَذَا وَكَذَا ؟ فَذَكَرْتُ لَهُ | هَذَا | الْحَدِيثَ ، فَقَالَ : وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

ج ١١
ب/١٤

٢٤٦٧ - ٢/١٥٩ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ يُسَيْرِ بْنِ عَمْرٍو ، قَالَ : سَأَلْتُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ : | هَلْ | سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَذْكُرُ الْخَوَارِجَ ؟ فَقَالَ : سَمِعْتُهُ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ - : « قَوْمٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ بِأَلْسِنَتِهِمْ لَا يَعُدُّو تَرَاقِيهِمْ ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ » .

٢٤٦٨ - ٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ : يَخْرُجُ مِنْهُ أَقْوَامٌ .

٢٤٦٦ - أخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب: في قتال الخوارج (الحديث ١٧٠)، تحفة الأشراف (٣٥٩٦).

٢٤٦٧ - أخرجه البخاري في كتاب: استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب: من ترك قتال الخوارج للتألف ولتلا ينفر الناس عنه (الحديث ٦٩٣٤) تحفة الأشراف (٤٦٦٥).

٢٤٦٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٤٦٧).

الشاة، وهو فيها مجاز وأستعارة، إنما أصله للكلبة والسباع، قال أبو عبيد: ويقال أيضاً لذوات الحافر ويقال للشاة ضرع وكذا للبقرة ويقال للناقة خلف، وقال أبو عبيد: الأخلاف لذوات الأخفاف والأظلاف، وقال الهروي: يقال في ذات الخف والظلف خلف وضرع.

قوله: (عن يسير بن عمرو) وفي الرواية الأخرى: (أسير بن عمرو) وهو بضم المثناة من تحت ١٧٤/٧ وفتح السين المهملة، والثاني مثله إلا أنه بهمزة مضمومة وكلاهما صحيح، يقال يسير وأسير.

(١) في المطبوعة: فقال.

٢٤٦٩ - ٤/١٦٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ، جَمِيعاً عَنْ يَزِيدَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ عَنِ / الْعَوَامِ بْنِ حَوْشَبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ أُسَيْرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يَتِيهِ قَوْمٌ قَبْلَ الْمَشْرِقِ مُحَلَّقَةً رُؤُسُهُمْ» .

ج ١١
١/١٥

٥١/٥٠ - باب: تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله وهم بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم |

٢٤٧٠ - ١/١٦١ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ: ابْنُ زِيَادٍ - سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ كَيْفٌ، أَرْمِ بِهَا، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ؟» .

٢٤٧١ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ وَكَيْعٍ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ /، وَقَالَ: «أَنَا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ؟» .

ج ١١
ب ١٥

٢٤٦٩ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٤٦٧) .

٢٤٧٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ (الحديث ١٤٩١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الجهاد، والسير، باب: من تكلم بالفارسية والرطانة (الحديث ٣٠٧٢)، تحفة الأشراف (١٤٣٨٣) .

٢٤٧١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٤٧٠) .

قوله ﷺ: (يتيه قوم قبل المشرق) أي يذهبون عن الصواب وعن طريق الحق، يقال تاه إذا ذهب ولم يهتد لطريق الحق والله أعلم .

باب: تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ

وعلى آله وهم بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم

٢٤٧٠ - ٢٤٧٩ - قوله: (أخذ الحسن بن علي تمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه فقال رسول الله ﷺ: كخ كخ إرم بها أما علمت أنا لا نأكل الصدقة) وفي رواية: (لا تحل لنا الصدقة) قال القاضي: يقال كخ كخ بفتح الكاف وكسرهما وتسكين الخاء، ويجوز كسرهما مع التنوين، وهي كلمة يزجر بها الصبيان عن المستقذرات، فيقال له كخ أي أتركه وارم به، قال الداودي: هي عجمية معربة بمعنى بشس، وقد أشار إلى هذا البخاري بقوله في ترجمة باب من تكلم بالفارسية والرطانة، وفي الحديث أن الصبيان يوقون ما يوقاه الكبار وتمنع من تعاطيه، وهذا واجب على الولي .

قوله ﷺ: (أما علمت أنا لا نأكل الصدقة) هذه اللفظة تقال في الشيء الواضح التحريم ونحوه، وإن لم يكن المخاطب عالماً به، وتقديره عجب كيف خفي عليك هذا مع ظهور تحريم الزكاة على النبي ﷺ

١٧٥/٧

٢٤٧٢ - ٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . ح ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ^(١) بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، كَمَا قَالَ ابْنُ مُعَاذٍ : « أَنَا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ ؟ » .

٢٤٧٣ - ٤/١٦٢ - حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو: أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَنَّهُ قَالَ : « إِنِّي لَأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي ، ثُمَّ أَرْفَعُهَا لِأَكْلِهَا ، ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً ، فَأَلْقِيهَا » .

٢٤٧٤ - ٥/١٦٣ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ / عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْبِهِ ، قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَاللَّهِ ! إِنِّي لَأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي - أَوْ : فِي بَيْتِي - فَأَرْفَعُهَا لِأَكْلِهَا ، ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً | - أَوْ : مِنَ الصَّدَقَةِ - | ، فَأَلْقِيهَا » .

٢٤٧٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٢٤٧٠).

٢٤٧٣ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٥٤٧٧).

٢٤٧٤ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٤٧٥٨).

وعلى آله، وهم بنو هاشم، وبنو المطلب؟ هذا مذهب الشافعي وموافقيه، أن آله ﷺ هم بنو هاشم وبنو المطلب، وبنو بعض المالكية: وقال أبو حنيفة ومالك: هم بنو هاشم خاصة، قال القاضي: وقال بعض العلماء: هم قريش كلها، وقال أصبغ المالكي: هم بنو قصي، دليل الشافعي أن رسول الله ﷺ قال: (إن بني هاشم وبنو المطلب شيء واحد) وقسم بينهم سهم ذوي القربى، وأما صدقة التطوع فللشافعي فيها ثلاثة أقوال، أصحها أنها تحرم على رسول الله ﷺ وتحل لآله، والثاني تحرم عليه وعليهم، والثالث تحل له ولهم، وأما موالى بني هاشم وبنو المطلب فهل تحرم عليهم الزكاة؟ فيه وجهان لأصحابنا أصحهما تحرم للحديث الذي ذكره مسلم بعد هذا حديث أبي رافع، والثاني تحل وبالتحريم، قال أبو حنيفة وسائر الكوفيين وبعض المالكية: وبالإباحة، قال مالك: وادعى ابن بطال المالكي أن الخلاف إنما هو في موالى بني هاشم، وأما موالى غيرهم فتباح لهم بالإجماع وليس كما قال، بل الأصح عند أصحابنا تحريمها على موالى بني هاشم وبنو المطلب، ولا فرق بينهما والله أعلم.

قوله ﷺ: (إنا لا تحل لنا الصدقة) ظاهره تحريم صدقة الفرض والنفل وفيهما الكلام السابق.

قوله ﷺ: (إني لأنقلب إلى أهلي فأجد التمرة ساقطة على فراشي ثم أرفعها لأكلمها ثم أخشى أن ١٧٦/٧ تكون صدقة فألقها) فيه تحريم الصدقة عليه ﷺ، وأنه لا فرق بين صدقة الفرض والتطوع؛ لقوله ﷺ:

(١) زيادة في المخطوطة.

٢٤٧٥ - ٦/١٦٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ تَمْرَةً، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا» .

٢٤٧٦ - ٧/١٦٥ - وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ /، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِتَمْرَةٍ بِالطَّرِيقِ فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا» .

١١٤
ب/١٦

٢٤٧٧ - ٨/١٦٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ تَمْرَةً فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً لَأَكَلْتُهَا» .

٥٢/٥١ - باب: ترك استعمال آل النبي على الصدقة

٢٤٧٨ - ١/١٦٧ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسْمَاءِ الضُّبَيْعِيُّ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ بْنَ الْحَارِثِ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ حَدَّثَهُ: أَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ بْنَ رَبِيعَةَ بْنَ الْحَارِثِ حَدَّثَهُ قَالَ: اجْتَمَعَ رَبِيعَةُ بْنُ الْحَارِثِ وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ

٢٤٧٥ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: ما ينتزه من الشبهات (الحديث ٢٠٥٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: اللقطة، باب: إذا وجد تمر في الطريق (الحديث ٢٤٣١)، تحفة الأشراف (٩٢٣).
٢٤٧٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٤٧٥).
٢٤٧٧ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٣٧٨).

٢٤٧٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الخراج والإمارة والفيء، باب: في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذي القربى (الحديث ٢٩٨٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: استعمال آل النبي ﷺ على الصدقة (الحديث ٢٦٠٨) مختصراً، تحفة الأشراف (٩٧٣٧).

(الصدقة) بالألف واللام وهي نعم النوعين ولم يقل الزكاة، وفيه استعمال الورع، لأن هذه التمرة لا تحرم بمجرد الاحتمال لكن الورع تركها.

قوله: (أن رسول الله ﷺ مر بتمر في الطريق فقال: لولا أن تكون من الصدقة لأكلتها) فيه استعمال الورع كما سبق، وفيه أن التمرة ونحوها من محقرات الأموال لا يجب تعريفها، بل يباح أكلها والتصرف فيها في الحال، لأنه ﷺ إنما تركها خشية أن تكون من الصدقة لا لكونها لقطه، وهذا الحكم متفق عليه، وعلله أصحابنا وغيرهم، بأن صاحبها في العادة لا يطلبها ولا يبقى له فيها مطمع والله أعلم. ١٧٧/٧

الْمُطَلِّبِ / ، فَقَالَ : وَاللَّهِ ! لَوْ بَعَثْنَا هَذَيْنِ الْغُلَامَيْنِ - قَالَ^(١) لِي وَلِلْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ - إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَاهُ ، فَأَمَرَهُمَا عَلَى هَذِهِ الصَّدَقَاتِ ، فَأَدَيَا مَا يُؤَدِّي النَّاسُ ، وَأَصَابَا مِمَّا يُصِيبُ النَّاسُ ! قَالَ : فَبَيْنَمَا هُمَا فِي ذَلِكَ جَاءَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، فَوَقَفَ عَلَيْهِمَا ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ ، فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ | : لَا تَفْعَلَا ، فَوَاللَّهِ ! مَا هُوَ بِفَاعِلٍ ، فَانْتَحَاهُ رِبِيعَةُ بْنُ الْحَارِثِ فَقَالَ : وَاللَّهِ ! مَا تَصْنَعُ هَذَا إِلَّا نَفَاسَةً مِنْكَ عَلَيْنَا ، فَوَاللَّهِ ! لَقَدْ نَلْتِ صِهْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَا نَفْسَانَهُ عَلَيْكَ ، قَالَ عَلِيُّ : أَرْسِلُوهُمَا ، فَاَنْطَلَقَا ، وَأَضْطَجَعَ عَلِيُّ ، قَالَ : فَلَمَّا صَلَّى / رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ سَبَقْنَاهُ إِلَى الْحُجْرَةِ ، فَقَمْنَا عِنْدَهَا ، حَتَّى جَاءَ فَأَخَذَ بِأَذَانِنَا ، ثُمَّ قَالَ : « أُخْرِجَا مَا تُصَرَّرَانِ » ثُمَّ دَخَلَ وَدَخَلْنَا عَلَيْهِ ، وَهُوَ يَوْمئِذٍ عِنْدَ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ ، قَالَ : فَتَوَاكَلْنَا الْكَلَامَ ، ثُمَّ تَكَلَّمْنَا أَحَدُنَا فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَنْتَ أَبْرُّ النَّاسِ وَأَوْصَلُ النَّاسِ ، وَقَدْ بَلَّغْنَا النِّكَاحَ ، فَجِئْنَا لِتُؤَمِّرَنَا عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ ، فَنُؤَدِّي إِلَيْكَ كَمَا يُؤَدِّي النَّاسُ ، وَنُصِيبُ كَمَا يُصِيبُونَ ، قَالَ : فَسَكَتَ طَوِيلًا حَتَّى أَرَدْنَا أَنْ نُكَلِّمَهُ ، قَالَ : وَجَعَلْتَ زَيْنَبُ تُلْمَعُ إِلَيْنَا^(٢) مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ أَنْ لَا

قوله: (فانتحاه ربيعة بن الحارث) هو بالحاء ومعناه عرض له وقصده.

(قوله: ما تفعل هذا الانفاضة منك علينا) معناه حسداً منك لنا.

قوله: (فما نفسنا عليك) هو بكسر الفاء أي ما حسدناك ذلك.

قوله ﷺ: (أخرجنا ما تصرران) هكذا هو في معظم الأصول ببلاذنا، وهي الذي ذكره الهروي والمازري وغيرهما من أهل الضبط، تصرران بضم التاء وفتح الصاد وكسر الراء، وبعدها راء أخرى، ومعناه تجمعانه في صدورهما من الكلام، وكل شيء جمعته فقد صررته، ووقع في بعض النسخ تسرران بالسين من السر أي ما تقولانه لي سرًا، وذكر القاضي عياض فيه أربع روايات، هاتين الثنتين، والثالثة: تصدران بإسكان الصاد وبعدها دال مهملة، معناه ماذا ترفعان إلي، قال: وهذه رواية السمرقندي، والرابعة: تصوران بفتح الصاد وبواو مكسورة، قال وهكذا ضبطه الحميدي، قال القاضي: وروايتنا عن أكثر شيوخنا بالسين، وأستبعد رواية الدال، والصحيح ما قدمناه عن معظم نسخ بلاذنا، ورجحه أيضاً صاحب المطالع، فقال: الأصوب تصرران بالصاد والرائين.

قوله: (قد بلغنا النكاح) أي الحلم كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾^(١).

قوله: (وجعلت زينب تلمع إلينا من وراء الحجاب) هو بضم التاء وإسكان اللام وكسر الميم، ويجوز فتح التاء والميم، يقال ألمع ولمع إذا أشار بثوبه أو بيده.

(1) في المطبوعة: قالا.

(1) سورة: النساء، الآية: ٦.

(2) في المطبوعة: علينا.

تُكَلِّمَاهُ ، قَالَ : ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ / الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِأَلِ مُحَمَّدٍ ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ ، اذْعُوا لِي مُحَمَّدِيَّةً - وَكَانَ عَلَى الْخُمْسِ - وَنُوفَلُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ » ، قَالَ : فَجَاءَهُ ، فَقَالَ لِمُحَمَّدِيَّةً : « أَنْكِحْ هَذَا الْغُلَامَ ابْنَتَكَ » - لِلْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ - فَأَنْكَحَهُ ، وَقَالَ لِنُوفَلِ بْنِ الْحَارِثِ : « أَنْكِحْ هَذَا الْغُلَامَ ابْنَتَكَ » - لِي - فَأَنْكَحَنِي ، وَقَالَ لِمُحَمَّدِيَّةً : « أَصْدِقْ عَنْهُمَا مِنَ الْخُمْسِ كَذَا وَكَذَا » .

ج ١١
ب ١/١٨

قَالَ الزُّهْرِيُّ : وَلَمْ يَسْمَهُ لِي .

٢٤٧٩ - ٢/١٦٨ - حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ مَعْرُوفٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نُوفَلٍ الْهَاشِمِيِّ : أَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ بْنَ رَبِيعَةَ / بْنَ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَخْبَرَهُ : أَنَّ أَبَاهُ رَبِيعَةَ بْنَ الْحَارِثِ | بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ | وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، قَالَ لِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ وَلِلْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ : اثْنَيْتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ

ج ١١
ب ١/١٨

٢٤٧٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٤٧٨).

قوله ﷺ لعبد المطلب بن ربيعة والفضل بن عباس وقد سألاه العمل على الصدقة بنصيب العامل: (إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد) دليل على أنها محرمة سواء كانت بسبب العمل أو بسبب الفقر، والمسكنة وغيرهما من الأسباب الثمانية، وهذا هو الصحيح عند أصحابنا، وجوز بعض أصحابنا لبني هاشم وبني المطلب العمل عليها بسهم العامل لأنه إجارة، وهذا ضعيف أو باطل، وهذا الحديث صريح في رده.

قوله ﷺ: (إنما هي أوساخ الناس) تنبيه على العلة في تحريمها على بني هاشم وبني المطلب، وأنها لكرامتهم وتنزيههم عن الأوساخ، ومعنى أوساخ الناس أنها تطهير لأموالهم ونفوسهم، كما قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾^(١) فهي كغسالة الأوساخ.

قوله: (حدثنا هرون بن معروف حدثنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عبد الله ابن الحارث بن نوفل الهاشمي أن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب أخبره) هكذا وقع في مسلم من رواية يونس عن ابن شهاب، وسبق في الرواية التي قبل هذه عن جويرية عن مالك عن الزهري، أن عبد الله بن عبد الله بن نوفل وكلاهما صحيح، والأصل هو رواية مالك، ونسبه في رواية يونس إلى جده، ولا يمتنع ذلك، قال النسائي: ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث عن مالك إلا جويرية بن أسماء.

قوله ﷺ: (أصدق عنهما من الخمس) يحتمل أن يريد من سهم ذوي القربى من الخمس، لأنهما

١٧٩/٧

(١) سورة: التوبة، الآية: ١٠٣.

بِنَحْوِ حَدِيثِ مَالِكٍ ، وَقَالَ فِيهِ : فَأَلْقَى عَلِيٌّ رِدَاءَهُ ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَيْهِ ، وَقَالَ : أَنَا أَبُو حَسَنِ الْقَرْمِ ،
وَاللَّهُ ! لَا أَرِيمُ مَكَانِي حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْكُمَا ابْنَاكُمَا ، بِحُورٍ مَا بَعَثْتُمَا بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : ثُمَّ قَالَ لَنَا : « إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتُ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ ، وَإِنَّهَا لَا
تَعْلُ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِأَلِ مُحَمَّدٍ » ، وَقَالَ / أَيْضاً : ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ادْعُوا لِي مَحْمِيَةَ بَنِ
جَزءٍ » وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الْأَخْمَاسِ .

من ذوي القربى ، ويحتمل أن يريد من سهم النبي ﷺ من الخمس .

قوله عن علي رضي الله عنه : (وقال أنا أبو حسن القرم) هو بتونين حسن ، وأما القرم فبالراء مرفوع ،
وهو السيد وأصله فحل الإبل ، قال الخطابي : معناه المقدم في المعرفة بالأمر والرأي كالفحل ، هذا أصح
الأوجه في ضبطه وهو المعروف في نسخ بلادنا ، والثاني حكاه القاضي أبو الحسن القوم بالواو بإضافة حسن
إلى القوم ، ومعناه عالم القوم وذو رأيهم ، والثالث حكاه القاضي أيضاً أبو حسن بالتونين ، والقوم بالواو
مرفوع أي أنا من علمتم رأيه أيها القوم ، وهذا ضعيف لأن حروف النداء لا تحذف في نداء القوم ونحوه .

قوله : (لا أريم مكاني) هو بفتح الهمزة وكسر الراء أي لا أفارقه .

قوله : (والله لا أريم مكاني حتى يرجع إليكما ابناكما بحور ما بعثتما به) قوله بحور هو بفتح الحاء ١٨٠/٧
المهملة أي بجواب ذلك ، قال الهروي في تفسيره : يقال كلمته فما رد علي حوراً ولا حويراً أي جواباً ،
قال : ويجوز أن يكون معناه الخيبة أي يرجعا بالخبية ، وأصل الحور الرجوع إلى النقص ، قال القاضي :
هذا أشبه بسياق الحديث .

أما قوله : (ابناكما) فهكذا ضبطناه ابناكما بالثنية ، ووقع في بعض الأصول أبناؤكما بالواو على
الجمع ، وحكاه القاضي أيضاً ، قال : وهو وهم والصواب الأول ، وقال : وقد يصح الثاني على مذهب من
جمع الاثنين .

قوله ﷺ (ادعوا إلى محمية بن جزء وهو رجل من بني أسد) أما محمية فميم مفتوحة ثم حاء مهملة
ساكنة ثم ميم أخرى مكسورة ثم ياء مخففة ، وأما جزء فبجيم مفتوحة ثم زاي ساكنة ثم همزة ، هذا هو
الأصح ، قال القاضي : هكذا تقوله عامة الحفاظ وأهل الإتقان ومعظم الرواة ، وقال عبد الغني بن سعيد :
يقال جزي بكسر الزاي يعني وبالياء ، وكذا وقع في بعض النسخ في بلادنا ، قال القاضي : وقال أبو عبيد :
هو عندنا جز مشدد الزاي .

وأما قوله : (وهو رجل من بني أسد) فقال القاضي : كذا وقع والمحفوظ أنه من بني زبيد لا من بني

أسد .

باب: إباحة الهدية للنبي ﷺ

ولبني هاشم وبني المطلب ، وإن كان المهدي ملكها بطريق الصدقة
وبيان أن الصدقة ، إذا قبضها المتصدق عليه ، زال عنها وصف الصدقة
وحلت لكل أحد ممن كانت الصدقة محرمة عليه

٢٤٨٠ - ١/١٦٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا
اللَيْثُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّ عُبَيْدَ بْنَ السَّبَّاقِ قَالَ : إِنَّ جُوَيْرِيَةَ ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ ، أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَقَالَ : « هَلْ مِنْ طَعَامٍ ؟ » قَالَتْ : لَا ، وَاللَّهِ ! يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا عِنْدَنَا
طَعَامٌ إِلَّا عَظْمٌ مِنْ شَاةٍ أُعْطِيَتْهُ مُوَلَاتِي مِنَ الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ : « قَرِيبِهِ ، فَقَدْ بَلَغَتْ مَجْلَهَا » .

٢٤٨١ - ٢/٠٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ / ، جَمِيعاً عَنِ
ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

١١ ج
١٩ ب

٢٤٨٢ - ٣/١٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، ح وَحَدَّثَنَا

٢٤٨٠ - انفراد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٥٧٩٠) .

٢٤٨١ - انفراد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٥٧٩٠) .

٢٤٨٢ - حديث أبي بكر بن أبي شيبة ، وحديث محمد بن المثنى ، أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة ، باب: إذا
تحولت الصدقة (الحديث ١٤٩٥) ، وأخرجه أيضاً في كتاب: الهبة ، باب: قبول الهدية (الحديث ٢٥٧٧) ، وأخرجه =

باب: إباحة الهدية للنبي ﷺ

ولبني هاشم وبني المطلب وإن كان المهدي ملكها بطريق الصدقة
وبيان أن الصدقة إذا قبضها المتصدق عليه زال عنها وصف الصدقة
وحلت لكل أحد ممن كانت الصدقة محرمة عليه

٢٤٨٠ - ٢٤٨٨ - قوله: (ان عبيد بن السباق) هو بفتح السين المهملة وتشديد الباء الموحدة .

قوله ﷺ في لحم الشاة الذي أعطيته مولاة جويرية من الصدقة: (قريبه فقد بلغت محلها) هو بكسر
الحاء أي زال عنها حكم الصدقة وصارت حلالاً لنا، وفيه دليل للشافعي وموافقيه، أن لحم الأضحية إذا
قبضه المتصدق عليه وسائر الصدقات يجوز لقابزها بيعها، ويحل لمن أهداها إليه أو ملكها منه بطريق
آخر، وقال بعض المالكية: لا يجوز بيع لحم الأضحية لقابزها .

١٨١/٧

قوله: (كلاهما عن شعبة عن قتادة عن أنس) ثم قال في الطريق الآخر: (حدثنا شعبة عن قتادة سمع

مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ. ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: أَهَدَتْ بَرِيرَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لَحْمًا تُصَدَّقُ بِهِ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ».

٢٤٨٣ - ٤/١٧١ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ /، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ: وَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِلَحْمٍ بَقْرٍ، فَقِيلَ: هَذَا مَا تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ».

ج ١١
١/٣٠

٢٤٨٤ - ٥/١٧٢ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ^١ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثَ قَضِيَّاتٍ، كَانَ النَّاسُ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا، وَتُهَدَى لَنَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَلَكُمْ هَدِيَّةٌ، فَكُلُوهُ».

=أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: الفقير يهدي للغني من الصدقة (الحديث ١٦٥٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: العمري، باب: عطية المرأة بغير إذن زوجها (الحديث ٣٧٦٩)، تحفة الأشراف (١٢٤٢).

٢٤٨٣ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٥٩٣٣).

٢٤٨٤ - أخرجه مسلم في كتاب: العتق، باب: إنما الولاء لمن أعتق (الحديث ٣٧٦٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: خيار الأمة (الحديث ٣٤٤٨)، تحفة الأشراف (١٧٥٢٨).

أنس بن مالك) فيه التنبيه على أنتفاء تدليس قتادة، لأنه عنعن في الرواية الأولى، وصرح بالسماع في الثانية، وقد سبق مرات أن المدلس لا يحتج بعننته، إلا أن يثبت سماعه لذلك الحديث من ذلك الشيخ من طريق آخر، فنبه مسلم رحمه الله تعالى على ذلك.

١٨٢/٧

قوله: (عن الأسود عن عائشة وأتى النبي ﷺ بلحم بقرة) هكذا هو في كثير من الأصول المعتمدة أو أكثرها، وأتى بالواو وفي بعضها أتى بغير واو، وكلاهما صحيح، والواو عاطفة على بعض من الحديث لم يذكره هنا.

قوله: (كان في بريدة ثلاث قضيات) فذكر منها قوله ﷺ: (هو عليها صدقة ولكم هدية) ولم يذكر هنا

٢٤٨٥ - ٦/١٧٣ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ / ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ سِمَاكِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ قَالَ : سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ .

ج ١١
ب ٢٠

٢٤٨٦ - ٧/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ رَبِيعَةَ ، عَنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِ ذَلِكَ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « وَهُوَ لَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ » .

٢٤٨٧ - ٨/١٧٤ - حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ حَفْصَةَ / ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ، قَالَتْ : بَعَثَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ مِنَ الصَّدَقَةِ ، فَبَعَثْتُ إِلَيَّ عَائِشَةَ مِنْهَا بِشَيْءٍ ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ عَائِشَةَ قَالَ : « هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ » قَالَتْ : لَا ، إِلَّا أَنَّ نُسَيْبَةَ بَعَثَتْ إِلَيْنَا مِنَ الشَّاةِ الَّتِي بَعَثْتُمْ بِهَا إِلَيْهَا ، قَالَ : « إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَجْلَهَا » .

ج ١١
ب ٢١

٥٤/٥٣ - باب : قبول النبي الهدية وردّه الصدقة

٢٤٨٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الهبة، باب: قبول الهدية (الحديث ٢٥٨٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: العتق، باب: إنما الولاء لم أعتق (الحديث ٣٧٦١) و(الحديث ٣٧٦٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: خيار الأمة تعتق وزوجها مملوك (الحديث ٣٤٥٣) و(الحديث ٣٤٥٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: البيوع، باب: البيع يكون فيه الشرط الفاسد فيصح البيع ويبطل الشرط (الحديث ٤٦٥٧)، تحفة الأشراف (١٧٤٩٠) و(١٧٤٩١).

٢٤٨٦ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: الحرة تحت العبد (الحديث ٥٠٩٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطلاق، باب: لا يكون بيع الأمة طلاقاً (الحديث ٥٢٧٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأطعمة، باب: الأدم (الحديث ٥٤٣٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: العتق، باب: إنما الولاء لمن أعتق (الحديث ٣٧٦٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: خيار الأمة (الحديث ٣٤٤٧)، تحفة الأشراف (١٧٤٤٩).

٢٤٨٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: قدركم يعطى من الزكاة والصدقة، ومن أعطى شاة (الحديث ١٤٤٦)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: إذا تحولت الصدقة (الحديث ١٤٩٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الهبة، باب: قبول الهدية (الحديث ٢٥٧٩)، تحفة الأشراف (١٨١٢٥).

١٨٣/٧ الثانية والثالثة وهما الولاء لمن أعتق، وتخييرها في فسخ النكاح حين أعتقت تحت عبد، وسيأتي بيان الثلاث مشروحة إن شاء الله تعالى في كتاب النكاح.

قولها: (إلا أن نسبية بعثت إلينا) هي نسبية بضم النون وفتح السين المهملة وإسكان الياء، ويقال فيها أيضاً نسبية بفتح النون وكسر السين وهي أم عطية.

٢٤٨٨ - ١/١٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجَمْعِيُّ ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ - يَعْنِي : ابْنَ مُسْلِمٍ - عَنْ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ ، إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ ، سَأَلَ عَنْهُ ، فَإِنْ قِيلَ : هَدِيَّةٌ ، أَكَلَ مِنْهَا ، وَإِنْ قِيلَ : صَدَقَةٌ . لَمْ يَأْكُلْ / مِنْهَا .

١١ ج
ب/٢١

٥٥/٥٤ - باب : الدعاء لمن أتى بصدقة

٢٤٨٩ - ١/١٧٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ عَمْرِو - وَهُوَ ابْنُ مُرَّةَ - ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ ، قَالَ : « اللَّهُمَّ ! صَلِّ عَلَيْهِمْ » فَاتَاهُ أَبِي ، أَبُو أَوْفَى بِصَدَقَتِهِ ، فَقَالَ : « اللَّهُمَّ ! صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى » .

١١ ج
ب/٢٢

٢٤٩٠ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا | ه | ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ شُعْبَةَ / ، بِهَذَا

٢٤٨٨ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٤٣٧٤) .

٢٤٨٩ - أخرجه البخاري في كتاب : الزكاة ، باب : صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة (الحديث ١٤٩٧) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : المغازي ، باب : غزوة الحديبية (الحديث ٤١٦٦) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الدعوات ، باب : قول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ (الحديث ٦٣٣٢) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : هل يصل على غير النبي ﷺ (الحديث ٦٣٥٩) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : الزكاة ، باب : دعاء المصدق لأهل الصدقة (الحديث ١٥٩٠) ، وأخرجه النسائي في كتاب : الزكاة ، باب : صلاة الإمام على صاحب الصدقة (الحديث ٢٤٥٨) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : الزكاة ، باب : ما يقال عند إخراج الزكاة (الحديث ١٧٩٦) ، تحفة الأشراف (٥١٧٦) .

٢٤٩٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٢٤٨٩) .

قوله : (إن النبي ﷺ كان إذا أتى بطعام سأل عنه فإن قيل هدية أكل منها وإن قيل صدقة لم يأكل منها) فيه أستعمال الورع والفحص عن أصل المآكل والمشارب .

باب : الدعاء لمن أتى بصدقة

٢٤٨٩ - ٢٤٩٠ - قوله : (كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم قال : اللهم صل عليهم فاتاه أبي أبو أوفى بصدقته فقال : اللهم صل على آل أبي أوفى) هذا الدعاء وهو الصلاة ، إمتثال لقول الله عز وجل : ﴿ وَصَلِّ ١٨٤/٧ ﴾

الإِسْنَادِ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « صَلَّى عَلَيْهِمْ » .

باب : إرضاء الساعي ما لم يطلب حراماً | ٥٦/٥٥ -

٢٤٩١ - ١/١٧٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ،

٢٤٩١ - أخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في رضا المصدق (الحديث ٦٤٧) و(الحديث ٦٤٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: إذا جاوز في الصدقة (الحديث ٢٤٦٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزكاة، باب: ما يأخذ المصدق من الإبل (الحديث ١٨٠٢) بنحوه، تحفة الأشراف (٣٢١٥).

عليهم^(١) ومذهبنا المشهور ومذهب العلماء كافة، أن الدعاء لدافع الزكاة سنة مستحبة ليس بواجب، وقال أهل الظاهر: هو واجب، وبه قال بعض أصحابنا حكاه أبو عبد الله الحنطلي بالحاء المهملة، وأعتمدوا الأمر في الآية، قال الجمهور: الأمر في حقنا للندب لأن النبي ﷺ بعث معاذاً وغيره لأخذ الزكاة ولم يأمرهم بالدعاء، وقد يجيب الآخرون: بأن وجوب الدعاء كان معلوماً لهم من الآية الكريمة، وأجاب الجمهور أيضاً بأن دعاء النبي ﷺ وصلاته سكن^(٢) لهم بخلاف غيره، وأستحب الشافعي في صفة الدعاء أن يقول أجرِك الله فيما أعطيت، وجعله لك طهوراً، وبارك لك فيما أبقيت، وأما قول الساعي^(٣): اللهم صل على فلان، فكرهه جمهور أصحابنا، وهو مذهب ابن عباس ومالك وابن عيينة وجماعة من السلف، وقال جماعة من العلماء: ويجوز ذلك بلا كراهة لهذا الحديث، قال أصحابنا: لا يصلح على غير الأنبياء إلا تبعاً، لأن الصلاة في لسان السلف مخصوصة بالأنبياء صلاة الله وسلامه عليهم، كما أن قولنا عزَّ وجلَّ مخصوص بالله سبحانه وتعالى، فكما لا يقال محمد عزَّ وجلَّ وإن كان عزيزاً جليلاً، لا يقال: أبو بكر ﷺ وإن صح المعنى.

وأختلف أصحابنا في النهي عن ذلك، هل هو نهى تنزيه أم محرم أو مجرد أدب؟ على ثلاثة أوجه، الأصح الأشهر أنه مكروه كراهة تنزيه؛ لأنه شعار لأهل البدع، وقد نهينا عن شعارهم، والمكروه هو ما ورد فيه نهى مقصود.

وأتفقوا على أنه يجوز أن يجعل غير الأنبياء تبعاً لهم في ذلك، فيقال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته وأتباعه، لأن السلف لم يمنعوا منه، وقد أمرنا به في التشهد وغيره، قال الشيخ أبو محمد الجويني من أئمة أصحابنا: السلام في معنى الصلاة، ولا يفرد به غير الأنبياء لأن الله تعالى قرن بينهما، ولا يفرد به غائب، ولا يقال قال فلان عليه السلام، وأما المخاطبة به لحي أو ميت فسنة، فيقال السلام عليكم أو عليك أو سلام عليك أو عليكم والله أعلم. ١٨٥/٧

باب: إرضاء الساعي ما لم يطلب حراماً

٢٤٩١ - قوله ﷺ: (إذا أتاكم المصدق فليصدر عنكم وهو عنكم راض) المصدق الساعي، ومقصود

(١) سورة: التوبة، الآية: ١٠٣.

(٢) سكن: أي تسكن إليها نفوسهم وتطمئن.

(٣) الساعي: جامع الزكاة.

حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ وَأَبْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَعَبْدُ الْأَعْلَى ، كُلُّهُمْ عَنْ دَاوُدَ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا دَاوُدُ عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا آتَاكُمْ الْمُصَدَّقُ فَلْيَصُدُّ عَنْكُمْ وَهُوَ عَنْكُمْ رَاضٍ » / .

ج ١١
ب ٢٢

الحديث الوصاية بالسعاة وطاعة ولاة الأمور، وملاطفتهم، وجمع كلمة المسلمين، وصلاح ذات البين، وهذا كله ما لم يطلب جوراً، فإذا طلب جوراً فلا موافقة له ولا طاعة، لقوله ﷺ في حديث أنس في صحيح البخاري: (فمن سألها على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط) وأختلف أصحابنا في معنى قوله ﷺ: (فلا يعط) فقال أكثرهم: لا يعطى الزيادة بل يعطى الواجب، وقال بعضهم: لا يعطيه شيئاً أصلاً لأنه يفسق بطلب الزيادة وينعزل، فلا يعطى شيئاً والله أعلم.